وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 19 مارس 1962

– سيدي بلعباس–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: حقوق

تخصص: قانون خاص

أمالي في الحقوق

محاضرات في الاقتصاد السياسي لطلبة السنة الأولى ل.م.د

إعــداد الدكتورة: مصابيح فاطمة

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة:

القانون، الاقتصاد، والسياسة، مصطلحات متعددة الأبعاد ومن أكثر الكلمات تداولا في عصرنا. اهتمت بها الدراسات والأبحاث المتعددة ووسائل الإعلام لتأثيرها في حياة الناس، وعلاقات الدول إذ لا يوجد اقتصاد دون تدخل القانون لضبط نشاطه وتنظيم أدواته، كما لا توجد سياسة دون خطة اقتصادية ترسمها سلطة الدولة.

فالاقتصاد يتجاذبه القانون والسياسة ليرتكز على أسس علمية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، على أساس أنه علم يهتم بعمليات مستمرة يعرفها ويتقنها الجميع: فالبيع والشراء، الإنتاج، الاستهلاك، المصاريف والاستثمارات، البحث عن عمل، القيام بعمل لضمان الحياة، شراء أسهم في البورصات المالية، استيراد منتوجات، التفاوض لشراء سيارة أو الحصول على امتياز بترولي، تحديد قيمة عملة ، كلها قرارات اقتصادية. لهذا فان الاقتصاد موجود في حياتنا وعلى مستوى كل الأصعدة الاجتماعية، من أعلى الاختيارات السياسية إلى اقل معاملة يومية، وهنا تكمن الصعوبة، وبسبب تنوع مجالاته ينقسم إلى عدة أقسام، منها: الاقتصاد الزراعي، والعائلي، والصناعي، والكلي، والجزئي، والاقتصاد السياسي للتنمية، والاقتصاد السياسي.

وعليه، فان دراسة علم الاقتصاد السياسي لا يقل أهمية عن العلوم الاجتماعية الأخرى القريبة منه أو البعيدة عنه.

وقد تأثر الاقتصاد السياسي بتطور الأفكار الاقتصادية التي هي نتيجة تطور أحداث اقتصادية وسياسية، قبل القرن 15م، وقبل ميلاد الرأسمالية، أين كانت دائرة الحياة الاقتصادية ضيقة ترتبط بالزراعة البدائية والإقطاعية، ثم الزراعة التجارية. التي تبلورت في التيارات التجارية والصناعية بعد الاكتشافات والاختراعات التقنية التي أدت إلى تفكير جديد في كافة المجالات، منها المجال الاقتصادي. فأدت التطورات إلى إحداث أنظمة اقتصادية تقدمية وداعمة للحرية الفردية، في ظل

رأسمالية احدث تحولات كبيرة في الاقتصاد العالمي، لكن نتجت عنه سلبيات مضرة بطبقة العمال والمزارعين، مهدت لفكر اقتصادي اشتراكي مطلع القرن 20.

وفي ظل هذه الأفكار الاقتصادية، ظهرت مدارس وتيارات فكرية اقتصادية، كونت ما اصطلح عليه بعلم "الاقتصاد". ثم ناد آخرون بفكرة الاقتصاد السياسي، الذي لقي أهمية بالغة، في السياسة والاقتصاد والقانون وفي مختلف الدراسات.

فمن المهم أن يدرس الطالب في العلوم القانونية، الاقتصاد السياسي ليتعرف على الأفكار والمبادئ الاقتصادية، ليكون على صلة بالظاهرة الاقتصادية، التي لا تنفصل عن القانون، لأنه قد يتدخل لتنظيمها وحماية مركزها القانوني. وهذا التوجه هو انطلاقة لتطور الفكر القانوني أيضا، لربطه بالعلوم القريبة منه باعتباره علم لا يخرج عن دائرة العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وفي هذا السياق، ذهب بعض فقهاء القانون[1]، إلى أنه: "لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يتضمنه بين دفتيه من نصوص يضعها المشرع، لا يمكن أن تأتي منفصلة عن هذه الظروف، بل على العكس يجب أن تتماشى هذه الظروف مع الأوضاع الجديدة المتطورة "، فالقانون أداة تنظيمية تستخدمها الدولة للتوجيه الاقتصادي بكافة أشكاله ومسمياته، ولهذا تعددت القوانين والتشريعات الاقتصادية في سائر فروع القانون العام والقانون الخاص، والتي بمقتضى وضعها وتفسيرها وتطبيقها، يكون للفرد إلمام واسع بالمعارف والقوانين التي يحفل بها الاقتصاد السياسي[2].

ومن هذا المنطلق، اخذ الاقتصاد السياسي طريقه نحو الاهتمام وحظي بمكانة كبرى في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، وغيرها،

[1] سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، العراق، 2011، ص.20.

[2] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص.13.

نظرا لارتباطه بالظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، الذي يهتم في الأساس بتلبية الاحتياجات، ويبحث في إدارة الموارد الاقتصادية ويسعى لتحليل الحالات المرتبطة بها.

إذن ومن كل ما سبق، هل قدم الاقتصاد السياسي الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية التي تناولها فكريا ونظريا وسياسيا، خاصة في ظل الدولة المعاصرة والتحديات التكنولوجية التي أصبحت ظاهرة عالمية، واختزلت الزمن والمكان؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنعمل على الإلمام بالجوانب المرتبطة بالاقتصاد السياسي، بحيث سنتطرق أولا إلى مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي، ثم نعرج إلى موضوع الاقتصاد السياسي، ثم إلى تطور الفكر الاقتصادي واهم المدارس الاقتصادية الناشئة عنه، ونختم دراستنا هذه بالتطرق إلى الأنظمة الاقتصادية والتي كان لها دور كبير في إرساء السياسات الاقتصادية الحالية، وهذا وفقا للمخطط الأتي:

- **الفصل الأول**: الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد السياسي.
- **الفصل الثاني**:تطور الفكر الاقتصادي.
- **الفصل الثالث**: الأنظمة الاقتصادية.

الفصل الأول:

الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد السياسي

تمهيد:

تعددت مفاهيم الاقتصاد السياسي واختلف الاقتصاديون العظام أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس حول تفسير مفهوم هذا العلم، كل حسب اتجاهاته واعتقاداته وظروف عصره والمدرسة الفكرية الاقتصادية التي نشأ فيها وأدوات التحليل الاقتصادي التي تعود عليها. كما أنه أضفي على الاقتصاد صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات للدولة"[1].

كما يجب الإشارة إلى أن الاقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، وهو أيضا نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضا علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية.

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة، فرغم الاختلاف بين الموضوعات محل البحث والحديث في كل من هذين العلمين، إلا إننا لا يجب أن ننكر أن علم الاقتصاد على علاقة وثيقة بعلم السياسة والعكس. حيث أن أي قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة وتوجد قرارات سياسية إما أن يكون سببها الأساسي مشاكل اقتصادية أو هدفها الأساسي تحقيق نتائج اقتصادية معينة، ومعظم العلاقات السياسية بين الدول وبعضها البعض تأتي تحقيقا لمصالحها الاقتصادية.

وبذلك يكون الغرض من وجوده هو إرشاد المجتمعات أو الحكومات إلى ما يجب أن يكونوا عليه، وإلى ما ينبغي فعله واتخاذه من قرارات، لتقليل عدد الفقراء ورفع مستوى معيشتهم، لذلك فهو يتعلق أيضاً بالمالية العامة والسياسة الاقتصادية للدولة، ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى تقسيمات علم الاقتصاد السياسي، إذ أنه يبحث في أربعة أمور وهي المادة، الاستهلاك، إحداث الثروة

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص .09.

وتحصيلها، وأخيراً توزيعها. وان لا ننسى أن عماد الاقتصاد السياسي هو المشكلة الاقتصادية، وهذا ما حاولنا التفصيل فيه.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالقوانين الأخرى.

يعتبر موضوع الاقتصاد السياسي، هو المعرفة المتعقلة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وقد حاول العديد من المفكرين على مر التاريخ الإجابة عن التساؤلات حول القوانين التي تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع في المجتمع، وذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وما حدث فيه من طفرات في النّشاط الاقتصادي في القارة الأوروبية، وقد صاحب هذا النشاط حركة فكرية قوية، تمثلت في العديد من المدارس الفكرية التي بلورت أكثر من فرع علمي، وكان من بينها علم الاقتصاد الذي وُضعت لبناته الأولى على يد **آدم سميث** في كتابه "الشهير ثروة الأمم"[1]، وقد حاول **آدم سميث** في كتابه الإجابة عن التساؤلات حول كيفية استدامة إمداد الأفراد في المجتمع باحتياجاتهم من المنتجات المختلفة، وتهيئة الوضع لهم لتحقيق تلك الوفرة، وحول تزويد الدولة بالثروات التي تساعدها على زيادة النفوذ السياسي، وقد صك **سميث** مصطلح الاقتصاد السياسي لهذا الفرع الذي اعتبره أحد علوم السياسة، في الفكر الاقتصادي والأيديولوجيات المختلفة [2].

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي.

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها، مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته. ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها، وإذا كان تعريف العلم يأتي لاحقا عليه ولا يسبقه ، فإن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص.14.

[2] رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 10.

ليس خلافا لفظيا أو على التغبير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد. وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد السياسي.

إن الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي، يعود للكلمات الإغريقية التي تعني على التوالي منزل، اجتماعي، وقانون، ولم تدخل كلمتي الاقتصاد والسياسي للاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية "، أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد أنطوان دي مونكرتان قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة والمجتمع ككل، وليس العائلة وحدها[1] .

أولا: التعريف القديم للاقتصاد السياسي.

قد انتشر استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي منذ وقت بعيد، وظل يتطور وأصبح يعرف بعلم الاقتصاد، وقد اختلفت تعريفات علم الاقتصاد السياسي، الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الإنسان محورا لها، وذلك لاختلاف الأفراد في أهدافهم ومقاصدهم وانتماءاتهم الثقافية والبيئية وكذا الدينية، إلى أنها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، إلا أن ذلك الاصطلاح الجديد "علم الاقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الاقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي، من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة قوبل بالعديد من الانتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي علم "الاقتصاد السياسي"، والذي يقوم على وصف وتفسير

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص17.

سمات المراحل المتتالية للحركة الاقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله[1] .

وبهذا يعرف الاقتصاد السياسي بالعلم الذي يقوم على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية، باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية، لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي، فعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص، والتي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، وهذا ما يؤكد على دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد.

ثانيا: التعريف المعاصر للاقتصاد السياسي.

بعد التطور الذي عرفه الاقتصاد السياسي لارتباطه بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، أصبح ينظر إليه، بأنه[2]: تحضير الجهاز الفكري الذي يمكن أن نأمل باستخدامه في الفهم الواسع، المفتوح للمادية التاريخية، من اجل تحليل الماضي، والحاضر، ومواجهة إستراتيجية مستقبلية(تحديد المشروع المجتمعي واستراتيجيات المراحل الضرورية والممكنة للتقدم في اتجاهه) [3].

وقد عرفه "**ويليام ستانلي جيفونس**"، بأنه علم يبحث في ثروة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به،

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة، مصر، 1994، ص ص. 10، 13

[2] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دون ذكر دار النشر، 2001، ص.56.

[3] سمير أمين، فهمية شرف الدين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: الطبعة الأولى، دار الفارابي، لبنان، 2002، ص.20.

لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر المستطاع. وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله [1].

ومن جهته، رأى الأستاذ: "إسماعيل محمد سلطان"، بأن الاقتصاد السياسي: علم يبحث في تحقيق إشباع حاجات المجتمع أو الدولة، بطريقة قائمة على الحصول على ما يلزم لأبناء المجتمع من حاجاتهم التي تعتبر نادرة نسبيا، عن طريق استخدام السياسة في إقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل، وعدم التبعية السياسية أو النقدية أو الاقتصادية، وتحقيق الاستقلال في الرأي السياسي والاقتصادي[2] .

كما عرفه محمد باقر الصدر بأنه: "العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وإحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل التي تتحكم فيها"[3].

ومن خلال هذه التعريفات العديدة، نستخلص أن الاقتصاد السياسي هو علم يرتكز على مجموع الوسائل تتخذ لتدبير الشأن الاقتصادي المطلوب، سواء تعلق بالندرة أو الثروة أو البطالة. فهو علم يُرشد الدولة والمجتمع إلى الحكمة والتبصر بالأمور الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، لإشباع الحاجات العامة.

الفرع الثاني: أقسام الاقتصاد السياسي.

هناك جانبان لدراسة علم الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

---

[1] ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح،كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر،2012، ص.11 ومابعدها.

[2] إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية، الأردن، 2013، ص.12.

[3] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1986، ص.28.

أولا: الاقتصاد الجزئي.

هو فرع تابع لعلم الاقتصاد ويهتمُّ بدراسة السلوكيات الاقتصادية الخاصة بكلّ وحدة من وحدات الاقتصاد، مثل الأفراد أو الشركات أو القطاعات الصناعية، مثل العلاقة بين السعر والتكلفة على الشركة المنتجة، كما يتابع العوامل المؤثرة في خيارات الأفراد، وتأثير التغيرات الاقتصاديّة في صناعة القرار في الأسواق. ويُعرف أيضا الاقتصاد الجزئيّ بأنّه من العلوم الاجتماعية، ويَدرس النتائج المترتبة على أعمال الأفراد؛ وخصوصا المرتبطة بطبيعة التأثير في قرارات استخدام الموارد وتوزيعها[1].

1- تاريخ الاقتصاد الجزئي:

اهتمّ علماء الاقتصاد بدراسة عمليات صناعة القرارات لاستهلاكية في القرن الثامن عشر للميلاد، وتعتبر صناعة القرار من أهم المكونات الرئيسية للاقتصاد الجزئي، وقد ساهم عالم الرياضيات برنولي بوضع نظرية تهتم بدراسة خيارات الشراء الخاصة بالمستهلكين، ووفقا لهذه النظرية يحرص المستهلكون على اتخاذ قرارات الشراء بناءا على النتائج المتوقعة من مشترياتهم، مع افتراض أنهم اتخذوا قرارات عقلانية، ومتزامنة مع التنبؤ بالنتائج المطلوبة من المشتريات المتاحة؛ سواء أكانت خدمات أم منتجات قد توفر لهم أقصى قدرة من الرفاه أو الرضا[2] .

2- أهمية الاقتصاد الجزئي:

يتميز الاقتصاد الجزئي بأهمية كبيرة[3] في بيئة العمل، وتُلخص هذه الأهمية وفقا للنقاط الآتية:

- يُشارك الاقتصاد الجزئي بإعداد السياسات الاقتصادية؛ مما يساهم بتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة الرفاهية في المجتمع.

---

[1] مصطفى طويطي، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص.ص. 14، 15.

[2] غراب رزيقة، الاقتصاد الجزئي، المرونات، مركز الكتاب الأكاديمي، بدون ذكر البلد، 2015، ص.12 وما بعدها.

[3] المرجع نفسه، ص.30.

- يُساهم الاقتصاد الجزئي بتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي؛ إذ تتخذ فيه الوحدات الفردية القرارات الاقتصادية بشكل فردي.

- يُساعد على وصف طبيعة الاقتصاد في المؤسسات، ودور الوحدات الاقتصادية الفردية،عن طريق تحقيق التوازن.

- يحرص الاقتصاد الجزئي على توظيف أفضل الموارد؛ من خلال الاعتماد على رجال الأعمال.

- يقدم الاقتصاد الجزئي المساعدة للاقتصاديين في قطاع الأعمال؛ وتحديدا في مجال التنبؤات التجارية.

- يُستخدم الاقتصاد الجزئي في شرح المكاسب التجارية، وحالة عدم التوازن الظاهرة في ميزان المدفوعات، كما يساهم بتحديد سعر صرف العملات دوليا.

3- عناصر الاقتصاد الجزئي:

يتكون الاقتصاد الجزئي من مجموعة عناصر أساسية، وهي

- **العرض:** هو كمية من خدمة أو سلعة ما يوافق التاجر على بيعها وفقا لسعر مُحدد.

- **الطلب:** هو رغبة الأفراد أو المنشآت في دفع مبلغ من المال، مقابل الحصول على خدمات أو سلع خلال فترة زمنية معينة.

- **المرونة:** هي الوسيلة التي تساعد على تحديد طبيعة التغيرات على الطلب الخاص بالسلع الاستهلاكية؛ بسبب التغير في أسعارها، فعندما تكون السلع مرنة يُشير ذلك إلى أن الطلب عليها يتأثر بتغير السعر، أما في حال لم تكن مرنة فإنها لا تتأثر بتغير الأسعار.

- **تكلفة الفرصة البديلة**: هي التكلفة المالية التي تشكل قيمة أفضل بديل للسلع أو الخدمات، التي تعد خيارا مطروحا أمام الأفراد والشركات[1].

4- فرضيّات الاقتصاد الجزئي.

يعد تحليل الاقتصاد الجزئي ضمن سوق الخدمات والسلع من أهم أنواع الدراسات الاقتصادية في مجال علم الاقتصاد الجزئي، ويعتمد نجاح التحليل الجزئي على دراسة فرضيات الطلب والعرض، وفيما يأتي معلومات عنها:

أ- **فرضية الطلب:** هي نظرية تهتم بدراسة الأفعال الأساسية ضمن السوق، وتتمثل بالمستهلكين الذين يرغبون بالحصول على الخدمات أو السلع أو كليهما، بالتزامن مع وجود قوة شرائية عندهم، مع الاهتمام بدراسة العوامل التي تؤثر في كمية الطلب بشكل خاص أو عام. وتهتم فرضية الطلب بدراسة مجموعة من المحددات المؤثرة في طلب المنتجات المتنوعة، وتُقسم هذه المحددات إلى نوعين هما:

- **المحددات الكمية**: هي عبارة عن العوامل التي من الممكن قياسها؛ من خلال تطبيق قياسات عددية أو نقدية، ومنها:

- **سعر الخدمة أو السلعة الأساسية**: هو السعر الذي يؤثر في كمية الطلب؛ إذ يصاحب تغير السعر الخاص بخدمة أو سلعة ما تغيرا بكميتها؛ أي بالاعتماد على العلاقة العكسية الآتية كلما ارتفع سعر السلعة انخفضت كمية الطلب عليها، والعكس صحيح مع ثبات عوامل الطلب الأخرى، ويُطلق على هذه العلاقة اسم قانون الطلب .

- **الدخل الخاص بالاستهلاك**: هو عبارة عن العامل الذي يشير إلى طبيعة تصرفات المستهلكين؛ إذ كلما ارتفع الدخل الخاص بالأفراد دفعهم إلى زيادة استهلاكهم لمنتج معين،

[1] مصطفى طويطي، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المرجع السابق، ص.24.

والعكس صحيح، ويشير ذلك إلى ظهور علاقة طردية بين دخل الأفراد والكمية المطلوبة من السلع .

- **أسعار الخدمات أو السلع الأخرى:** هو تطبيق تقييم للمنتجات بالاعتماد على تأثيرها في الطلب، وتقسم إلى الأنواع الآتية:

- **السلع البديلة:** هي السلع التي من الممكن أن تحل مكان السلع الأساسية في حال عدم القدرة على الحصول عليها.

- **السلع المكملة:** هي السلع التي تشترك معا بتحقيق الحاجات والرغبات البشرية، مثل الشاي مع السكر. [1]

- **السلع المستقلة:** هي السلع التي تساهم في إشباع حاجات الأفراد بشكلها المستقل، ولا تتأثر بطبيعة التغير بالطلب على السلع الأخرى

- **المحددات الكيفية:** هي العوامل التي يتم قياسها نقديا أو عدديا، وتؤثر في الطلب بشكل واضح، ومنها أذواق المستهلكين، والتقاليد والعادات، والتوقعات حول السلع، وغالبا تظهر علاقة طردية بين الطلب على منتج معين وأذواق المستهلكين، كما تؤثر التوقعات حول سلعة معينة في الكمية المطلوبة منها، فمثلا إذا توقع الأفراد أن سعر الأرز قد يزداد في الأيام القادمة فإن الطلب عليه سوف يزداد

ب- فرضية العرض: هي الفرضية الثانية بين فرضيات الاقتصاد الجزئي، ويستخدم مفهوم العرض لوصف التنبؤات الخاصة بطبيعة سلوك التجار في سوق ما، وتهتم فرضية العرض بدراسة مجموعة من المحددات التي تشكل عوامل مؤثرة في الخدمات والسلع المعروضة أثناء فترة زمنية محددة، ومن أهم هذه المحددات أسعار السلع، وأسعار عوامل الإنتاج، والمستوى الفني للمنتجات.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.83.

ثانيا: الاقتصاد الكلي.

هو من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة كيفية تصرف الاقتصاد بمجمله[1]، نعني بذلك الأنظمة السوقية التي تدار على نطاق واسع. ويدرس الاقتصاد الكلي الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق مثل التضخم ومستويات الأسعار ونسبة النمو الاقتصادي والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في مستوى البطالة.

وتشمل الأسئلة الرئيسية التي يعالجها الاقتصاد الكلي: ما هي أسباب البطالة؟، وما الذي يخلق النمو الاقتصادي أو يحفزه؟. كما يحاول الاقتصاد الكلي قياس مدى جودة أداء الاقتصاد، وفهم القوى التي تقوده، والتخطيط لكيفية تحسينه، ويتعامل الاقتصاد الكلي مع أداء الاقتصاد برمته وهيكلته وسلوكه، مقارنة بالاقتصاد الجزئي الذي يركز أكثر على الخيارات التي يتخذها الفاعلون الفرديون في الاقتصاد، مثل: الأفراد ، الصناعات...إلخ.

1- مفهوم الاقتصاد الكلي:

إن الاقتصاد الكلي يهتم بإجمالي الاقتصاد بوصفه سيناريو متكامل، ببساطة هو يركز على طريقة أداء الاقتصاد ككل ثم يحلل العلاقات التي تربط القطاعات المختلفة للاقتصاد ببعضها البعض لفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ككل. ويشمل هذا الاهتمام بمتغيرات مثل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم[2].

وهو أحد فروع علم الاقتصاد التي تتعامل مع الهيكل والأداء والسلوك واتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد، ويوضح تعريف الاقتصاد الكلي الكيفية التي يتصرف بها الاقتصاد. ويقوم الاقتصاد الكلي

[1] علي عبد المنعم السيد، سليمان عطية مهدي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الجامعة المستنصرية، العراق، 1980، ص.80.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي،"نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، الكتاب الثاني، دون ذكر دار النشر، الكويت، 1994، ص.32.

على دراسة الظواهر المؤثرة على الاقتصاد مثل: الأسعار، النُمو الاقتصادي، الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، مُستويات البطالة، فالهدف من الاقتصاد الكلي[1]:

- هو رفع المعيشة إلى أفضل حد.
- وزيادة النمو الاقتصادي المستقر،

وهذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال تحقيق أهداف أخرى، مثل: الحد من البطالة، زيادة الإنتاجية، التحكم في التضخم.

وبناءا على ما سبق فإن تعريف الاقتصاد الكلي يدل على ضرورة الاهتمام به كونه يؤثر على اقتصاد الدول، لذا من المهم البحث عن العوامل التي تؤثر فيه ومتابعة المؤشرات الاقتصادية لتحقيق أقصى مستوى من المعيشة الأفضل.

ويُعد جون ماينارد كينز أول من ابتكر مصطلح الاقتصاد الكلي، حيث قام على نشر كتابه عام 1936، "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال"، وتضمن في كتابه شرحا لتداعيات الكساد الكبير، حيث قام كينز على تفسير سبب عدم وضوح الأسواق، والعلاقة بينها وبين المتغيرات المالية، مثل: أسعار الفائدة، وبين أهمية الاقتصاد الكلي.

وعليه فإنه غالبا ما يتم ربط اسم كينز بالاقتصاد الكلي، حيث لم يكن الاقتصاديون يفرقون بين الاقتصاد الكلي والجزئي، حتى أوضح كينز ذلك في كتابه.

[1] مايكل ايدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص.30.

2- تاريخ الاقتصاد الكلي:

يعد الاقتصاد الكلي أحد المصطلحات التي تعود إلى الأربعينات، حيث إن تعريف الاقتصاد الكلي ليس قديما[1]، وغالبا ما يعود إلى كينز التي ارتكزت العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية على نظرياته وفيما يأتي سيتم سرد أهم محطات تطور الاقتصاد الكلي:

لقد ظهر تأثير الاقتصاد الكلي قبل الحرب العالمية الثانية من خلال دوره في تحديد نتيجة الحرب العالمية الثانية، حيث افتقر الاقتصاد النازي للموارد الاقتصادية، كما اعتقد البعض، ولكن لم يكن الاقتصاديون على معرفة بما يسمى الاقتصاد الكلي، كما لم يفرقوا بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، بل كانوا يعتقدون أن الأسعار والأجور والأسواق واضحة وقائمة على التفاعل بين الأسواق والأفراد مما يؤدي إلى توازن عام قي الاقتصاد.

ولم تستطع النظريات الاقتصادية الموجودة تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي، حتى ظهر جون ماينارد كينز[2] الذي أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي، حيث أكد على أن إجمالي الطلب هو القوة الدافعة للاقتصاد، واتبع كينز ثلاثة مبادئ رئيسة في نظريته وهي:

إجمالي الطلب بالقرارات الاقتصادية سواء أكانت عامة أو خاصة. -تتعرض الأسعار بطريقة دورية. -تُؤثر التغييرات التي تحدث في إجمالي الطلبات على الإنتاج الحقيقي.

3- مبادئ الاقتصاد الكلي:

يعد الإنتاج والعمالة ومستوى السعر من أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي، حيث تظهر أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تحليل القيم الإجمالية للمتغيرات الاقتصادية، حيث يرتكز الاقتصاد الكلي على العديد من المبادئ ، ومن أبرزها[3]:

---

[1] علي عبد المنعم السيد، سليمان عطية مهدي، الاقتصاد الكلي، المرجع السابق، ص.90.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، المرجع السابق، ص.34.

[3] مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص.34.

-التضخم: يعرف التضخم في الاقتصاد على أنه الزيادة التدريجية في متوسط تكلفة السلع. والخدمات وذلك مع مرور الوقت. **-معدل النمو:** وهو النسبة المئوية للتغير في تكلفة إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترات سابقة. **-الناتج المحلي الإجمالي:** خلال فترة زمنية محددة. **-البطالة:** وهو مقياس لعدد العاطلين عن العمل من القوى العاملة.

4- أهداف الاقتصاد الكلي: يهدف الاقتصاد الكلي إلى العديد من الأهداف:

- **تحسين مستوى المعيشة:** يهدف الاقتصاد الكلي إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق أفضل نُمو اقتصادي.

- **زيادة الإنتاجية:** حيث يعد الإنفاق دليلا على النمو، فالاستهلاك الفردي يدفع الشركات نحو زيادة استثماراتها والتي بدورها تعزز النمو الاقتصادي.

- **السيطرة على التضخم:** كلما انخفضت القوة الشرائية فإن هذا يؤدي لانخفاض الإنفاق. – الحد من البطالة: يزداد التوظيف بشكل كبير في أوقات الازدهار والتي تدل على الظروف الاقتصادية الجيدة.

- **السيطرة على معدلات الفائدة:** في حال كانت أسعار الفائدة مرتفعة فإن هذا يؤدي لصعوبة الاقتراض، وبالتالي التقليل من الإنفاق والذي بدوره يؤثر على الاقتصاد .

5- العوامل المؤثرة على الاقتصاد الكلي:

يوجد هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي[1]، مثل: تأثير الحكومة على الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي سيتم توضيح العوامل المؤثرة على الاقتصاد الكلي:

[1] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.66.

أ– السياسة النقدية: وهي التي تعمل البنوك المركزية على تنفيذها وتُؤثر على أسعار الفائدة، وتقسم إلى نوعين هما:

- **السياسة النقدية التوسعية:** وهي أحد أنواع السياسة النقدية التي تُشجع على النمو الاقتصادي خلال فترة الركود من خلال خفض أسعار الفائدة.

- **السياسة النقدية الانكماشية:** وهي سياسة يتم إتباعها خلال فترة الازدهار، حيث يتم التقليل من المعروض النقدي وزيادة أسعار الفائدة.

ب– السياسة المالية: وهي الإجراءات التي تُنفذها الحكومات من خلال توجيه الاقتصاد الكلي بالإنفاق والضرائب، وتقسم إلى نوعين هما:

- **السياسة المالية العامة التوسعية:** والتي تهدف لزيادة التضخم، حيث تعمل الحكومات على زيادة الأموال المتداولة أو التقليل من الضرائب.

- **السياسة المالية الانكماشية:** تهدف للتخفيف التضخم من خلال التقليل من الأموال. المتداولة أو زيادة الضرائب.

ج– أسعار الفائدة: تساعد أسعار الفائدة المنخفضة على زيادة الاستثمارات وبالتالي الإنفاق الذي يُؤثر على الاقتصاد الكلي.

د– ثقة المستهلك: تؤثر ثقة المستهلكين على مستوى الإنفاق فإذا كانوا واثقين بالمستقبل فإنهم سيقومون على الاقتراض والإنفاق الذي يؤُثر على الاقتصاد الكلي.

هـ– الدخل: يُؤثر انخفاض الدخل على التقليل من الإنفاق والذي سيؤثر على الاقتصاد الكلي.

و– قيمة سعر الصرف: إذا انخفضت قيمة سعر الصرف فإنه سيؤدي لحدوث تضخم.

وعليه فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالعوامل التي تؤثر على الإنفاق تؤثر بدورها على الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى.

ورغم أن الاقتصاد السياسي علم قائم بذاته، مستقل عن غيره من العلوم الأخرى، لكن هذا لا يعني عدم ارتباطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ولأن الإنسان العنصر المشترك بين كل هذه العلوم، فهناك علاقة مع غالبية العلوم الاجتماعية والإنسانية. وسنحاول من خلال هذا المطلب فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، وإبراز الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاد وهذه العلوم[1].

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية القديمة.

علم الاقتصاد السياسي هو أحد فروع العلوم الاجتماعية كما تقدم، والعلوم الاجتماعية هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتغير من زمان إلى زمان. تتعدد فروع المعرفة التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية والعلوم الطبيعية وغيرها، ورغم تمايز كل علم في طبيعته واختصاصه عن غيره من العلوم غير أننا لا يمكننا القول باستقلال كل علم استقلالا تاما عن غيره من العلوم الأخرى. حيث تترابط تلك العلوم فيما بينها وتتلاقى في نقاط معرفية ما، الأمر الذي يجعلها تتكامل فيما بينها، وعلم الاقتصاد في إطار سعيه لحل المشكلة الاقتصادية، وفهم الظواهر الاقتصادية المرتبطة بها فإنه يستخدم غيره من العلوم الأخرى، من أجل فهم وتفسير تلك الظواهر.

وفيما يلي نعرض علاقة علم الاقتصاد بغيره من فروع المعرفة الأخرى:

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 57.

أولا: الاقتصاد السياسي وعلم السياسة.

يعتبر علم السياسة[1] من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، وتعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، ويعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد والسياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الو.م.أ لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دراسو النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى .

فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة، من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة والأفراد[2].

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.33.

[2] إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص.18.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي وقيمه وإيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي.

ثانيا: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع.

يعرف علم الاجتماع بأنه:" علم القوانين العامة للتطور المجتمع الإنساني"[1]، فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، في حين أن علم الاقتصاد السياسي يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجيه الاقتصادية أي الاعتبارات أو الدوافع الاجتماعية للتصرف الاقتصادي[2]، ويمكن تلخيص العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع في النقاط التالية:

- أهمية النشاط الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاجتماعي، أي أثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، ويعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين أبرزوا طبيعة هذه العلاقة، بحيث يرجع سبب ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس للتجمع يهدف إنتاج وسائل المعيشة، أي أنه أعطى تفسير مادي لنشأة المجتمع، فالمجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي.
- كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع[3]. وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم ونفسر كيف أن الخمر كسلعة لا يتم التعامل بها في مجتمعات إسلامية، عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي والاجتماعي.

---

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.17.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، دون ذكر البلد، 1981، ص38.

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص59.

كما تتجلى العلاقة بين العلمين وتكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو علم الاقتصاد الاجتماعي، أو ضمن علم الاجتماع هو علم الاجتماع الاقتصادي، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، أما الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[1] .

ثالثا: الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ.

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي والزمني النشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي .

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي، لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير لتتابع المراحل التاريخية، وهذا ما يؤكده كارل ماركس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية، إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية/المادية التاريخية)[2]، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 60.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 38.

الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرة الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ ويدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة وهي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة والطبقة البورجوازية، وهكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج والملكية.

رابعا: الاقتصاد السياسي والقانون.

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية[1]، في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع، فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، وقد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، وقانون التأمين...الخ[2].

خامسا: الاقتصاد السياسي وعلم النفس.

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس[3]، فالاقتصاد التقليدي انطلق أساسه من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق

[1] زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص.37.

[2] إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.22.

[3] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.16.

الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها.

فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، لنفرض مثلا أن شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعلا عام 1929، عام الضائقة والأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة. بصورة أخرى الشائعة خطرة وخطيرة، فهي وإن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث وأن تضر بالاقتصاد وتخلق بذلك "أساسها"، وإن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة وكبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبير أفتاليون" الاقتصادي الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي[1].

سادسا: الاقتصاد السياسي والجغرافيا.

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذان الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط)، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة، وتتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف

[1] مروان أبو حويج، مدخل إلى علم النفس، دار اليازوردي العلمية، الأردن، الطبعة العربية، 2006، ص.16.

بـ"الجغرافيا الاقتصادية"، وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال[1].

سابعا: الاقتصاد السياسي والديموغرافيا.

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان وحركتهم وبناهم الفكرية وطباعهم وبيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغرافي في أبحاثه[2]، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما وكيفا، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. وبناءا على هذا تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها، وبما أن الموارد المتاحة في الطبيعة ناذرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد وتسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات بلد معين تعد غير مستقرة إذا لم يتناسب وحجمها السكاني بالزيادة والنقصان، ومن أبرز الاقتصاديين الذين ربطوا بين الاقتصاد والسكان "**روبرت مالتوس**" في نظريته السكانية[3]، بحيث اعتقد بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد ونذرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار.

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.32.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 62.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية.

يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس أسس تطور المجتمع، حيث يدرس أسلوب الإنتاج ويركز على العلاقات الاجتماعية في عمليه الإنتاج، والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية، وما ينتجه نمط الإنتاج من تشكيله اجتماعية واقتصادية، ويتسم أيضا بأنه يدرس علاقات الإنتاج في سياق نشأتها وتطورها، ويوضح لنا التناقضات في علاقات الإنتاج والتي تخلق تطور لنمط الإنتاج[1].

أما السياسة الاقتصادية فهي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات.

ومن الأهداف التي تسعى إليها، السياسة الاقتصادية: النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، ثبات الأسعار، وتعزيز الصادرات.

أما الأدوات والوسائل التي تعتمدها لبلوغ هذه الأهداف نذكر منها: الضرائب، نفقات الدولة، معدلات الفائدة المصرفية ، الأسعار، المنشآت الاقتصادية التابعة للقطاع العام.

إذن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات، وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح.

وبالتالي علاقة الاقتصاد السياسي بالسياسة الاقتصادية علاقة وثيقة[2]، والكثير من الصراعات السياسية تخفي وراءها مصالح اقتصادية كبرى، وتزداد هذه العلاقة تعقيدا والتباسا حينما يكون الفاعل السياسي فاعلا اقتصاديا في نفس الوقت.

---

[1] طارق الحاج،علم الاقتصاد ونظرياته، المرجع السابق، ص.13.

[2] سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، العراق، 1973، ص.80.

في مثل هذه الحالة تتم الإساءة للاقتصاد وللسياسة معا، فلا الاقتصاد يمكن أن يتطور في بيئة تنعدم فيها شروط المنافسة الاقتصادية، ولا السياسة يمكن أن تتطور بسبب هيمنة المال على الشأن السياسي، وقديما حذر ابن خلدون من الجاه المفيد للمال، كما أفتى الكثير من الفقهاء القدامى بعدم جواز الجمع بين الإمارة والتجارة.

ومن الأسباب العميقة لاندلا ع الثورات، بالإضافة إلى الانسداد السياسي، غياب العدالة الاجتماعية، وتحكم أقلية في الثروات الوطنية في الوقت الذي تعيش فيه الأغلبية في القاع الاجتماعي. ومع التحولات السياسية التي جرت في المنطقة ارتفعت انتصارات الشعوب وارتفع سقف تطلعاتها، أملا في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

لكن من سوء حظ الحكومات الجديدة أنها ورثت اقتصاديات وطنية مأزومة، وجاءت في ظرفية اقتصادية عالمية مطبوعة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، مما سيضطر هذه البلدان إلى اتخاذ قرارات اقتصادية مؤلمة وغير شعبية، قصد التحكم في توازناتها المالية والماكرو اقتصادية، مما سيخلف حالة من الإحباط لدى المجتمع، خاصة منه المنتمي للفئات المتوسطة والفقيرة.

وفي تفسير الأسباب المباشرة لهذه الأزمة، يطفو التحليل الاقتصادي الذي يركز على أسباب تراجع الاقتصاد الإنتاجي، وتخلف التنمية الاقتصادية والإنسانية في هذه الدول، مقارنة بدول ومجموعات تقل إمكاناتها عن تلك المتوافرة في هذه البلدان، ويركز هذا التفسير الاقتصادي على الانعكاسات المباشرة لسيادة اقتصاد الريع والاستهلاك على معدلات النمو، وتأثيره المباشر على توسيع قاعدة الإنتاج ، والحد من قدرات الدول على تحقيق فرص نمو متوازنة وفرص تشغيل واسعة، كما يتعرض بالتحليل النقدي لطبيعة السياسات الاقتصادية ذات المرجعية الليبرالية، كالخصخصة وسياسات التقويم الهيكلي التي اعتمدت في العديد من الاقتصاديات بتدخل من صندوق النقد الدولي، وهو ما أدى إلى تقليص نسبة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من الناتج الوطني، في

ظل هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية، مع غياب العدالة الجبائية وسيادة التملص الضريبي من طرف النخب المحظوظة.

وفي ظل نظام العولمة الاقتصادية انخرطت معظم الدول في اتفاقيات التبادل الحر، مع اقتصاديات دول كبرى من دون أن تجعل من تعزيز سبل الاندماج الاقتصادي أولوية مستعجلة، لبناء كتلة اقتصادية حرجة قادرة على الصمود أمام التكتلات الاقتصادية الكبرى.

إن الأسباب العميقة لهذه الأزمة، مرتبطة بدرجة أساسية بنموذج تنموي قائم منذ مرحلة ما بعد الاستعمار.

كما أن حالة الاقتصاديات في الدول لا يمكن فصلها على النموذج السياسي المتبع، فالحالة الاقتصادية هي نتيجة لسيادة نموذج تسلطي، يسمح بالتداخل بين النخب الحاكمة وبين عالم المال والأعمال، في إطار شكلي لليبرالية الاقتصادية، ويعتمد على شركاء اقتصاديين تقليديين يراعون مصالحهم بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي.

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة، علاقة بين الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان والإنسان[1].

ويعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، وكذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في النضال ضد عامل "الندرة" المنتشر في المجتمع، وبناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي والتقدم المادي.

وكل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجياته المتعددة والمستجدة باستمرار، وعملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان، ولكن استهلاك المادة لن يتم دون استخراجها من الطبيعة، ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، وتلك هي عملية الإنتاج، كما أنه لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء، لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاثة عمليات: الإنتاج، المبادلة والاستهلاك[2]، وتعتبر المشكلة الاقتصادية من المقومات الأساسية للنشاط الاقتصادي، ومن المواضيع الهامة التي يرتكز عليها الاقتصاد السياسي.

وهذا ما حاولنا الإلمام به من خلال هذا المبحث، مع التركيز على المناهج العلمية التي يرتكز عليها علم الاقتصاد السياسي.

---

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 23.

[2] فتح الله والعلو، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.15.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية.

تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي، ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات. فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية.

تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى[1]. ويكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد، وتقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة، على الوجود المتلازم للإنسان والأشياء، فالإنسان يحس بحاجيات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة، ويستعمل من أجل ذلك نشاطه الاقتصادي.

وتبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور في الحالة التي يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجيات المتزايدة والمتجددة (مواد غذائية، ملبس، مسكن، وسائل اتصال، جوال، إنترنت...)، مقابل ندرة وقلة الوسائل والموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات. فالحاجيات الاقتصادية لا حصر لها، فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا وظهرت حاجيات من نوع آخر، وتختلف الحاجيات باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع[2].

---

[1] عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص.30.

[2] حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1974، ص.21.

أولا: عناصر المشكلة الاقتصادية.

تتمركز المشكلة الاقتصادية حول فهم العناصر التالية[1]:

1- الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى.

2- الأموال أو الموارد الاقتصادية المحدودة.

3- القوانين الاقتصادية.

4- الإنتاج.

5- النقود.

6- الاستهلاك.

1- الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى:

ويكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد، فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته، وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته.

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية[2].

[1] محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص.30.

[2] محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية، مصر، 1992، ص.13.

- فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية، التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.
- وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري، والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.
- كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي، والتي تعتمد على معيار النافع والضار والى بعض القيم الخلقية أو الدينية.

وحقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد كما زعم بعض الكتاب حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

أ- أنواع الحاجات الاقتصادية:

وتقسم الحاجات إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية[1].

- **فالحاجة الضرورية**: هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

- أما **الحاجة الفردية**: فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة، كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة

[1] عبد الوهاب جودة الحايس ، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية ، جامعة عين الشمس ، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص4.

وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة، عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

- وأخيراً، **فالحاجة المستقبلية:** هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود، وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام، أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة. أما الحاجة الحالة أو الحاضرة فهي تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم مثال ذلك استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة. علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

ب– خصائص الحاجات الاقتصادية:

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- **قابلية الحاجة للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

- **لا نهائية الحاجات:** إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي. وهذه الخاصية للحاجات الإنسانية إذ لم يرضى عنها أهل الزهد والقناعة، لكنها لاشك من

[1] محمد خليل برعى، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص.14.

أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه مادام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة.

- **نسبية الحاجات** : إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاسا لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية، تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدن، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد[1].

- قابلية الحاجة للإحلال محل بعضها البعض.

2- الأموال أو الموارد الاقتصادية المحدودة:

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا سيئا، حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

والمال الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية. فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصادي، يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء يعتبره الفرد قادراً على إشباع الحاجة.

[1] عبد الوهاب جودة الحايس، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية، المرجع السابق، ص.11.

- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

- الندرة وهى الخاصية التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية، وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلا لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل. فالمحيط الخارجي حين يمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع كل حاجة إليها، فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حتى لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر. فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية، له قيمة استعماليه ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل، بمعني أنه لا يتمتع بقيمة تبادلية. وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند[1].

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيء يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيء نافع له في وقت واحد كان عليه أن يختار. فللوصول إلى هدف معين فإن عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه. وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة. فعندما تشترى قميصاً فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالمورد الذي اشتريت به القميص. وتكلفة الفرصة بتعبير مادي هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة. فعندما يقوم الشخص بنشاط معين. (إنتاج سلعة معينة مثلاً) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها

[1] زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة، مصر، بدون سنة نشر، ص.22.

(قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجها) لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، حيث أن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات. وانطلاقاً من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم إنتاجا، وتوزيع وقتنا بين العمل والفراغ بين اليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلا في الصحراء، أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين، ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل.

وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية، فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك.

3- القوانين الاقتصادية :

تُعبر القوانين الاقتصادية[1] عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهرة ليس متطابقين، ولو كان متطابقين، لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية. واكتشاف القوانين، بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة والمقدرة العملية فحسب، وإنما يتطلب في كثير من الأحيان قدراً كبيراً من الشجاعة الشخصية، ويصدق هذا

[1] محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق، 1995، ص.34.

القول في حالة قوانين الحياة الاقتصادية. فالقوانين التي يدرسها علم الاقتصاد غالباً ما تمتد بآثارها إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، فالقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها آثارها العملية.

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كما قد يكون لقانون اقتصادي أهمية كبرى في ظل نظام اقتصادي معين، كالنظام الرأسمالي، ويفتقد جزءا كبيرا من أهميته في ظل نظام اقتصادي أخر. كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها. فهناك منها الرئيسي الذي يفسر الظواهر والعلاقات الرئيسية أو الأساسية التي تبرز جوهر النظام، وهناك القانون الاقتصادي الثانوي الذي يفسر جانبا محدودا أو جزءا من جوانب العلاقات والظواهر الاقتصادية التي يتكون منها النظام.

وأخيراً، يمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي [1]:

- نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان. فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي. فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان للقانون الاقتصادي.

- كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.

- كما تتميز القوانين بعدم دقتها الحسابية، فهي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين. وتمدنا النظرية الاقتصادية بنماذج

[1] محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.36.

لهذه القوانين الاقتصادية. فقد استطاع جوسن فى سنة 1854 أن يعلن قانونين للحاجات، الأول: قانون الاستمرار، والثاني: قانون التكرار[1].

- ومضمون قانون الاستمرار هو أن أي رغبة يوالي إشباعها دون توقف تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها. وهذا هو قانون تناقص حدة الحاجات أو قابلية الحاجات للإشباع. وتختلف قابلية الحاجة للإشباع من فرد إلى فرد آخر، وبالنسبة للفرد الواحد من حاجة إلى حاجة أخرى.

- ومضمون قانون التكرار هو أن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها. وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التكرار متعاقباً على فترات قصيرة.

4- الإنتاج:

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للاستهلاك. فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية. والإنتاج إما أن يكون إنتاج سلع مادية أو خدمات غير مادية (خدمات). وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج. ففي كتاب ثروة الأمم وضع أدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش والحكومة وبعض المهن الأخرى، مثل رجال الدين ورجال القانون والأطباء والممثلون والموسيقيون والمطربون والراقصون. فقد قدر آدم سميث أن عمل هؤلاء يهلك وقت إنتاجه متأثراً بأن وقتاً معيناً يمر بين الحصول على الشيء المادي واستهلاكه، بينما يتم إنتاج واستهلاك الخدمات في وقت واحد دون أي فاصل زمني. ولكن هذه الخدمات تشبع حاجات إنسانية وهى خدمات مرغوبة، والذين يمارسونها يمدون المجتمع بنشاط منتج. ونتيجة لذلك يمكن القول أن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفا منتجا. والعمل المنتج قوامه الحصول على تيار من المنافع من عوامل الإنتاج.

[1] زكريا محمد يومي، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص.31.

وفكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق أو بالصحة. فأي سلعة أو خدمة تعد نافعة طالما أن هناك مستهلكاً يرغبها لإشباع حاجة له ولو كان هذا الإشباع متعارضاً مع الاعتبارات الصحيحة أو الأخلاقية. فالخمور والسجائر تعتبر سلعاً نافعة من وجهة نظر مستهلكيها يضحون في سبيل الحصول عليها بجزء من مواردهم، رغم أنها سلع ضارة من الناحية الصحية.

ويمكن التمييز بين طائفتين كبيرتين من السلع والخدمات:

- السلع الاستهلاكية أو النهائية وهى التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج مثل الخبز.
- السلع الإنتاجية أو غير المباشرة، وهى تستخدم في الإمداد بسلع الاستهلاك كالأدوات والآلات.

ويمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى :

- سلع ذات استهلاك فوري يتم استهلاكها بالاستخدام لمرة واحدة مثل الخبز والكهرباء.
- سلع ذات استخدام متكرر حيث تستخدم عدة مرات وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل المنازل والملابس والآلات.
- والطلب على السلع التي يتم استهلاكها باستخدامها مرة واحدة طلب منتظم، بينما يتغير الطلب على السلع ذات الاستخدام المتكرر تغيرا كبيرا بحسب الحاجة إلى شرائها التي غالباً ما تكون محلا لتغيرات كبيرة[1] .

[1] مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم ، المدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2005، ص.40.

ويمد الأفراد بعضهم بعضا بالسلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم عن طريق عمليات المبادلة. فكل فرد يعتبر في وقت واحد منتجاً لسلع وخدمات ومستهلكاً لسلع وخدمات أخرى. فصانع الأثاث يشترى اللحم ويستهلك خدمات الطبيب.

وتتوقف درجة تشابك عمليات المبادلة على درجة التخصص وتقسيم العمل وقد شهد العالم الحديث تطوراً كبيراً في تقسيم العمل الأمر الذي أدى إلى نمو المبادلات.

5- النقود:

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية، وقد أدى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر أو المقايضة. فالنقود أدت إلى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية، ولكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، وذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها. فكل فرد تتكون ثروته من سلع حقيقية عقارية (كالأرض والعمارات)، أو من صكوك (مثل أسهم الشركات وسنداتها وصكوك الدولة) عليه أن يحولها إلى مال سائل (نقود) إذا أراد سلعة دون حاجة إلى سلعة أخرى.

أما النقود فيمكن استخدامها لشراء أي سلعة دون حاجة إلى أي عملية تحويل. فالنقود تعطى إذن لصاحبها خدمات خاصة أهمها الاحتياط للمخاطر غير المتوقعة، وشراء السلع والصكوك التي يفضلها في ضوء التغيرات التي تطرأ على الأسعار ، والنقود إما أن تكون نقوداً معدنية أو أوراق بنكنوت، وإما أن تكون شيكات أو تحويلات بين الحسابات في البنوك أو صناديق التوفير. فالنقود تشمل مجموعة وسائل الدفع المستخدمة سواء عن طريق النقل المادي من يد إلى يد أو عن طريق التحويل الحسابي[1].

[1] عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، 1988، ص.55.

6- الاستهلاك:

الاستهلاك هو العملية التي بها تشبع الحاجات الاقتصادية، والذي يأخذ صورة إنهاء السلعة أو الخدمة واستنفاذ ما فيها من منفعة. فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. والمشهد المسرحي يستهلك عندما ينتهي بإشباع الرغبة في التسلية، والسيارة، وهى سلعة استهلاكية معمرة، يجب أن تستبدل بها سيارة أخرى عندما تقطع عددا معينا من آلاف الكيلومترات، وبالإضافة إلى سلع الاستهلاك المعمرة أو غير المعمرة المخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة، توجد سلع المتعة كاللوحات والتحف، وهى بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان[1].

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي.

إن النشاط الاقتصادي هو ذلك المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات، وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما: الصفة الاجتماعية، والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض، باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي.

كما يهتم علم الاقتصاد بدراسة الثروة من ناحية، والإنسان أو الموارد البشرية من ناحية أخرى، من أجل معرفة الطرق المثلى لتوفير حاجات الإنسان وتحقيق رفاهيته المادية.

كما يدرس مختلف الروابط والعلاقات المتعلقة بتنظيم استغلال الموارد المتاحة، وتسخيرها لما فيه صالح الإنسان عن طريق تحويلها من مجرد موارد مادية إلى سلع وخدمات تفي بحاجات السكان.

[1] عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، المرجع السابق، ص.59.

أولا: أسس النشاط الاقتصادي.

يقوم النشاط الاقتصادي على أساس دراسة أمرين مهمين:

أولهما دراسة رغبات الإنسان وحاجاته، وتتعدد هذه الرغبات وتتنوع وتتزايد تزايدا مستمرا نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة وتزايد عدد السكان بشكل كبير.

وحاجات الإنسان نوعان :أساسية وتتمثل في بضائع وخدمات ضرورية تستعمل لإشباع حاجته إلى الغذاء والملبس والمسكن، وثانوية وتتمثل في بضائع وخدمات كمالية تستعمل لإشباع حاجته، إلى الرفاهية مثل السيارة، والهاتف، والتلفاز، وغيرها.

أما الأمر الثاني الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي فهو دراسة الموارد الإنتاجية والاقتصادية، وهي الموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن تحويلها بواسطة الجهد البشري من مجرد هبات وثروات وكنوز إلى سلع وخدمات تلبي الاحتياجات الإنسانية.

وتشمل الموارد البشرية القدرات الإنسانية المتوفرة في المجتمع، والتي يمكن استثمارها في عمليات الإنتاج. وتشمل هذه القدرات الجهد العضلي والعقلي المتمثل في الإدارة والتنظيم والإنتاج ، أما الموارد الطبيعية فهي كل ما تحتويه الأرض في باطنها أو على سطحها أو في الغلاف الغازي من ثروات.

ثانيا: أهداف النشاط الاقتصادي.

من أهم أهداف النشاط الاقتصادي ما يلي[1]:

- إنتاج السلع والخدمات من أجل إتاحتها للمستهلكين.

[1] حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص.45.

- أي نشاط يندرج تحت مسمى النشاط الاقتصادي يهدف إلى الحصول على المال، وتحرك الأموال في عجلة الاقتصاد.

- تأمين أكبر قدر من الاحتياجات الغير محدودة، باستخدام الموارد المحدودة، أي بمعنى آخر إدارة الموارد المتاحة حتى لو كانت نادرة لإشباع أكبر قدر من احتياجات البشر.

ثالثا: أنواع النشاط الاقتصادي.

- **القطاع الأولي**: أي القطاع المتعلق بالمواد الخام.

- **القطاع الثانوي**: وهو القطاع المتعلق بالصناعات والتصنيع.

- **قطاع فوق الثانوي**: وهو القطاع الذي يعمل على توفير الخدمات للمواطنين

- **القطاع الرباعي**: وهو القطاع الذي يطلق عليه اسم قطاع المعرفة.

رابعا: خصائص النشاط الاقتصادي.

من ميزات النشاط الاقتصادي ما يلي[1]:

- يجلب الدخل أو المنفعة.
- يعتمد على إدارة و إنتاج الموارد الطبيعية.
- ينتمي إلى المدخرات أو الاستثمارات، أو توليد الثروة أو المال.

وفي الأخير يتم تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الإنتاج، الذي يستخدم الموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال، وباستخدام التكنولوجيا أيضا.

[1] حسين عمر، التطور الاقتصادي، المرجع السابق، ص.50.

المطلب الثاني: مناهج الاقتصاد السياسي.

يثير الحديث عن طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموما مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية، باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة.

ويعرف المنهج في اللغة على الوجهة العلمية، أو على السبيل الموصل إلى الحقيقة أو الطريق الذي يتخذه العلم للوصول إلى الحقيقة، ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي فإنه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية، التي تشهدها العلوم الاجتماعية باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة فيها[1].

وقد اعتمد البحث العلمي في سعيه للوصول إلى الحقيقة على طرق عديدة كان أهمها:

الفرع الأول:المنهج الاستنباطي والاستقرائي، والتاريخي.

إن المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي، هي كلها مناهج تستعمل في إطار علم الاقتصاد السياسي، ولكل واحد منها ذاتيته وخصوصيته وهذا ما سنتعرض له في هذا الفرع.

أولا: المنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي.

وهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام إلى الخاص، إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة، ويهبط منها متدرجا إلى افتراضات تندرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات، وترجع في سيرها إلى تحكيم العقل لأنها تشك في وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها، ولذلك تفحصها فحصا دقيقا وتستنتج منها بالتفكير والمنطق القواعد التي تريد الوصول إليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية .

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 35.

ولقد كان هذا المنهج الاستنباطي[1]، هو المنهج الذي سار عليه في بادئ الأمر رجال الاقتصاد السياسي، أمثال ريكاردو، مالتس، ستيورات ميل، لأنهم استرشدوا به في وضع نظرياتهم المشهورة، وكذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذا المنهج في بحوثهم، فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها:

- الإنسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل مجهود.
- قانون تناقص الفوائد.
- قانون زيادة تعداد السكان.

ثانيا: المنهج الاستقرائي.

وهو يعتبر بمثابة استدلال صاعد، والذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة ، فهو انتقال من جزئيات إلى حكم عام، فنتائج الاستقراء أهم من مقدماته ومعيار الصدق في الاستقراء، هو اتساق نتائجه مع خبرة الإنسان في العالم الحسي.

وهو يسير بعكس المنهج ألاستنتاجي، أي أنه يسير من الخاص إلى العام و يستعين في ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير، فنلاحظ الحوادث الخاصة ونحصرها لتصل بنا إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة، ويسمى بالطريقة الحقيقية، وهي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة.

والمنهج الاستقرائي[2] في الاقتصاد السياسي هو عبارة عن الملاحظة الدقيقة لجميع الأمور وللظواهر الاقتصادية، والاجتماعية الماضية والحاضرة، كما يشرحها لنا التاريخ والإحصاء، وغيرها من

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، ص.31.

[2] محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، الطبعة السادسة، دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2019، ص.22.

المعلومات الخاصة المتوفرة وذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة، وعند التركيز على الحوادث التاريخية تدعى المنهج الاستقرائي التاريخي.

وخلاصة القول أن كلا المنهجين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي، ويقول شارل جيد[1]، لا يوجد إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي:

- ملاحظة الحوادث الاقتصادية و الاجتماعية، دون التمسك بفكرة جازمة معينة.
- افتراض تفسير عام يوصل إلى معرفة الأسباب والنتائج .
- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة، والملاحظة للوصول إلى معرفة ما إذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له.

ثالثا: المنهج التاريخي.

يعرف المنهج التاريخي[2] بأنه المنهج الذي يقوم بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي، وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة، وتحليلها، والتأكد من صحتها.

وبعد أن يتم كل ذلك يقوم الباحث بعرضها بشكل دقيق ليصل إلى البراهين التي تظهر نتائج علمية واضحة، ويتبع الباحث أثناء جمعه للمعلومات أسس علمية ومنهجية دقيقة، بحيث يتمكن الباحث من فهم الأمور التي تجري في الوقت الحالي بناء على الأحداث التي جرت في الزمن الماضي، وبالتالي يتمكن من استشراف المستقبل.

---

[1] الطيب داودي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص-ص. 37، 38.

[2] [2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، المرجع السابق، ص.34.

كما يعرف بأنه البحث الذي يصل ويصف ويسجل الأحداث التي وقعت في الزمن الماضي، ويقوم بدراستها وتحليلها وفق مجموعة من الأسس المنهجية، وذلك من أجل فهم الواقع بناء على ضوء الماضي.

فالأحداث التي حدثت في الزمن الماضي سوف تتكرر بطريقة مشابهة في عصرنا الحالي مع اختلاف الأدوات، وبالتالي فإن الماضي يعطينا صورة عن الأمور التي من الممكن أن تحدث في عصرنا الحالي أو في المستقبل.

الفرع الثاني: المنهج الإحصائي والنفسي، والرياضي.

إن المناهج الإحصائية والنفسانية والرياضية، لها أهمية كبيرة في تحليل المشكلة الاقتصادية والتي تعتبر قوام الاقتصاد السياسي.

أولا: المنهج الإحصائي.

وهو يعتمد أساسا على الدراسات العددية للظواهر العلمية والاجتماعية القابلة للعد والترقيم، وترتكز هذه الدراسات أساسا على عدد من العمليات أهمها، إثبات الوقائع المتعلقة بالظواهر التي تكون محلا للبحث، واستخراج النتائج وتدوينها في جداول ورسوم بيانية، بطريقة تسهل تتبع سيرها ومعرفة العلاقات القائمة فيما بينها.

ويتصف هذا المنهج عن غيره بالواقعية بالنظر إلى أنها يحصل على بياناته من واقع المجتمع، دون الاعتماد على فروض تبعد الباحث عن الحقيقة بتأثير مؤثرات القيمة التي يخضع لها، كما أنه يفيد في تسهيل الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمجاميع الكلية كالدخل، الاستثمار، الاستهلاك...الخ.

وأهم ما يوجه إلى هذا المنهج ما يلي[1]:

- بالرغم من عدم إنكارنا للإحصاء، وما له من دور كبير في تطوير وتوضيح الرؤية إلى الأمور الاقتصادية، فانه يستحيل علينا القول بان الاقتصاد هو الإحصاء أو العكس.

- إن القوانين التي يتوصل إليها الإحصاء لا تتميز بالتعميم، لأن المجموعات والأرقام الإحصائية تخضع لقانون المحيط والمجتمع، الذي أخذت منه.

- المنهج الإحصائي لا يتمتع بالديمومة، لأنه ما من شيء يسمح لنا بالتأكيد بان العلاقة الإحصائية التي ظهرت لنا نتيجة دراستنا لمتغيرين اقتصاديين، سوف تعود إلى الظهور في فترة زمنية أخرى.

- والإحصاء بمفرده عاجز عن إظهار العلاقة بين السبب والمسبب، فهو أداة فقط للاقتصادي الذي يطمح إلى اكتشاف القوانين الناظمة للنشاطات الاقتصادية.

ثانيا: المنهج النفساني:

علم النفس السياسي[2] هو مجال أكاديمي متعدد الاختصاصات، يقوم على فهم السياسة والسياسيين، والسلوك السياسي من منظور نفسي، وتعتبر العلاقة بين السياسة وعلم النفس ثنائية الاتجاه؛ فيستخدم العلماء علم النفس كمرآة لفهم السياسة، وكذلك السياسة مرآة لعلم النفس. ويعد هذا العلم مجال متعدد الاختصاصات، لأنة يأخذ مادته من مجموعة واسعة من التخصصات الأخرى، بما في ذلك: علم الإنسان، وعلم الاجتماع، والعلاقات الدولية، والاقتصاد، والفلسفة، والقانون، ووسائل الإعلام والصحافة، بالإضافة إلى التاريخ.

[1] رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 50.

[2] محمد المهدي، علم النفس السياسي، رؤية مصرية عربية، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2007،ص.9 ومابعدها.

أهدافه:

يهدف المنهج النفسي السياسي إلى فهم العلاقات المترابطة بين الأفراد والمواقف التي تتأثر بالمعتقدات، والدوافع والإدراك، والتنشئة الاجتماعية، وتشكيل السلوك. وقد تم تطبيق النظرية النفسية السياسية ومناهجها في العديد من العمليات مثل: الدور القيادي، وتكوين السياسات الداخلية والخارجية، والسلوك العنصري، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في التصويت، والنزعة القومية، والتطرف السياسي والسلوك في العنف العرقي الذي يشمل الحروب والإبادة الجماعية. ووفقا لهذا يدرس علماء النفس السياسي أسس، وديناميكيات، ونتائج السلوك السياسي باستخدام التفسيرات المعرفية والاجتماعية.

لقد قسم البعض المنهج النفساني إلى طريقتين، فممثلي الطريقة الأولى: هم أنصار مدرسة فيينا في فرعها النفساني، وهم بافرك ماير، هايك،...الخ، أما ممثلي الطريقة الثانية: هم أنصار مدرسة لوزان في التوازن العام وهم فالراس –باريتو ، فالمدرسة النفسانية تتجاهل الإنسان الحقيقي ولا تعترف إلا بالإنسان الاقتصادي الذي أقامته فرضياتها المبدئية، وهي لم تتوصل إلى نتائجها عن طريق التحليل النفساني للدوافع الاقتصادية، إنما اكتفت باعتبار فرضيتها الأساسية صحيحة، وراحت تحلل كامل آلية الحياة الاقتصادية على ضوئها[1].

ثالثا: المنهج الرياضي.

لقد حذت المدرسة الرياضية حذو المدرسة النفسية، ولكن بفرضية أساسية مغايرة، فالأولى اعتبرت أن المنفعة الهامشية هي محور الحياة الاقتصادية، والثانية اعتبرت أن مبدأ التوازن العام هو أساس تحليل الفعالية الاقتصادية.

[1] مروان أبو حويج، مدخل إلى علم النفس، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة العربية، 2006، ص.16-20.

وتستخدم الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي، وبما أن هذه هي أداة التعبير الكمي، فإن الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التحليل الاقتصادي، لا يكون إلا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية، وبما أن دراسة المظاهر لا تكون ممكنة إلا على أساس المعرفة الكيفية للظاهرة، فإنه يجب أن يكون التحليل الكمي الذي تستخدم فيه التقنيات والأدوات الرياضية، مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية، ومهما كان الأمر فانه يتعين علينا ألا ننسى بأننا نهتم باستدلال اقتصادي في شكل رياضي، إذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي، وإلا أدى إلى خطا في التحليل وعرقلة في تطور المعرفة الاقتصادية، وتظهر فائدة الأدوات الرياضية بالخصوص عند استخدام النماذج الاقتصادية.

كما يرى البعض أنه لا يجب المبالغة في استخدام التحليل الرياضي، وذلك للأسباب التالية:

- لأن ذلك يؤدي إلى نسيان العنصر الأساسي للحياة الاقتصادية، وهو الإنسان ذلك العنصر المعقد والمتأثر بعدة عوامل اجتماعية، بحيث يصعب كثيرا إدخال نشاطه باستمرار في قوانين فكرية ثابتة.
- لأن ذلك من شانه أن يبعد المتخصص الاقتصادي عن الواقع الذي كان عليه أن يدرسه، حيث يبقى في إطار مدرسي بحت وبعيدا عن النشاط اليومي للعناصر الاقتصادية.

بناءا على ما سبق ذكره يتضح كيف أن المناهج التحليلية متنوعة ومتعددة، بالرغم من أن الظاهرة الاقتصادية هي واحدة، وهذا يكشف أن الاعتماد على منهج واحد للتحليل لن يقدم النتائج الكاملة حول جوهر الظواهر الاقتصادية، فالدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل والتركيب، والمعرفة بالأحوال النفسية والاجتماعية والقانونية والفكرية والحوادث التاريخية. أي تقتضي معرفة جميع عناصر الحياة الإنسانية. ونتيجة لتعدد هذه العناصر، لم تستطع أي مدرسة اقتصادية أن تحيط بها جميعا. وعلى التحليل الاقتصادي، حتى يكون واقعيا، وألا يكون حبيسا لمنهج معين ضيق ينظر إلى

الإنسان من زاوية واحدة فقط. بل يجب أن يبحث عن الإنسان في جميع مظاهره وبكل أساليب البحث الممكنة، وأن يجمع في سبيل ذلك بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في آن واحد.

كما يمكن القول أن الاقتصاد السياسي يعد من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، حيث لقي هذا الأخير اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، بحثا في طبيعة العلاقة التي تربط بين العلمين، السياسة والاقتصاد، وهذا ما ساهم في تعدد التعريفات التي اكتنفت المفهوم، باختلاف وجهات النظر لدى الباحثين حول مفهوم الاقتصاد السياسي، والمواضيع التي يتطرق لها، إضافة إلى إصرار الباحثين على معرفة التطور التاريخي لهذا العلم لمعرفة خباياه أكثر.

الفصل الثاني:

تاريخ الفكر الاقتصادي

تمهيد:

لا يمكن فهم وإدراك علم الاقتصاد وطبيعته دون التعرف على التاريخ الخاص به، كما لم يكن تاريخ الفكر الاقتصادي مجالا فكريا منتشرا بين الكثير من الناس، فاعتمد انتشاره على ظهور العديد من الكتب والمؤلفات العلمية الاقتصادية التي قدمت فوائدا للباحثين الاقتصاديين، ولكن افترضت مجموعة من هذه المؤلفات أن الفكر الاقتصادي يمتلك حياة خاصة به، أما الحقيقة العامة تشير إلى أن كافة أفكار الاقتصاد مرتبطة مع الإنتاج المكاني والزماني لها، ولا يمكن اعتبارها تمتلك حياة خاصة بها ومنفصلة عن الواقع؛ أي عن الحياة العادية المرتبطة مع العالم الذي تهتم هذه الأفكار بتفسيره، ومثلما يشهد العالم تطورا كذلك يتطور الفكر الاقتصادي حتى يتمكن من المحافظة على أهميته[1]، فاعتمد تطوره على تأثره بالأفكار الناتجة عن المدارس الاقتصادية؛ لذلك من الممكن تلخيص هذا التطور وفقا للآتي.

المبحث الأول: التدرج التاريخي للفكر الاقتصادي عبر العصور.

إن الفكر الاقتصادي لم يكن وليد الأفكار الحديثة فقط كما اعتقد البعض، بل هو امتداد لأفكار اقتصادية طرحت في عصور مختلفة توارثتها الأجيال، وطورتها إلى أفكار جديدة، أنشأت أنماط اقتصادية متقدمة.

ونحن إذ نتطرق لتطور الفكر الاقتصادي من خلال هذا المبحث، إنما نحاول أن الغوص أكثر في حيثيات الاقتصاد السياسي وأصوله.

[1] جون جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص.15.

المطلب الأول: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي وأهميته.

اعتقد خبراء الاقتصاد، أنه يوجد فرق بين الاقتصاد السياسي والفكر الاقتصادي، لأن الأول أداة فكرية ترتكز على دراسة ظواهر اقتصادية قائمة للوصول إلى الحلول. بينما الثاني هو تراث الفكري المتراكم تحول إلى الماضي.

لكن دراسة الاقتصاد السياسي يمكنها الارتكاز على الأفكار الاقتصادية التي كانت نتيجة تطور الأحداث الاقتصادية، وأدت إلى نمط جديد من التفكير لتطوير اقتصادها السياسي.

فالفكر الاقتصادي ساهم كثيرا في إيجاد فكرة واضحة عن النشاط الاقتصادي، والأفكار التي بلورت هذا النشاط وساهمت في دفعها.

الفرع الأول: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي.

قبل توضيح المقصود بتاريخ الفكر الاقتصادي، ينبغي أن نشير بأن الدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أمورا مختلفة يمكن أن يطلق عليها تاريخ، فهناك تاريخ علم الاقتصاد وهناك تاريخ الاقتصاد، كما أن هناك تاريخ الفكر الاقتصادي، وبالتالي ينبغي توضيح كل تقسيم من هذه التقسيمات التاريخية بالقدر الذي يمكن تمييز طبيعة الفكر الذي نعني بدراسته.

1- تاريخ علم الاقتصاد.

إن هذه الدراسة تهتم بالبحث في تطور النظريات الاقتصادية التي يأتي في مقدمتها تطور الأفكار القائمة وتطور مناهج الدراسات الاقتصادية في استخلاص النظريات، كما تهتم هذه الدراسة بتطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها، وتعتبر دراسة تاريخ علم الاقتصاد

بهذا المعنى دراسة لتاريخ أحد العلوم، ومن ثم فإنها تخضع للضوابط المقررة بشأن الدراسات في تاريخ العلوم[1] .

2- التاريخ الاقتصادي:

ينبغي أن نلاحظ بأن الواقع الاقتصادي الذي نمر به وما يرتبط به من ظروف الإنتاج، من علاقات الإنتاج والتوزيع وما يتصل بهما من روابط قانونية، ونظم لا يظل ثابتا، بل إنه في تغير مستمر وأن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره، فهو يساعد على فهم الحقائق الاقتصادية، ويمثل ذلك موضوع التاريخ الاقتصادي، وكما هو معروف أن التاريخ الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، لذلك فإنه إلى جانب التاريخ الخاص بكل دولة، يمكن أن ندرس اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام لتطور الواقع الاقتصادي في العالم، عبر النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان، والتي تطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة.

3- تاريخ الفكر الاقتصادي:

وهو يتعلق بتاريخ تطور[2] الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، وليس من الضروري أن يكون هذا الفكر علميا بمعنى الكلمة. إذ أنه لم يسلم في تطوره من مظاهر الاندماج مع غيره من الأفكار الفلسفية والدينية والسياسية السائدة، وبصفة عامة فإن المنهج العلمي في التفكير حول المسائل الاقتصادية لم يظهر إلا حديثا. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يكون تناول الظواهر الاقتصادية بأسلوب تقديري لا يقتصر على دراسة الظاهرة وأسبابها، وإنما يجاوز ذلك إلى الحكم عليها وفقا لاعتبارات مبدئية من الدين والأخلاق، وكنتيجة لما سبق إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يعني استقلاله وعدم وجود صلات وروابط تجمع بينه وبين الجوانب الأخرى من المعرفة

---

[1] حازم البيلاوي ، عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1971-1972، ص. ص39-40.

[2] حازم البيلاوي، عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص33.

الاقتصادية، حيث أنه لا يمكن للباحث أن يتناول بالدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي دون أن يستعين بالتحليل الاقتصادي العلمي والنظريات الاقتصادية، ومن ناحية لا يمكن عزل تاريخ الفكر الاقتصادي عن الأوضاع الاقتصادية السائدة. فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المعروفة.

الفرع الثاني: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي.

الإنسان كائن تاريخي ولا يمكن أن يفهم تاريخه إلا من خلال دراسة تاريخية كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخي لذلك تظهر أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة.

ودراسة تاريخ الفكر الاقتصادي[1] تبرز عنصر الاستمرار في الأفكار الاقتصادية، وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية. كما أن الفكر الاقتصادي السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة، لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية. كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر (نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج) .

ودراسة التطور التاريخي من شأنها أن تساعد على نضوج العقلية العلمية، فالاعتقاد في صحة بعض النظريات القائمة يؤدي إلى التعصب والجمود، وهو ما يتعارض مع الفعلية العلمية القائمة على النسبة والنقد، ومجاوزة الأفكار السابقة وهذا يساعد على القدرة الانتقاديه للباحث وهي أمور جوهرية للعقل العلمي.

وتعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ذات أهمية علمية كبرى لأسباب عديدة، من أهمها[2]:

[1] محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988، ص. 12.

[2] جون جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.16.

- لا يمكن فهم النظريات الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة، حيث أن الفكر الاقتصادي الحديث قام في الواقع على أسس من الفكر الماضي، بحيث لا يمكن تقدير البناء دون معرفة الأسس التي يقوم عليها .

- الاستفادة من الحلول السابقة خاصة عندما تتشابه أوضاع الحاضر مع أوضاع الماضي.

- إن البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي يعلمنا الشيء الكثير عن طرق التفكير الإنساني، وعن الوسائل التي يلتجأ إليها العقل البشري في مواجهة المشكلات القائمة، ويساعد ذلك على نضوج العقلية العلمية، دون أي تعصب والذي يتنافى والأولويات المنهجية في البحث العلمي.

المطلب الثاني: تطور تاريخ الفكر الاقتصادي السياسي.

شهد الفكر الاقتصادي تغيرات كثيرة في السنوات الأخيرة؛ فأصبح أكثر اعتمادا على التجريبية، وتركيزا على البيانات والبراهين أكثر من الافتراضات النظرية.

وفي دراسة أجراها عالم الاقتصاد بجامعة "برينستون" الأمريكية، "هنريك كيلفين"، قام من خلالها بمراجعة عدد ضخم من الأبحاث و الدراسات الصادرة عن المكتب الوطني للبحث الاقتصادي في أمريكا، على مدار عدة سنوات، كشف عن اتجاهات لافتة للنظر، على رأسها التصاعد المستمر في الاتجاه التجريبي في الاقتصاد، واللجوء إلى برامج الذكاء الاصطناعي لاختبار النماذج الاقتصادية على أسس بيانات واقعية حقيقية.

ويمكننا القول أن علم الاقتصاد الذي تطور من مجرد علم لإدارة شئون المنزل في زمان الإغريق ليصبح تارة وتارة فرعا من الأخلاق ثم الفلسفة، قد قطع صلاته بكل هذه الأصول، لينضم إلى صفوف العلوم الاجتماعية، وهو الآن يقترب ويقتبس بشدة من العلوم الطبيعية ومنهجها[1]. ولقد

[1] محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.13.

استفاد من ثورة البيانات والتقدم التكنولوجي في إعداد النماذج القوية لشرح السلوك الاقتصادي. وفيما يلي استعراض لتاريخ تطور هذا الفكر الاقتصادي، وصولا إلى الاقتصاد السلوكي والعصبي والتطوري.

الفرع الأول: التطور المرحلي لتاريخ الفكر الاقتصادي السياسي.

يشكل الاقتصاد السياسي من حيث التعريف والمفهوم، موضوع نقاش وجدال حاد بين الباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم؛ إذ إن التفاعُل بين علوم الاقتصاد والسياسية وتأثير كل منهما على الآخر يُعد التعريف الأبسط للاقتصاد السياسي، وقد طورت النظريات الأيديولوجية وشرحت ذلك التعريف وفق النموذج الفكري الخاص بها، فنجد أن القوميين ينظرون إلى هذا الفرع العلمي بشكل يختلف عن الماركسيين، والليبراليين يتعاملون معه كدراسة مختلفة تماما عن سابقيهم، ويعتمد علم الاقتصاد السياسي على الدراسات والأبحاث في مجالات التاريخ، وعلم الاجتماع، والقانون، وذلك بعد أن تم إهماله لفترة طويلة من الزمن، ثم إعادة الاهتمام به مع ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية.

وقد أثرت المدارس الفكرية السياسية الكبرى في العالم على علم الاقتصاد السياسي ودفعت إلى تطويره بشكل كبير، وقد أحدث علم الاقتصاد السياسي الماركسي ثورة في أسلوب النظر إلى العلاقات الاقتصادية بين البشر، وكيفية تفسير حركةِ التاريخ وفق تلك العلاقات، حيث ادعى أن المتحكم في أدوات الإنتاج وقوة عمل الأفراد في المجتمع، يكون دائما هو المسيطر على عملية اتخاذ القرارات المصيرية، وتم ربط ذلك بالدعوة إلى الشيوعية والتحرر من سلطة الطبقات البرجوازية والرأسمالية، وفيما بعد تأثرت الليبرالية الكينزية بتلك الأفكار ودعت إلى نظام اقتصادي مختلط تتدخل فيه الدولة في تحديد الاتجاهات الاقتصادية، وذلك بعد الأزمات التي أحدثها نظام السوق الحر

الكلاسيكي في الاقتصاد العالمي، وقد حافظت تلك النظرية على الاقتصاد العالمي في ظل ما عُرف بنظام بريتون وودز الذي ساهم في إعادة التنمية الاقتصادية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

الفرع الثاني: الاتجاهات التجريبية في الفكر الاقتصادي السياسي.

تباينت هذه الاتجاهات حسب المدارس التي ظهرت والتي تخصصت في مجال اخر من علم الاقتصاد السياسي، وهذا ما سنفصل فيه.

أولا: مدرسة الاقتصاد السلوكي.

يمكننا القول أن الاقتصاد السلوكي[2]، بشكل فضفاض، قد اقترض الكثير من أفكاره ومفاهيمه من علم النفس، ويشترك في جزء كبير منه مع هذا العلم، و يخالف الاقتصاديون السلوكيون فرضية الكلاسيكية الجديدة الأساسية بأن الناس عقلانيين في قراراتهم. ومن خلال تجارب معملية دقيقة وأشكال بحثية أخرى، حدد علماء المدرسة عددا من المواقف التي يكون فيها الناس غير عقلانين بشكل أساسي، حيث يتأثر الناس بانحيازات فكرية تؤثر بالسلب على قرارتهم. وتتضمن هذه المدرسة عدة تفريعات مختلفة، مثل الاقتصاد النفسي، والاقتصاد التجريبي، والتمويل السلوكي.

ولقد ساهمت هذه المدرسة بإلقاء الضوء على الكثير من الجوانب القيمة في السلوك البشري، والتي لها تداعيات كبيرة على السلوك البشري. ولقد حصل اثنان من علمائها، ريتشارد ثالير، ودافيد كانمان، على جائزة نوبل في الاقتصاد.

[1] جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.20-21-22.

[2] محمد زياد حمدان، نظريات التعلم، تطبيقات علم نفس التعلم في التربية، داري التربية الحديثة، 1997، ص 38

ثانيا: مدرسة علم الاقتصاد العصبي.

هو علم جديد يجمع بين الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب، ويعرف بالاقتصاد العصبي، يهدف للتوصل إلى نظرية واحدة تستوعب السلوك البشري. هذا العلم يعني بدراسة ماهية وكيفية اتخاذ العقل البشري للقرارات، فهل نحن بطبيعتنا مجازفون؟ وكيف يتوصل العقل للقرار الصائب؟ وهل يمكننا اليوم أن نتنبأ بالنوايا الشرائية للمستهلك؟ وهل نستطيع التحكم بالسلوك الاقتصادي الذي يؤثر على الدماغ؟ .

وتتمحور المحاور الأساسية في اقتصاد النيورو حول اتخاذ القرارات في الأسواق المالية، والثقة والتعاون بين الفريق، وسبل إقناع المستهلك. ويتم طرح أمثلة من أحدث طرق للتصوير الدماغ، مثل التصوير المقطعي والرنين المغناطيسي والتحفيز المغناطيسي للدماغ، وذلك لرصد استجابة العقل للمؤثرات الخارجية التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات. ويعد كتاب "عالم الأعصاب" بول جليمتشر الذي نُشر تحت عنوان "أسس التحليل الاقتصادي النفسي العصبي" مرجعا هاما[1].

ثالثا: مدرسة علم الاقتصاد التطوري.

علم الاقتصاد التطوري، مصطلح صاغه عالم الاجتماع والخبير الاقتصادي" ثورستين ڤيبلين" (1857-1929) ، وهو يجمع بين علم الأنثروبولوجيا والاجتماع والمبادئ الداروينية. وتأثر بشدة بأفكار عالم الاقتصاد الشهير "جوزيف شومبيتر"، وينظر رواد هذا العلم إلى النظام الاقتصادي بوصفه نظام أحيائي، ويسعون إلى تفسير السلوك الاقتصادي في إطار قوانين التطور والغرائز البشرية التطورية، مثل الافتراس والتقليد والفضول.

[1] بول و. جليمشر من مواليد 3 نوفمبر 1961، عالم اقتصاد عصبي أمريكي، مختص في علم الأعصاب، وعلم النفس، والاقتصاد، والباحث، وهو أحد أبرز الباحثين الذين ركزوا على دراسة السلوك البشري وصنع القرار، وهو معروف دوره المركزي في تأسيس وتطوير مجال علم الاقتصاد العصبي الذي يتخذ منهجا متعدد الاختصاصات لفهم كيفية اتخاذ البشر للقرارات. أسس جليمشر أيضا معهد دراسة وصنع القرار في جامعة نيويورك، والذي يديره حاليا.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية لتطور الفكر الاقتصادي.

انطلاقا من الاعتقاد بأن لكل علم من العلوم تاريخا طويلا، فثمة جدوى حقيقية من القيام بدراسة تاريخ الاقتصاد السياسي، الذي شهد تطورات عديدة، وفي ظروف معينة مختلفة. أثبتت الحياة أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي وتطوره عبر مراحل زمنية، أمر على قدر كبير من الأهمية، لأننا لا يمكن أن نفهم آو نستوعب هذا التاريخ ما لم نحط بمسار تطوره، عبر محطات تاريخية غارقة في القدم، كي نتعرف على الأسس التي تناولت تطوره، وكيف يمكن أن نستخلص الدروس، من هذا البحث وما يفيدنا في أغناء هذا الفكر حاضرا ومستقبلا.

وقد أشار جوزيف شومبتبر في مؤلفه "تاريخ التحليل الاقتصادي" [1] إلى ثمة جدوى حقيقية يستخلصها الباحث من دراساته لتاريخ الفكر الاقتصادي، في توفير قدر من الوضوح وفي توسيع مدارك الدارس للتاريخ الاقتصادي ولعلم الاقتصاد.

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي السياسي في الحضارة الأوربية والعربية.

قبل ميلاد علم الاقتصاد في منتصف القرن الثامن عشر تقريبا، لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، وإنما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر: في أحضان الفلسفة في الإغريق، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوروبية، وفي دراسة التاريخ وفلسفته عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

لذا قررنا أن نلقي الضوء على بعض جوانب تطو الفكر الاقتصادي السياسي، في كلتا الحضارتين العربية والأوربية، من خلال هذا المطلب.

[1] روبرت هيلبرونز، ترجمة راشد البراوي، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة، مصر، 1989، ص.40.

الفرع الأول: تطور الفكر الاقتصادي في الحضارة الأوربية.

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي لان الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية كان دائما يتجه نحو الأفكار الغيبية. وهذا ما سوف نتطرق إليه بنوع من التفصيل .

أولا: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى.

يعتبر الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان وكان متداخلا مع الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية ولم يقع الفصل بين البحث في الاقتصاد وفروع المعرفة الأخرى إلا حديثا عندما ظهر الاقتصاد كعلم متميز الحدود .

وقد قسم الكثير من المؤرخين وخصوصا"الهولنديين" التاريخ، إلى عصر قديم ينتهي بحكم قسطنطين الكبير عام337م، وعصر وسيط ينتهي بسقوط القسطنطينية عام 1453م، لذا سنتطرق إلى كلتا المرحلتين بنوع من التفصيل.

1- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:

أيا كانت الأفكار الاقتصادية في هذه العصور فالبداية نجدها عند الإغريق والرومان.

أ- الفكر الاقتصادي اليوناني: عند الإغريق ارتبط تاريخ الفكر الاقتصادي بالأفكار الفلسفية والاجتماعية ومناقشة الأمور الجارية دون أن تكون له ذاتية مستقلة نفسر الواقع ونقدم نظرية متكاملة، وكان بكليته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة، ومن بين العديد من مفكري تلك الفترة يعتبر أفلاطون وأرسطو من أبرز الفلاسفة الذين تعرضوا للمشاكل الاقتصادية[1].

[1] جون جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص. 24-27.

- **أفلاطون (427–347) قبل الميلاد:**

يتمثل الإنجاز الرئيسي لأفلاطون[1] في الوصف الذي قدمه لتقسيم العمل وأصل الدولة، حيث بحث تقسيم العمل بمناسبة الحديث عن الدولة المثالية، وهو يرجع أساس الدولة إلى عامل اقتصادي وينادي بضرورة تقسيم العمل في دولته المثلى، فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة. ويبني أفلاطون فكرته في تقسيم العمل على حجتين:

- **الأولى**: اختلاف المواهب الطبيعية.
- **الثانية**: أن التخصص يزيد الإنتاج ويحسن نوعه.

وفي تصوره لتنظيم الدولة، يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تتولى كل طبقة نوعا معينا من أنواع النشاط، فالطبقة الأولى هي طبقة المنتجين، والطبقة الثانية هي طبقة الجنود، والطبقة الثالثة هي طبقة الحكام، ويشترط أفلاطون أن يكون من بين الفلاسفة و ألا تكون لهم ملكية خاصة وروابط عائلية.

والنقود في رأيه، وسيلة لتسهيل التبادل أو وسيط للمبادلة، ولقد قام أفلاطون باقتراح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة النقود في الإبراء والتعامل، مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية[2].

- **أرسطو (384 – 332) قبل الميلاد:**

إذا كان البحث في المشكلات الاقتصادية عند أرسطو[3] قد وجد في أحضان الأخلاق والفلسفة، والسياسة شأنه في ذلك شأن أفلاطون، إلا أنه أول من قدم ما يمكن تسميته ببذور النظرية

[1] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص.9-10.

[2] المرجع نفسه، ص. 09-10.

[3] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص.17.

الاقتصادية. وهو يرى أن الدولة ظهرت نتيجة تطور تاريخي، ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية، ودافع بشدة عن العائلة والملكية الخاصة والحق الطبيعي في الاقتناء، وهي أمور تتفق وميول الإنسان وتحفزه على العمل كذلك. ودافع أرسطو عن الرق على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد. ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها والأموال والمنتجات هي التي تحقق هذا الإشباع، أما طرق الحصول على الأموال هي الزراعة و تربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه، واستخراج المعادن. وعنده التجارة ليست من قبل النشاط الطبيعي ومن ثم وجب إدانتها.

ب– الفكر الاقتصادي الروماني:

على الرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يستحق الذكر، إلا أنهم قد أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال تنظيماتهم القانونية، ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد.

ومن الأفكار الخاصة التي أثر بها القانون الروماني في الفكر الاقتصادي، فكرة القانون الطبيعي، والتي احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي منذ القرن18 وحتى أوائل القرن 20[1].

2- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

العصور الوسطى هي الفترة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية، وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث وتعتبر عصر الظلمات، والتأخير الحضاري لكن هذا لا يصح إلا بالنسبة لأوربا، لان انهيار أوربا قابله ازدهار الدولة الإسلامية.

[1] جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص. 22-23.

فمن القرن الرابع إلى القرن العاشر مرت أوروبا بتدهور اقتصادي وأخلاقي، وعادت بوادر الانتعاش في القرن 11 حيث ظهرت بعض الممالك القوية مثل فرنسا، وازدهرت بعض الصناعات الحرفية، وبنيت الكنائس في القرن 13 لكن البحث العلمي كان متأخرا في مجموعه، وتأثر بتفكير أرسطو وأفلاطون.

وقد تميزت هذه الفترة بظهور بعض الفلاسفة من أهمهم[1]:

- **سان توماس الأكويني (1226– 1274):**

عادت فكرة العدل التي أشار إليها أرسطو إلى الاهتمام وذلك من خلال رجال الكنيسة ومن أهم المفكرين سان توماس الأكويني.

بالنسبة لأرسطو[2] فرق بين العدل ألتوزيعي والعدل التعويضي، إذ أن العدل ألتوزيعي يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النسبية لكل فرد حيث توزع المنافع مع مراعاة الاختلاف في الظروف الطبيعية بين الأفراد، وهذا هو أساس العدل عند أرسطو، أما العدل التعويضي أو التبادلي هو الذي يضمن استمرار العدل ألتوزيعي، أي إعادة التوزيع عند وجود خلل في العدل ألتوزيعي.

وقد أعاد سان توماس فكرة العدل ألتوزيعي عند أرسطو، وحدد المقابل العادل في المعاملات (السعر العادل)، ولكن هذا التفكير أخلاقي وليس اقتصادي وقد طبق سان توماس فكرة المقابل العادل على الأجر والربح.

[1] عبد العزيز بن علي السد يس، تطور الفكر الاقتصادي، منذ فجر الوعي البشري إلى وهم نهاية التاريخ، السعودية، 2019، ص.20.

[2] زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة،1997، ص.27.

وقد اقتدى بأفلاطون سان توماس عندما أعطي حجة للملكية العامة، باعتبار أن الله خلق الأرض وما عليها ولكنه بالرجوع إلى وجهة نظر أرسطو في أهمية الملكية الفردية، رأى أنه هناك اعتبارات تتبع الملكية الفردية، ولكن هذه الملكية ليست مطلقة.

كما رفض سان توماس سعر الفائدة مثل أرسطو وتبنى نفس الحجج، إذ يعتبر أن في سعر الفائدة استغلال للفقراء وبالتالي حرمت الفوائد على رجال الدين أولا، ثم على جميع المسيحيين في القرن 13.

إذن وكخلاصة لما سبق، نلاحظ أن الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى، كان أخلاقيا واهتم بالدرجة الأولى بالعدل والأخلاق المسيحية، وكان سان توماس خير من عبر على هذه الفترة.

الفرع الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في الحضارة العربية.

على عكس أوربا ، العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية وازدهار العلوم، وتمكين الاعتماد على ابن خلدون لدراسة الفكر الإسلامي عند المسلمين في ذلك العصر.

أولا: ابن خلدون (1332– 1406).

هو أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون، تقلد مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، من أهم مؤلفاته كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، ومقدمة هذا الكتاب تعرف بمقدمة ابن خلدون، ويعتبر من مؤسسي علم الاجتماع وأفكاره الاقتصادية كانت لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر، ومن أهم أفكاره الاقتصادية يمكن أن نذكر[1]:

[1] عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 174-176.

- **العمران:** المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي، وتقسيم العمل أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتحقيق حاجاتهم، من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل.

- **فكرة السوق:** يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع، وهذا الطلب يؤثر في الصناعات وتقدمها. وحجم السوق عند ابن خلدون يعتمد على زيادة عدد السكان، وتقسيم العمل وهذا يقترب من التفكير الحالي.

- **الدولة:** بالنسبة لابن خلدون فإن الدولة لها عمر معين مثل الأشخاص، وفي الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال وهذا يعني أن ابن خلدون وضع نموذج لتطور المجتمع، يقوم فيه السكان بدور هام، إذ أنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهي الدولة، وأسباب نهاية الدولة تعود إلى بعض الأشياء الاجتماعية التي تخص الدولة.

- **الإنتاج :** أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل الذي هو أساس الكسب ، لكن الكسب قد يتحقق بدون عمل (الريع)، وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة، عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عملها وحائزها، وأشار في هذا الجانب إلى ما يعتبره معاش غير طبيعي [1].

1- تطور الهياكل أو الأنظمة الاقتصادية عند ابن خلدون:

يرتب ابن خلدون الشعوب حسب أساليب الإنتاج فيها ويضع في المقام الأول الحياة الحضرية أي الصناعة ثم الفلاحة، ثم البدو وكما يشير إلى علاقة الصناعة بالزراعة وهذه إشارة إلى فكرة النمو الاقتصادي، وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادي إلى آخر وما أشار إليه ابن خلدون، لا يبعد كثيرا عما يسمى نظرية التنمية والتخلف.

[1] بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنه 1، الجزائر،2014-2015، ص.138.

وسوف نفصل في أراء ابن خلدون حول هياكل الأنظمة الاقتصادية كالتالي[1]:

أ- الصناعة : أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيرا حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات، وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسيم العمل على المستوى الدولي والتخصص، وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية، وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا النسبية تعود لابن خلدون.

وفي دراسته للصناعة أشار ابن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق، إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية، وحذر من الاحتكار وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها، كما أشار إلى أهمية الطلب (مثل كاينز) لازدهار الصناعة.

ب- المالية العامة: من أهم أفكار ابن خلدون التي لها صلة بالاقتصاد الحديث، حيث اهتم بالضرائب والنفقات، وكان ذلك ضمن نظرته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة، ويرى ابن خلدون أن العمران البشري لا بدله من سياسة تنظمه.

كما كان يعتقد بأن تخفيض الضرائب يحفز على العمل والإنتاج وهذا يزيد من وعاء الضريبة بالنسبة للدولة، وهذه الفكرة تعتبر الآن من أهم النظريات التي تعرف بنظرية العرض المرتبطة بالضرائب: أي تخفيض الضرائب يؤدي إلى الزيادة في الجباية ومداخيل الدولة[2].

ج- العقلانية : توجد مقتطفات في مقدمة ابن خلدون تدل على أساس السلوك الاقتصادي مثل العقلانية والرشد، ومقارنة بين التكلفة والعائد وقد ذكر هذا من خلال تصوره من خلال رد فعل

[1] شوقي احمد دنيا، علماء المسلمون و علم الاقتصاد " ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد "، دار معاذ للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص.61-67 .

[2] عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند الماوردي وابن خلدون، مقارنة واستنتاجات، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر، مصر، 2000، ص.67.

الأفراد إذا أفرطت الدولة الضرائب، وقد ذكر ذلك في عبارة "النفع والغرم" وهذا ما قدمته بعد ذلك المدرسة التقليدية الحديثة.

ويفرق ابن خلدون بين آثار الضرائب على الاقتصاد القومي، وعلى الخزينة العامة ويعتبر أن الأهم هو تأثير الضرائب على الاقتصاد (استثمار، إنتاج ، إلخ) .

كما أن هناك بذور لفكرة المرونة لما تحدث عن انخفاض الضرائب التي يسميها الأعباء العامة والأسعار، ما يصاحبه من زيادة في الإنتاج والاستثمار.

د – تدخل الدولة في الاقتصاد: اعتبر ابن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار، لأن السلطات تستعمل نفوذها لتطويع آلية السوق لصالحها (الدولة لا تخضع للسوق)، وحذر من خلط السلطة بالتجارة وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي العادي، واعتبر أن تجارة السلطات مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية، وان الدولة تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها، وبذلك تفسد السوق والذي لا ينجح إلا إذا توفرت المساواة والمنافسة الشريفة بين جميع المتعاملين[1].

ثانيا: المقريزي.

هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ولد بالقاهرة سنة 766هـ، تولى عدة وظائف خاصة في التعليم والقضاء ودرس والأزهر، ويعتبر من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره، وبالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه ابن خلدون إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية، حيث أن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية بينما اهتم المقريزي

[1] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.24.

بالجانب النقدي، وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية [1].

وزاد اهتمام المقريزي بالمشاكل الاقتصادية في الفترة من 1392 إلى 1404، حيث مر العالم الإسلامي آنذاك بأزمات اقتصادية كبرى، خاصة المجاعة في مصر والتي كان تسببها سوء توزيع الدخل وضعف الإنتاج، وارتفاع الأسعار، وقد فسر المقريزي هذه المجاعات بفساد سياسة الحكم التي كانت تخص نفسها بكمية كبيرة من الإنتاج الذي كان يتراكم عندها، بسبب التوزيع الغير العادل والضرائب المرتفعة، حتى أنها كانت تعرض المخزون عندها من الإنتاج في الأسواق وبأسعار مرتفعة.

وكذلك لاحظ المقريزي سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا يكون قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي. حيث تعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، ولاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم، وهو ما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل، مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار، ويساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع[2].

وبالتالي يمكن اعتبار المقريزي مؤسس النظرية النقدية التي قدمها بعده ماكس هوركهايمر[3] والكلاسيك، إلا أن فكر المقريزي كان أعم وأدق من الكلاسيك، حيث أنه أكد ضمنيا بأثر النقود على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي اعترف بعدم حياد النقود، على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود يؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

---

[1] كرم حلمي فرحات، إغاثة الآمة بكشف الغمة "تقي الدين المقريزي"، دراسة وتحقق، عين للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص. 102-110-111.

[2] رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص. 29-30.

[3] نور الدين بوزار، الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت، ماكس هوركهايمر وثيودور ادورنو-نموذجا-، دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص. 30-31.

وقد حاول المقريزي أن يجد حلا لمشكلة زيادة النقود وطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة، وطالب المقريزي أن تكون العملة من معدن واحد فقط، لأنه لاحظ تداول النحاس والفضة.

وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساسا لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام[1]، الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول فإن جذوره توجد عند المقريزي عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية الرديئة، كان سببا في ارتفاع الأسعار.

وكان المقريزي سببا في الابتعاد عن المعادن الرخيصة كالنقود، والتي كانت سببا في ارتفاع الأسعار. لان اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار، لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائيا من خلال السوق، وليس طبقا لرغبة الحكام وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية[2].

ثالثا: الإمام أبو حامد الغزالي.

ولد في طوس من عائلة بسيطة وكان أبوه يعمل في الغزل لذلك لقب بالغزالي، من أهم ما ساهم به فكرته عن المجتمع، فقد تأثر بالإغريق في نظرتهم إلى المدينة الفاضلة وكيف يظل المجتمع متماسك ونظرتهم إلى الأرباح، ومن أهم أفكار الغزالي الاقتصادية نجد[3]:

- اهتم الإمام الغزالي أن يعيش المجتمع في وئام والعمل على توفير ضرورات الحياة ويقع ذلك في دالة الرفاهية الاجتماعية بالمفهوم الحديث، وقامت فكرته على المصلحة والمفسدة لكل عمل،

[1] قانون جريشام هو مبدأ نقدي، ينص على أن "المال السيئ يدفع المال الجيد" في تقييم العملة، وينص قانون جريشام على أنه إذا تم تعيين عملة جديدة "المال السيئ "نفس القيمة الاسمية للعملة القديمة التي تحتوي على كمية أكبر من المعادن الثمينة"المال الجيد"، ثم سيتم استخدام عملة جديدة في التداول في حين سيتم اكتناز العملة القديمة وسوف تختفي من التداول.

[2] كرم حلمي فرحات، إغاثة الآمة بكشف الغمة "تقي الدين المقريزي"، دراسة وتحقق، المرجع السابق، ص.ص.79-88.

[3] عباس محمود العقاد، فلسفة الغزالي ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص.08 وما بعدها.

وبالتالي يجب على المجتمع والأفراد القيام بالأعمال الصالحة، وتفادي الأعمال المفسدة، وتعتمد مصلحة المجتمع على الحفاظ على ما يلي: الدين، النسل، الأسرة، العقل، النفس، التعليم، المال.

- أما النواحي الاقتصادية لدالة الرفاهية الاجتماعية فتتمثل في توفر الضروريات المادة مثل المأكل والملبس والمشرب، وضرورة أن يكون هناك عدل وأمن واستقرار داخلي وخارجي.

- ضرورة توفر الحاجات التي تشمل جميع الأشياء التي تسهل الحياة ، وكذلك التحسينات وهى الأشياء الترفيهية إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية.

- وكما يرى الإمام الغزالي أن الإنسان يجب عليه أن يعمل ليحسن من مستواه، ولا يكتفي بما يسد رمقه، لأن التخاذل يجعل الأجساد تضعف وإنتاجيه الأفراد تضعف أيضا.

- مقارنة بالإغريق (أرسطو) الذين قالوا بتوافر الاحتياجات، فإن الإمام الغزالي أضاف المحسنات، حيث يرى الإمام أبو حامد الغزالي أن على الدولة توفير الضروريات وهى حد الكفاية، وهو حد متغير مع الزمن.

أما فيما يخص تعريف الثروة : توصل الإمام الغزالي إلى تقسيم النشاط الإنتاجي إلى:

- نشاط أولى: يضم الصناعات مثل الصناعات الغذائية وصناعة الحديد والتجارة.

- الأنشطة التكميلية مثل صناعة الخبز وطحن الحبوب، ودور الدولة هنا هو التنسيق بين جميع الصناعات.

كما توصل إلى مبدأ تقسيم العمل من خلال العملية الإنتاجية، وأعطى مثال للإبرة بأنها تمر بـ 25 مرحلة إنتاجية قبل أن تصل للمستهلك، وهو يشبه ما قاله آدم سميث عن الدبوس، وبالتالي

يمكن اعتبار أن سميث طور فكرة الغزالي بخصوص تقسيم العمل، لكن سميث كان أوضح عندما تحدث عن التخصص بشكل واضح.

واهتم الإمام الغزالي بالتعاون في العملية الإنتاجية، واعتبر أن الإنتاج يتبعه الاحتياج لعملية المبادلة واعتبر أن النقود تنقسم إلى ذهب وفضة (مثل ارسطو).

وقد حلل الإمام أبو حامد الغزالي عدة أفكار اقتصادية من وجهة نظره الخاصة، من أهمها[1]:

1- **عمل السوق:** إن الطريقة التي حلل بها الإمام الغزالي عمل السوق جعلت من المؤرخين يعتبرونه أول من أسس لروح الرأسمالية، فقد نادى بالحرية الكاملة في عمل الأسواق وحرية التسعير، وأن الثمن العادل هو الناتج من التقاء ثمن البائع مع المشترى، والذي عرف بسعر التوازن فيما بعد، كما دعا الإمام الغزالي إلى ضرورة وجود مراقبة على السوق، لمحاربة التخزين والبيع بسعر مرتفع، ومحاربة الغش والتدليس.

2- **دور الدولة:** من واجبات الدولة الأساسية عند الغزالي هي المراقبة على الأسواق والأنشطة الأساسية سواء زراعية أو صناعية، والنمو الاقتصادي يستلزم تدخل الدولة لإقرار العدالة والأمن والاستقرار.

3- **المالية العامة:** يركز الإمام الغزالي على أهمية إدارة أموال الدولة بكفاءة ، أي لابد أن تكون الضرائب عادلة، أي تصاعدية والإنفاق يكون على تقديم الخدمات.

[1] سليمان دنيا، ميزان العمل للإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، 1964، ص.50.

المطلب الثاني: المدارس الاقتصادية.

ابتداء من القرن الخامس عشر، وتحت تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة، ينتقل مركز الأشغال الفكري للإنسان من القضايا الدينية إلى القضايا الزمنية (الدنيوية)، ومع التحول الاجتماعي الجذري، ونضوج أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ومن الحكومات ومن الأفكار، ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يبدأ علم الاقتصاد في الوجود بتحديد معالم موضوعه الذي يشهد تناسقا داخليا وبلورة لمنهجه، وفي إطار هذا الفكر يمكن أن نميز بين عدة اتجاهات نستعرضها بإيجاز في هذا المطلب.

الفرع الأول:الاتجاهات التاريخية للفكر الاقتصادي السياسي

أولا: المدرسة الطبيعية.

مدرسة الطبيعيين في الاقتصاد أو من يطلق عليهم بالفيزوقراط[1]، هي مجموعة من الأفكار الاقتصادية، نشأت في نهاية حكم لويس الخامس عشر في فرنسا تبناها فلاسفة اقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي، وهي نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وكان على رأس هذه المدرسة الطبيب الذي كان يعمل في بلاط لويس الخامس عشر واسمه فرانسوا كيناي، وقد نشر عدة مؤلفات أهما "الجدول الاقتصادي" و"القانون الطبيعي".

وقد اشتهرت نظرية الناتج الصافي لدى الطبيعيين، ونظرية الجدول الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق له بنوع من التحليل[2]:

[1] تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع ، منشورات جامعة حلب، دمشق، 2000، ص.159.

[2] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.102.

1- نظرية الناتج الصافي:

استبعد الطبيعيون في تعريفهم للثروة فكرة المعدن النفيس ويعتبرون النقود ثروة عقيمة، ويعرفون الثروة على أساس أنها مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار مصدرها، لذلك اعتبر الطبيعيون أن الزراعة تمنح للإنسان أكثر مما حصل عليه أي أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي.

والسبب في تميز الزراعة هو اعتبارها هبة من الطبيعة، ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع الطبيعة إلى خلق قيمة جديدة وهي الناتج الصافي، كما يوجد سبب اجتماعي لتفضيل الزراعة وهو إيجاد حجج لتبرير دخل الملاك العقاريين الذين يحصلون على هذا الدخل دون عمل من جانبهم.

لكن الطبيعيون قد فشلوا في الوصول إلى فكرة المنفعة، لذلك عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن يكون أيضا منتجين، حتى لو اقتصر دورهم على تحويل المواد، فإنهم يضيفون منفعة جديدة، لكن عدم الأخذ بعين الاعتبار بقوة المنفعة، جعل الطبيعيين يعتبرون الصناعة والتجارة مهن أو حرف عقيمة.

2- الجدول الاقتصادي:

بعد أن بين الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع. وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا، ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي وذلك بانتقال الدخل من طبقة إلى أخرى.

وقد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهي الزراعة.

- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم إلا أن الطبيعيين أعطوهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، وكان كيناي يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي، حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة.

ويقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات، ولبيان ذلك استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية، وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي أما الـ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي، ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية، وخدمات تجارية كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة" 2 مليار " بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من

جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها[1].

وقد تأثر كيناي بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر، وفصل الجدول الاقتصادي على أساسها ، حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

ويمثل الجدول الاقتصادي أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومي، وقد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج "فالراس" ونماذج المنتج المستخدم للتوازن "ليونتييف".

وتجدر الإشارة أن طبقة الملاك لها أهمية خاصة عند الطبيعيين ويرجع ذلك إلى أمرين:

- أهمية طبقة الملاك في حفظ النظام الاجتماعي، حيث أن فكرة وجود نظام اجتماعي قائم على الملكية الخاصة هي أحد الأركان الأساسية لتفكير الطبيعيين.
- أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادي هام في الاستثمار العقاري وحفظ قيمة الأرض فيما ينفقونه على استصلاح الأراضي.

3- النظام الطبيعي:

اعتقد الطبيعيون بوجود نظام طبيعي[2] باعتباره نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، وهو يتكون عندهم من مجموعة من الأنظمة تحقق الرخاء للجماعة وما يساعد على ازدهار الزراعة، ويستند هذا النظام على فكرة الملكية في صورها المتعددة التي تشمل:

[1] تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع، المرجع السابق، ص.160.

[2] إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الفيزيوقراطية، جامعة حلب، سوريا، 1980، ص.99.

- **الملكية الشخصية:** وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه أي الحق في الحرية.

- **الملكية المنقولة:** وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.

- **الملكية العقارية:** وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية.

وفي الإطار المالي نادى الطبيعيون بفرض ضريبة على الأرض بما يتفق مع نظريتهم في الناتج الصافي، فنظرا لأن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة ، فإن فرض أي ضريبة أخرى لابد وأن تنتقل بطريقة أو بأخرى إلى الزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي. ولذلك فمن المستحسن أن تفرض ضريبة مباشرة على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي، وبالتالي القادر على دفع الضريبة، أما من حيث نظام الحكم فالطبيعيون أيدوا الحكم المطلق الشرعي.

4- تقدير المدرسة الطبيعية:

بالرغم من الجوانب الايجابية المتقدمة في فكر الطبيعيين، والتي ساهمت في بلورة الاقتصاد السياسي كعلم له ذاتيته المتميزة عن غيره من العلوم، وفي تزويد التحليل الاقتصادي بالكثير من الأفكار التي ساعدت على تطوره، فقد انتقد مذهب الطبيعيين من عدة وجوه أهمها[1]:

أولا: كانت فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، ذلك أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج. هذه الفكرة لا يمكن التسليم بها فالإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة، أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل، ومن ثم تصبح الصناعة و التجارة أنشطة منتجة لأنها تخلق المنافع وتزيدها، ويترتب على ذلك عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التي تفرض على دخل المزارعين، باعتبارها ممثلة للناتج الصافي للجماعة.

[1] رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.55.

ثانيا: اعتقاد الطبيعيين في وجود قوانين الطبيعة تحكم الظواهر الاقتصادية أمر يخالف الواقع ويتنافى معه، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور، وتتغير تبعا لتلك القوانين التي تحكمها، ومعنى ذلك أن الطبيعيين لم تكن لديهم أية فكرة عن تطور الحياة الاجتماعية.

ثالثا: الاقتصار عل نظام الضريبة الوحيدة التي تفرض على النشاط الزراعي فقط، وبالتالي لا يحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على جميع فروع النشاط الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الدولة لا يمكنها الاقتصار على ضريبة واحدة لتمويل نفقاتها المتزايدة.

كما انتقد أيضا آدم سميث الطبيعيين[1] في اقتصارهم على الإنتاج الصافي في الزراعة، وميّز بنفسه بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة، وهذه التفرقة لا تعدو أن تكون أثرا لتركه الطبيعيون على الفكر اللاحق، وهو التمييز في الأعمال بين ما هو منتج وما هو غير منتج، وكذلك عند ماركس فكرة الإنتاج هي أثر من آثار الطبيعيين للتفرقة بين الأنشطة المنتجة والغير المنتجة، وقد حظي الطبيعيون بتقدير بالغ من المفكرين المعاصرين، حيث اعتبر "شومبيتير" أن "كيناي" واحد من أكبر العقول الاقتصادية.

وبهذا نكون قد ختمنا المدرسة الطبيعية في الاقتصاد، ونتدرج إلى المدرسة التجارية.

ثانيا: المدرسة التجارية أو الماركنتيلية.

في القرون الثلاثة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ظهر في أوروبا تيار جديد من الأفكار الاقتصادية، أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم «مذهب التجاريين» ولم يتكون هذا التيار دفعة واحدة، ولم تتحدد معالمه بوضوح في وقت واحد بل خضع لتطور طويل .

والمتتبع لكتابات مفكري التجاريين يلحظ بوضوح أن آراء كل مفكر قد تشكلت بظروف ومصالح بلده، وفي إطار الانشغال بهذه القضايا تبرز بعض الأفكار الاقتصادية، تدور في الواقع حول

[1] روبرت هيلبرونز، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، المرجع السابق، ص.58.

طبيعة الثروة وكيفية زيادتها، وحول ظاهرة ارتفاع الأثمان التي كانت ظاهرة عامة في بلاد أوروبا في تلك الفترة .

وعلى ذلك لا نجد لدى التجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا، بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية، تشتمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق التوحيد السياسي والقوة القومية، وبالرغم من تشعب وتعدد أفكار التجاريين في هذا الصدد، فإنه يمكن بصفة عامة إجمال الأصول والاتجاهات الفكرية الجوهرية التي يصدر عنها الفكر التجاري، وخصائصه الأساسية على النحو التالي[1]:

أولا: يجب أن تكون الدولة قوية ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة، من هنا عرفت نظريتهم بنظرية "الاقتصاد للقوة".

ثانيا : الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها، والثروة كانت تتمثل لدى التجاريين وبصفة خاصة الأوائل منهم، في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة، ولذلك يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن التي تمثل الثروة.

ولهذا كان البحث عن الذهب في العالم الجديد هو السمة التي ميزت التوسع التجاري في أول الأمر، ومع ذلك نبذ المتأخرون من التجاريين ذلك الخطأ الكبير الذي وقع فيه التجاريون الأوائل، والذي يتمثل في المطابقة بين الثروة و المعادن النفيسة، فالثروة عند المتأخرين منهم تتمثل في مقدار ما يحققه البلد فعلا من منتجات.

ثالثا: اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة، إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، ثم لا سبيل لغنى الوطن إلا على الإضرار بالأوطان الأخرى، ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني واعتدائي.

[1] جون جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع سابق، ص.52.

رابعا: بالتطبيق لما سبق، فإنه يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن التجاريين يشيرون بإتباع عدد من الوسائل أهمها العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، ومنع خروجها من الدولة، وتشجيع قدومها إليها. ولكي يتحقق ذلك يتحتم عليها زيادة صادراتها، وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة، ومن هنا وجب عليها أن تتدخل لتنظيم الصناعة والتجارة، حيث يستهدف تنظيم الصناعة جعلها قادرة على الإنتاج بأرخص الأسعار، أما تنظيم التجارة فيستهدف الواردات و تشجع الصادرات، على ألا يؤدي هذا إلى إعاقة الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية[1].

وهكذا أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة في التطبيق تبعا للظروف والأوضاع التي كانت تواجه الدول المعتقدة في جدوى هذه السياسة. فكانت السياسة المعدنية التي ذاعت في أسبانيا خلال القرن السادس عشر، والسياسة الصناعية التي ازدهرت في فرنسا في القرن السابع عشر، والسياسة التجارية المطبقة في إنجلترا في غضون القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر. هذا إلى جانب سياسة العهد الاستعماري والتي طبقتها كل الدول الاستعمارية الكبرى، وسنفصل في هذه السياسات كما يلي[2]:

1- السياسة المعدنية:

انطلاقا من الأفكار التي طرحها بعض المؤلفين المركانتيليين، أمثال: "أرتيس"، و"أوليفارس"، انتهجت بعض الدول في القرن السادس عشر سياسة تجارية ترتكز على احتكار المعادن النفيسة، وجلبها من المستعمرات إلى الداخل لبناء تجارة قوية. ولتحقيقها اعتمدت على:

---

[1] استخدم آدم سميث مصطلح التجاريين للتعبير عن الأفكار السائدة قبله وانتقدها في كتابه " ثورة الأمم" حيث كانت تجمع بين السياسات التي تهدف إلى تقوية الدولة. بالتصرف، خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.30.

[2] عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.73.

وضع خطة للسيطرة على المعادن النفيسة المتواجدة في المستعمرات، وذلك بالبحث عنها في المستعمرات. وعلى سبيل المثال: انتهجت اسبانيا هذه السياسة حيث كانت تجلب الذهب والفضة من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية والمكسيك. واتخذت من اجل بقائها في الداخل ومنع خروجها، الإجراءات التالية:

- التحكم في الصادرات والواردات بإجبار التجار على دفع قيمتها ذهبا أو فضة.
- تطبيق نظام التوازن في العقود، بالاتفاق مع المصدرين الأجانب، على عدم إخراج قيمة الصادرات نقدا، بل تتم في شكل سلع محلية بقيمتها.
- خفض القيمة الاسمية للعملة الاسبانية، والإبقاء على قيمتها من الذهب والفضة.
- جلب العملات الأجنبية ذات القيمة العالية للتحكم في التجارة الخارجية.
- منع خروج العملة الاسبانية إلى الخارج للبقاء على قيمتها.

وقد نجم عن السياسة المعدنية الاسبانية، ما يلي:

- وفرة الذهب والفضة .
- انتعاش السيولة النقدية .
- ظهور صناعات محلية.
- ارتفاع الأسعار.
- توسع التجارة.

غير أن تحكم الدولة في المعادن النفيسة، حال دون نجاح خطتها في الإبقاء على استقرار الأسعار ومكافحة تهريب الذهب، ما أدى إلى فشل السياسة المعدنية نتيجة فشل الدولة الاسبانية في

مواجهة تهريب نقودها الذهبية، والفضية إلى الدول الأوروبية. وعليه، فإن المدرسة التجارية وإن لم تصل إلى إبراز الاقتصاد كعلم قائم بذاته، لارتباطها بتحقيق الأهداف السياسية أكثر من بلورة نظرية اقتصادية، فإنها استطاعت تخليص الاقتصاد القائم من تبعية الكنيسة وتحرير التجارة[1].

2- سياسة التصنيع:

طبقت هذه السياسة في فرنسا بحيث استفاد الفرنسيون من التجربة الاسبانية، وطبقوها بسياسة معدنية تعتمد على إقامة مشاريع صناعية وتصدير السلع الصناعية، مقابل الذهب والفضة، وتشجيع المنتجين المحليين ومنحهم الجوائز.

ومن المنظرين لهذه السياسة: الفرنسي، "**جان بودان**"، الذي قدم قانون كمي للنقود في القرن 16م، فأصبح قانون "**بودان**" أساس السياسات النقدية في تلك الفترة، كما حث على تدخل الدولة في التصنيع لتشييد صناعة وطنية ضخمة، تمكن الدولة من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية، ثم تبنى فكرة التصنيع "**مونكريتيان**" في سنة 1615م، واعتبر الصناعة الوطنية بمثابة الدم للقلب، كما انتقد سياسة تراكم الذهب وبين عقمها وأخطارها على البلد ورأى أن الإنتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جمع الثروات، وان العمل هو سر السعادة، ودعا طبقة النبلاء للتخلي عن القيم الاجتماعية القديمة ويقبلوا على استصلاح الأرض، ولهذا يعتبر أول من استعمل عبارة "الاقتصاد السياسي"، ثم جاء" **كولبير**" وزير المالية الفرنسي في سنة 1661م، ليدعم سياسة التصنيع في بلاده فاتخذ إجراءات إدارية منها: إعفاء الصادرات الوطنية من الرسوم والضرائب، ومنح المنتجين مساعدات مالية، وتشجيع العلوم والفنون بإقامة مدارس صناعية ومنح مكافآت للمخترعين[2].

[1] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.31-32.

[2] فتح الله والعلو، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.66.

3- السياسة التجارية:

اعتمدت بريطانيا على سياسة تجارية واسعة، تعتمد على زيادة الصادرات والتحكم في الواردات وإطلاق المعاملات التجارية من خلال إبرام العقود المرتبطة بالتجارة الخارجية، هدفها الحصول على المعادن النفيسة. وهي السياسة التجارية التي تبناه السياسي: "كروميل" في القرن السابع عشر، والذي وضع تشريع خاص بعقود النقل البحري لدعم الأسطول التجاري ، فتحول الاقتصاد السياسي في بريطانيا إلى أداة سياسية وقانونية لتوجيه التجارة الخارجية، وتوسيعها نحو منابع الثروات النفيسة، لاستغلالها وفق الأشكال الاقتصادية التي تخدم الدولة وتوسع نفوذها السياسي والاقتصادي.

4- سياسة العهد الاستعماري:

تبنت هذه السياسة الدول الكبرى الطامحة إلى السيطرة على مستعمرات غنية بالثروات، لتوسيع تجارتها وضمان جلب المعادن النفيسة. والعهد في هذه الحالة ليس اتفاقيا ورضائيا بين طرفين، إنما هو عهد دائم تلتزم به الدولة المستعمَرة في علاقتها مع الدولة المستَعمِرة، والعالم الخارجي وغالبا ما يكون ذلك لغير صالح الدول المستعمرة.

5- تقدير مدرسة التجاريين:

ساهم التجاريون في تخليص الأفكار الاقتصادية نهائيا من طابعها الديني والأخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى ، ومع ذلك استمروا في ربط هذه الأفكار بالسياسة وجعلوا الاقتصاد في خدمتها، وبالنظر إلى الظروف التاريخية التي نشأت فيها مدرسة التجاريين، وجب الاعتراف بأنها قد أدت الدور التاريخي الذي كان يجب عليها تأديته. فقد ساعدت على قيام الدول القومية القوية،

وعلى تنمية الصناعات والتجارة، كما أسهمت باهتمامها بالنقود في خلق البنوك الأوروبية، وتوسيع نشاطها المالي[1].

على أن الدور المؤثر الذي لعبه فكر التجاريين لا يحجب وقوعه في كثير من المآخذ التي تتصل أساسا بنوعية التحليل الاقتصادي والخلفية التي كان يصدر عنها، هذا فضلا عما أدت إليه السياسات التي أخذت بآراء التجاريين في التطبيق، من نتائج سيئة في بعض الأحوال. فمن ناحية، لم يحظى التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية والعلاقات الخاصة بها، بعناية تذكر من التجاريين، وإن كانت كتاباتهم لا تخلو من بيان بعض العلاقات الأساسية. وكان من شأن ذلك احتجاب الأساس التحليلي وراء الوصايا التي كانوا ينادون بها، ليس هذا فحسب، بل إن التحليل الاقتصادي اللاحق قد أثبت أن العديد من آرائهم محل مراجعة ونظر.

من ناحية أخرى، وبالرغم من أن المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة في المنتجات، فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة استمروا في المطالبة بتحقيقها.

وتمثل الانشغال الرئيسي للتجاريين في البحث عن تحقيق ميزان تجاري موات للبلد، وقد أثبت التحليل الاقتصادي عدم إمكان الحصول بصفة مستمرة على فائض إيجابي في الميزان التجاري، ذلك أن وجود هذا الفائض يعني تزايد كمية النقود داخل البلد ومن ثم ارتفاع الأثمان في الداخل عنها في الخارج ، فتقل الصادرات وتزيد الواردات، ويتحول الميزان التجاري إلى حالة العجز.

كذلك فإنه مما يؤخذ على فكر التجاريين، أنه كان صادرا في أغلب الأحيان عن خلفية تمثل أصحاب مصلحة مكتسبة يستهدفون حمايتها وتدعيمها، ومن هنا نجد التضارب بين كتاباتهم وفقا لما تقتضيه المصلحة الطائفية.

[1] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.37.

هذا بالإضافة إلى ما ترتب على تطبيق سياسات التجاريين من نتائج سيئة في كثير من دول أوروبا فمن ناحية، أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة الصراع بين الدول، ومن ناحية أخرى، أدى تطبيق السياسة المعدنية في أسبانيا إلى ارتفاع الأسعار وحدوث موجة تضخمية أضرت بالطبقات الفقيرة التي كانت تكون الغالبية العظمى من الشعب الأسباني. أما في فرنسا، فقد حدت السياسة الصناعية بالدولة إلى الاحتفاظ بأثمان المواد الزراعية في مستوى منخفض، مما أدى إلى انخفاض دخول المزارعين وسوء حالتهم.

وأخيرا أضر العهد الاستعماري إضرارا بالغا بدول المستعمرات من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكان من أبرز النتائج السيئة لهذا العهد أن أصبحت الدول المستعمرة تتمتع باحتكار الشراء من المستعمرات والبيع لها، فكانت تشتري بأحسن الأثمان وتبيع بأغلاها. وإذا كانت بعض أفكار التجاريين والسياسات الاقتصادية النابعة عنها، لم تسلم من النقد من الناحيتين النظرية والتطبيقية على نحو ما قدمنا، فإن ذلك لا يعني أن تعاليمهم قد اندثرت كلية، فعلى الرغم من حجج كينز التي أوضحها في نظريته العامة، والتي هي على طرف نقيض من أراء التجاريين الذين كانوا يمجدون الادخار وينددون بالاستهلاك، ويدعون السلطة إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل تخفيض أجور اليد العاملة ، فإن التحليل الكينزي يلتقي مع ما انتهى إليه التجاريون من أن الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد القومي، كذلك وجد كينز في تحليل التجاريين للدور الذي يقوم به الإكثار من المعدن النفيس، ما يتفق مع نظريته بالنسبة لآثار الزيادة والنقصان في كمية النقود على مستوى النشاط القومي.

كذلك فإنه لا يمكن تجاهل وجه الشبه بين ما كان ينادي به التجاريون وما يراه عدد كبير من الكتاب المعاصرين في نظرية التطور الاقتصادي، حيث لا غنى عن قيام دور للدولة في هذا التطور، فضلا عن أن حرية التجارة لا تستقيم ومقتضيات التنمية في سائر الأحوال.

ثالثا: المدرسة الكينزية.

تناولت المدرسة الكينزية الأفكار الاقتصادية المتعلقة بنظرية التشغيل والعمالة، والنظرية النقدية، ودور الدولة الواجب الإتباع وبالتالي السياسة الاقتصادية.

وسنحاول التفصيل أكثر في هذه النظريات كالتالي[1]:

1- نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي:

كان المذهب التقليدي يستند في نظريته للتشغيل والتوازن الاقتصادي على قانون الأسواق "لساي"، الذي بمقتضاه أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي تتحقق المساواة بين العرض الكلي، ويحقق بالتالي التشغيل الكامل للموارد وللعمالة، وتستند المساواة بين العرض والطلب إلى أن كل دخل ناجم عن الإنتاج سوف ينفق، أي يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الاستثمارية، أي أن كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار، نظرا لأن النقود كان ينظر إليها على أنها وسيلة للتبادل.

ولو فرض وأن حدثت بطالة في اليد العاملة، فإن تغيرات الأثمان كفيلة بالقضاء عليها، نظرا لأن انتشار البطالة يترتب عليه ازدياد عرض العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، مما يرفع معدل الربح ويؤدي تنافس أرباب الأعمال في تشغيل العمال، ويظل الأجر ينخفض والإنتاج يرتفع تلقائيا، والطلب الكلي على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ويقضي على البطالة.

ونفس الشيء يحدث في حالة حدوث كساد لفرع من فروع الإنتاج لانخفاض معدل الربح فيه، عندئذ تميل عناصر الإنتاج إلى ترك هذا الفرع إلى غيره من فروع الإنتاج الأخرى التي يرتفع فيها معدل الربح، ويترتب على هذا الانتقال من ناحية، قلة العرض في الفرع الذي انتقلت منه عناصر الإنتاج. وبالتالي ارتفاع أثمان منتجاته وارتفاع معدل أرباحه، ومن ناحية أخرى يرتفع عرض أثمان

[1] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.224.

منتجاتها، وينخفض معدل ربحها، ويستمر هذا الانتقال لعناصر الإنتاج بين فروعه المختلفة حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعا، ويتحقق التوازن في الاقتصاد، ويتم علاج الكساد الجزئي الذي كانت تعرفه بعض الأنشطة الاقتصادية.

وخلاصة القول: أن النظرية التقليدية ترى أن هناك اتجاه تلقائي نحو تحقيق التشغيل الشامل بفضل تغيرات الأثمان، وانتقال عناصر الإنتاج، والشرط اللازم لتحقيق ذلك هو سيادة المنافسة الحرة، وأنه لا يمكن أن يحدث اختلال في التوازن الكلي للاقتصاد نظرا لأن العرض يخلق الطلب المساوي له، نظرا لأن النقود ليست إلا وسيلة للتبادل.

وقد بين كينز في كتابة النظرية العامة ،عدم صحة التحليل السابق ونقطة البداية عنده عدم صحة قانون السوق "لساي" ،والذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساوي له، والصحيح لدى كينز أن الطالب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل.

والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن، والتي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الإنتاج وهو الذي يعتبر المتغير المنتقل، أما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة.

2- تقدير النظرية الكينزية :

لا شك أن النظرية الكينزية قد أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي، ترتب عليها تطور في النظم الرأسمالية المعاصرة، وقد أسهم كثير من الاقتصاديين اللاحقين على كينز في شرح نظريته الأمر الذي أدى إلى انتشارها.

وتتميز أيضا هذه النظرية في أنها بنيت على أسس واقعية، وليست تجريدية كما هو الحال بالنسبة للنظرية التقليدية، مما أدى إلى انتشار العمل بها، وبالرغم من ذلك فهي تعتبر إلى حد كبير الأساس.

واجهت النظرية الكينزية جملة من الانتقادات أهمها:

- عدم اهتمام كينز بالتحليل الطويل المدى، أي ان النظرية الكينزية تموت في المدى الطويل.
- إهمال جانب العرض، والاهتمام فقط بالطلب الفعال.
- النظرية الكينزية تصلح فقط في حالة الأزمات لمحاولة الخروج من الركود.

رابعا: مدرسة التقليديين: الكلاسيك.

من الصعب تعيين الحدود الزمنية للمذهب الكلاسيكي، إلا انه في الإمكان بدئه مع كتاب ادم سميث "بحث في الطبيعة"، "وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، شريطة ألا نغفل العمل التمهيدي الذي قام به الرواد الأوائل وأهمهم : وليم بيتي 1623، دافيد ريكاردو 1772، إضافة إلى توماس مالتس الذي أسهم مع ادم سميث في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية. وعلى الرغم من تعدد كتاب المدرسة الكلاسيكية، والاختلافات الجزئية التي يجب ألا تهملها أي دراسة تفصيلية للفكر الكلاسيكي، ولآراء كل كاتب على حده يمكن تلخيص الخطوط العامة للفكر فيما يلي[1]:

أولا: في دراستهم للظواهر الاقتصادية، يتأثر التقليديون بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن عشر: فكرة النظام الطبيعي وفكرة النظرة المادية للكون.

[1] سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002، ص.27.

فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولما كانت هذه القوانين خالدة لا تتغير، في نظر التقليديين، فإن الظواهر الاقتصادية تكون نظاما اقتصاديا أبديا عندهم.

ثانيا: يقوم التقليديون بدراسة هذه الظواهر في الإطار التحليلي لمجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة، وفقا لوظائفها الاقتصادية، الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج، والطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطي العمل، هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة إحداها بالأخرى في عملية الإنتاج، لمجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادي المبادلة التي تقوم بين أفراد المجتمع من نوع "الرجل الاقتصادي".

هؤلاء الأفراد يحققون، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث ''اليد الخفية''، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق، لمجتمع تسود فيه المنافسة، ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي.

في هذا المجتمع لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي أو خارجي)، دون التدخل في الحياة الاقتصادي للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي.

ثالثا: في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون إلى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها، وعليه يكون هدفهم علمي، موضوعي، وفي هذا التحليل يرتكز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستنتاجية. وبفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون، في دراستهم للظواهر الاقتصادية، إلى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لعلم الاقتصاد، من أهمها:

أ– نظرية القيمة: تعتبر نظرية القيمة الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية، وجوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة، إذ لكي تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا، أي صالحة لإشباع حاجة ما، ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها، وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وقد عرفت هذه النظرية بنظرية ''العمل في القيمة''، أو "قيمة العمل"[1].

ب– نظرية الإنتاج: عرفت نظرية الإنتاج، والتي ارتكزت على نظرية العمل في القيمة، تطورا هاما على يد المذهب التقليدي، فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين. وعناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال والطبيعة، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي. وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة[2].

وفيما يتعلق بظاهرة تقسيم العمل، ذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه. ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ.

كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص، وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق. أما قانون الغلة المتناقصة، فقد أعطى له الكتاب الكلاسيكيون أهمية خاصة في تحليلهم، انه على أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان، ومفاد هذا القانون، أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الناتج الكلي

[1] سعيد نجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.112.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.106.

سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية(مرحلة تزايد الغلة)، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده أقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير أي مرحلة تناقص الغلة.

وقد اعتقد الكلاسيك في انطباق هذا القانون على الزراعة وحدها، في حين أثبت البحث أنه قانون عام ينطبق على كافة فروع الإنتاج متى توافرت شروطه.

ج- نظرية التوزيع: على أساس القيمة تقوم نظريتهم في توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة. وهي نظرية تحتوي الربح و الفائدة، وترتبط بها نظرية في رأس المال، ونظرية في الأجور، ونظرية في الريع.

أما الريع فهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، فهو ثمن يدفع للملاك نظير ملكية الأراضي، وندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها. أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الأراضي، وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك وهي التي تحدد الطلب على هذه المنتجات.

فالرغبة في زيادة الإنتاج الزراعي تدفع الأفراد دائما إلى التوسع في الرقعة الزراعية، وهذا يعني زراعة الأراضي الأقل إنتاجية و الأقل خصوبة، أو ما نطلق عليه الأرض الحدية، ولسوف يتحدد الثمن أو الدخل على أساس إنتاجية تلك الأراضي الحدية. وينتج عن ذلك أن الأراضي الأخرى الأكثر خصوبة تحقق مميزات أو عائد (الريع). وهذه الميزة لا تعود لمجهود صاحب الأرض وإنما هي نتيجة لأسباب خارجية أو عارضة.

وبالنسبة للأجر، فقد اعتقد الكتاب الكلاسيك[1]، على أثر كتابات ريكاردو، أن العمل سلعة كبقية السلع، وأن ثمن العمل هو الأجر، يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة

[1] سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.33.

العامل. فزيادة الأجور ذاتها لن تكون في صالح العمال. حيث أن ذلك يزيد من المنافسة بين العمال، ويزيد من عرض العمل. وزيادة عرض العمل مع ثبات أو انخفاض الطلب سوف تؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأجور، كما أن انخفاض الأجر عن الحد السابق يترتب عليه نقص عرض العمل، وارتفاع الأجور إلى المستوى اللازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية، ولذا فمن المناسب الحفاظ على مستوى متواضع من الأجور لا يجب تجاوزه.

ولا شك أن ريكاردو قد نبه الأذهان عن طريق نظريته في الريع والأجور إلى ضرورة الإصلاحات الاجتماعية، فإذا كانت أجور العمال تتجه نحو الأدنى بينما ريع ملاك الأراضي الزراعية يميل إلى الارتفاع نتيجة لزراعة الأراضي الأقل خصوبة، فإنما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادي هم أقل الناس مساهمة فيه.

وفيما يتعلق بالربح والفائدة لم يميز الكلاسيك الأوائل بين المنظم الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، والرأسمالي الذي يقرض نقوده، ثم جاء جان باتست ساي وميز بينهما بوضوح، فالربح هو دخل المنظم، والفائدة دخل صاحب رأس المال[1].

وقد تأثر الكلاسيك في تحليلهم للفائدة بنظرية القيمة فالفائدة هي ثمن الادخار، ومن ثم فهي، كأي ثمن آخر، تتحدد بتلاقي عرض الادخار والطلب عليه.

وبالنسبة للأرباح، أظهر ريكاردو أن المنافسة تميل إلى فرض معدل متجانس للأرباح، وذلك عن طريق اجتذاب رأس المال إلى مجالات تعطي معدلا يزيد عن المتوسط، وإبعاده عن المجالات التي تقل فيها الأرباح عن المتوسط، واعتقد الكلاسيك أن معدلات الأرباح تميل إلى الهبوط مع التقدم الاقتصادي. فازدياد تجميع رأس المال وتراكمه، يرافقه ازدياد المنافسة بين الرأسماليين، وهذا يعمل على خفض الأرباح.

[1] السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص.66.

د- نظرية التشغيل: اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل، بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل العاطلين عن العمل.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو ''قانون ساي''[1]، أي تساوي العرض مع القيمة، هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي. وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

هـ- نظرية النقود: وابتداء من القيمة توجد نظريتهم النقدية التي تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول. والنقود عندهم مجرد وسيط في المبادلة وأداة لقياس القيم، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم أو أداة لحفظ المدخرات. من هنا أقام الكلاسيك تحليلهم كما لو كنا في اقتصاد عيني لا نقود فيه، ثم اعتبروا النتائج التي توصلوا إليها في هذا الاقتصاد العيني معبرة عما يحدث في اقتصاد نقدي. فالنقود عندهم محايدة، أو هي مجرد حجاب يغطي الواقع لكنه لا يلغيه أو يغير منه[2] .

وفي تفسيرهم لتقلبات المستوى العام للأثمان (قيمة النقود)، اعتمد الكلاسيك على النظرية الكمية في النقود، ومقتضاها أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأثمان، وكل نقص في هذه الكمية لابد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى.

و- نظرية التجارة الخارجية: وابتداء من القيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية (التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل)، في أسباب قيامها، في مزاياها، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة.

---

[1] والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي

[2] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص55.

وقد هاجم الكلاسيك ما كان ينادي به التجاريون من تدخل الدولة في تنظيم شؤون التجارة الخارجية، ذلك أن أتباع سياسة تجارية حرة على المستوى الدولي يؤدي بكل بلد إلى أن يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية في مواجهة البلاد الأخرى.

بل إن المبادلات التجارية نفسها عندما تتم بين الدول تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، فضلا عن جعل الجهد البشري في كل دولة أكثر عائدا من الناحية الإنتاجية، هذا التخصص الدولي القائم على أساس اختلاف النفقات النسبية يزيد من رفاهية الشعوب.

خامسا: المدرسة الماركسية.

تعود المدرسة الماركسية إلى الفيلسوف الألماني "كارل ماركس"(1883 -1818) الذي أسس مبادئها، وأرسى قواعدها مع زميله "فريدريك انجلز"، وتعرف بالاشتراكية العلمية في مقابل الاشتراكية الخيالية التي نظر لها "سان سيمون" في فرنسا، والرأسمالية التي طغت في أوروبا، والتي تحكمت في وسائل الإنتاج، وقسمت المجتمع إلى طبقات تتميز بالا مساواة بين الأفراد والجماعات، كما تعتبر الماركسية من أهم النظريات التي اهتمت بالإنسان، ووضعت في اعتبارها الظروف الاجتماعية والتاريخية، بما فيها من أوضاع طبقية واقتصادية تلازمه وتحدد أخلاقه، وأهدافه العليا، فالماركسية إذن نظرية اجتماعية وممارسة سياسية مبنية على أفكار " كارل ماركس"[1].

1- ركائز المدرسة الماركسية:

يعتبر مذهب "ماركس" خير وريث لما أبدعته الإنسانية في القرن 19، من فلسفة ألمانية، واقتصاد إنجليزي، واشتراكية فرنسية، وهذا يوضح ارتكاز المدرسة الماركسية على هذه المحاور الثلاث[2]:

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص.44.
[2] إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، 1999، ص.35.

أ- **الفلسفة الألمانية:** لقد كان ماركس تلميذا مخلصا لفلسفة "هيجل" رغم انتقاده لجوانب عديدة فيها، حيث دفع بالفلسفة إلى أهم القضايا التي اكتسبتها الفلسفة الكلاسيكية، ولا سيما مكتسبات مذهب "هيجل" وأهمها مفهوم الجدل أو "الدياليكتيك".

ب- **الدراسات الاقتصادية الإنجليزية:** لقد أخذ "ماركس" من علماء الاقتصاد الانجليز فكرة أن القوانين الاقتصادية هي التي تتحكم في حياة المجتمعات، وأنها مستقلة عن كل اعتبار أخلاقي، فكان تكوّن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قبل "ماركس" في انجلترا خصوصا عند "آدم سميث"، و"دافيد ريكاردو" اللذان ذهبا إلى تقرير نظرية فائض القيمة، وواصل ماركس عملهما، وطور هذه النظرية بصورة علمية متكاملة، بحيث أصبحت تشكل حجر الزاوية في نظرية "ماركس" الاقتصادية[1].

ج- **الاشتراكية الفرنسية:** لقد أخذ ماركس من بالاشتراكية الفرنسية، الفكرة القائلة بأننا نعيش في فترة ثورية، يبذل الشعب المضطهد فيها جهده لكي يحطم القيود، فالعمل الخالد الذي ينبغي أن يقوم به الإنسان هو الثورة، حيث قامت الثورات العاصفة في كل مكان من أوروبا، وخاصة في فرنسا موضحة أن النظام الطبقي هو أساس كل تطور، وقوته المحركة في سبيل إقامة مجتمع اشتراكي تقوم على رأسه الطبقة العاملة، أو البروليتاريا.

ويمكن حصر الفكر الماركسي في النقاط التالية[2]:

أ- **المادية الجدلية:** لقد عاد "ماركس" إلى مبدأ "هيجل" وهو أن تفسير الواقع يتم طبقا للمنهج الجدلي، فجميع الأشياء بالنسبة له تتطور وتتحقق عبر قوى متعارضة، إلا أن ماركس قلب الجدل الهيجلي رأسا على عقب، فعند "هيجل" يمضي الجدل محلقا فوق الرؤوس بينما عند "ماركس" يهبط الجدل ليمشي على الأرض، فالعالم المادي عند "هيجل" تحقيق للفكر، إذ يقف أمامه كنقيض

[1] صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008، مصر، ص 45.
[2] سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1977، ص.75.

له، أما "ماركس" فينظم إلى مادية "فيورباخ" الذي يذهب إلى أن المادة ليست نتاج الفكر وإنما الفكر هو نتاج المادة. لذلك يبدأ ماركس الجدل من الواقع المادي، ويقول بالمادية الجدلية[1] في تفسيره لكافة حقائق الوجود والطبيعة والإنسان، فالمادة هي الحقيقة الوحيدة في العالم وتطورت عبر مراحل جدلية، لتظهر منها كل أشكال الوجود بما فيها الإنسان نفسه وفكره، ومجتمعه فكلها انعكاسات للمادة التي يبدأ منها الوجود، وهي أسبق من الفكرة وهي أصل هذا الوجود، والمادة لا تكون ثابتة بل في ديمومة وصيرورة عبر قوانين ثلاثة:

1- قانون التحول في الكيف والكم.

2- قانون تداخل الموضوعات.

3- قانون نفي النفي.

ب- المادية التاريخية: يرى "ماركس" أن الإنتاج المادي هو أساس تطور المجتمع، وأن العمل هو أساس الحياة والوجود، كما أن الدراسة التاريخية للمجتمع، كشفت عن تنوع أشكال الإنتاج من خلال المجتمع البدائي، مجتمع الإقطاع، المجتمع الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي، فالمادية التاريخية تُظهر لنا حسب ماركس أن المجتمع الإنساني الذي بدأ بالنظام الشيوعي، لا بد وأن ينتهي حتما بالنظام الشيوعي، فالعامل الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحرك التاريخ، وهذا ما يعرف بالتفسير المادي للتاريخ، فالتاريخ تحكمه قوانين يدركها العقل الإنساني وهي قوانين حتمية ،تفرض نفسها كما أنها مرتبطة بالعمل والإنتاج، وطريقة توزيع الثروة التي هي نتاج العمل، وتبعا لمقولة البناء الفوقي والبناء التحتي في المجتمع يعتبر العامل الاقتصادي هو المحور الرئيسي في التطور التاريخي [2].

إن "ماركس" ينظر إلى العامل الاقتصادي على أنه أساس التطور، حيث يقول: "أن الإدراك المادي للتاريخ يستخلص الظواهر الاجتماعية وتطورها لا من المشيئة الإلهية والفكر المطلق، ولا من

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (الكلاسيكية)، دار المعرفة الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص51.

[2] سعاد عطاء فرج، تاريخ تطور الفكر الاجتماعي، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص.55.

إرادة الفكر، بل من الظروف الواقعية لنشاط الناس العملي ومن الإنتاج المادي الذي يشكل مراحل تطوره والتشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخيا" [1]، وبالتالي فإن الأحوال الاقتصادية لأي جماعة إنسانية، هي التي تحدد صورة نظامها وكل مظاهر حضارتها، وبالرغم من انه لا ينفي دور الأفكار والعواطف، إلا أنها نابعة من الأوضاع الاقتصادية وأثرها المباشر على العقل.

2- مفهوم الاشتراكية عند ماركس:

انطلق ماركس من معارضته الشديدة للنمط الاقتصادي والاجتماعي السائد في الرأس مالية، التي أسماها ب" دكتاتورية البرجوازية" المسيرة من قبل الطبقات الغنية لأجل مصالحهم، واعتقد أن النظام الرأس مالي يولد توترات داخلية تقود إلى التمييز، والصراع بين طبقات المجتمع، لذلك حاول استبدالها بنظام جديد سماه " بالاشتراكية" التي يُحكم داخلها المجتمع من قبل الطبقة العاملة التي اسماها ب" دكتاتورية البروليتاريا" ،أي " دول العمال"ثم تدريجيا تزول هذه الدولة لتحل محلها اللاطبقية أي الشيوعية الحديثة، ولتحقيق ذلك يقترح تنفيذ عمل ثوري منظم للإطاحة بالرأس مالية عن طريق تحالف النقابات العمالية، والقيام بتغيير اجتماعي واقتصادي، واسترجاع الملكية للشعب حتى تتولى الطبقة العامة مقاليد الحكم[2].

3- الانتقادات الموجهة للمدرسة الماركسية :

إن الماركسية وكغيرها من النظريات تعرضت لنقد العديد من المفكرين ومن بينهم "بوتومور" والذي قام بنقد الماركسية التقليدية من خلال الجوانب الآتية[3]:

---

[1] جورج غوريفتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ت أحمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص.54.

[2] غيث عاطف محمد، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص.63.

[3] مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، عمان، ص66.

- الأهمية التي أولاها ماركس للطبقة والصراعات الطبقية في تفسير التغيرات التاريخية الأساسية في المجتمع البشري، جعلته يهمل علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة القومية والصراع بين الأمم.

- عدم كفاءة الماركسية في تفسير العلاقات الطبقية في أنماط المجتمعات المغايرة للنمط الرأسمالي.

- لم يعمق بناء المجتمعات الحديثة الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا، ولم تختلف منه الشرائح الوسطى من السكان كما أن الطبقة البروليتارية لم تحقق نموا في الوعي الاجتماعي، بحيث تقوم بدورها التاريخي في الثورة على ما تصور ماركس.

سادسا: المدرسة الوضعية عند " أوغست كونت".

يرتبط اسم "الوضعية" بالفيلسوف الفرنسي والعالم الاجتماعي أوغست كونت(1798-1858)، الذي أرسى قواعدها في كتابه "دروس في الفلسفة الوضعية"، حيث هدف من خلال دراسته الوضعية إلى إيجاد حل لمسألة التطور ولبنية المعرفة في المجتمع، ووظيفتها فيه، فقد عاش "كونت" في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة الفرنسية، إذ أفزعه ما أصاب المجتمع الفرنسي آنذاك من فوضى وتمزق، والذي أرجع سببه إلى تنافر الأفكار وتضاربها، واختلاف المواقف بين الناس، الأمر الذي جعله يتساءل عن كيفية تحقيق الانسجام في ميدان الفكر، الذي من شانه التخفيف من حدة ذلك النزاع، ففكر بوضع علم للمجتمع أو دين للإنسانية يجنبها النزاعات السياسية. فهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع من جديد بطريقة تضمن تحقيق الفائدة لجميع طبقات الشعب، وتكفل السلام الكلي بين الأمم، وتمنع الصراعات الاقتصادية داخل كل أمة، شريطة أن يساند الجميع تقدم العلم والثقافة لأن الإصلاح يحدث أساسا عن طريق تطوير العلوم وتطبيقها عمليا، على أساس وضعي[1].

[1] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص.69.

وسنتطرق بمزيد من التحليل لمفهوم المدرسة الوضعية واهم الأسس التي ترتكز عليها[1]:

1- تعريف المدرسة الوضعية.

تمثل الوضعية اتجاها فكريا ظهر في القرن الثامن عشر، إذ يرى أن الدراسة العلمية للظواهر تقوم على أساس حسي واقعي، وقد استخدم "كونت" هذا المصطلح للإشارة إلى "نسق فلسفي يعني الاعتماد على "**الواقع والخبرة**" ، لذلك جاءت كثورة عارمة على الفلسفة الميتافيزيقية، ورأت أن البحث لا ينبغي أن يتعدى دراسة الواقع المحسوس دراسة قائمة على التجربة.

2- الأسس المنهجية للمدرسة الوضعية.

- تعتبر الواقعية هي السمة التي تميزت بها الوضعية، واستعملتها كسلاح إيديولوجي ضد الفكر غير الواقعي أو الميتافيزيقي.

- التخلي عن الأسباب المطلقة والمبادئ القبلية التي تقوم عليها الفلسفة الميتافيزيقية، واستبعاد البحث في العلل البعيدة التي تتعدى الواقع المحسوس.

- الاعتماد على معطيات العلاقات القائمة بين الظواهر التي يمكن ملاحظتها، وفهم علاقاتها وصياغتها في صورة قوانين عامة.

- ضرورة إخضاع الظواهر الاجتماعية والإنسانية، للدراسة العلمية والقوانين الوضعية، ويعتبر أن علم الاجتماع هو العلم الذي يتفق مع المرحلة الوضعية ويساعد على فهم الإنسان، ويستوعب جميع العلوم التي سبقته، وهو العلم الكلي الشامل الذي يدرس المجتمع في جميع مظاهره ومقوماته دراسة علمية تجريبية، والذي أطلق عليه اسم "**الفيزياء الاجتماعية**"، لتشابه خواص الظاهرة الفيزيائية مع خواص الظواهر الاجتماعية، مثل

[1] ليفي بريل، فلسفة أوجست كونت، ترجمة تيمور قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص.42.

الديناميكية والتغيير، أي "دراسة العلاقات الاجتماعية والإنسانية لتبلغ مستوى العلم الوضعي وتطبق قوانينه العامة المستمدة من الواقع أي استعمال المنهج الاستقرائي التجريبي المعتمد في الظواهر الطبيعية"[1]، بحيث يقر بان أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة، وضمن هذا العالم الكبير يدخل الإنسان وظواهره ضمن التجربة العلمية أيضا.

ملاحظة:

يعتبر الفيلسوف الفرنسي" سان سيمون" هو الذي وضع بذور النظرية الوضعية ، وأول من قال بـ" فلسفة واقعية" و"سياسة واقعية"، وهو الذي دعا إلى إقامة دين واقعي قوامه تصور جديد للعالم على قاعدة علمية بحتة، إلاّ أن "كونت" جعل منها نظرية شاملة ومتكاملة تستوعب كل التراث الإنساني في ماضيه وحاضره وجعل منها منطلق في التحليل، يشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. وكان "أغست كونت" من أتباع "سان سيمون" والمتأثرين به، حيث عمل على تدوين فلسفته في موسوعة علمية.

3- قانون الحالات الثلاث عند " اغست كونت".

تقوم نظريته الوضعية على ما يسميه بقانون الحالات الثلاثة، وفيه يتناول تطور الفكر الإنساني وتطور كل علم بمفرده، ويرى أن هذا التطور مر بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

---

[1] شارلين وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص.53.

[2] الهام محمد فتحي محمد شاهين، الفلسفة الوضعية عند أغست كونت وأسباب ظهورها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، عدد 36، جامعة الأزهر، القاهرة، ص.26.

أ– **الحالة اللاهوتية:** وهي الحالة الأولى التي اعتمد فيها الإنسان في سير الظواهر التي تحدث في العالم، بأفعال تعود إلى كائنات وقوى غيبية فوق طبيعية، "قوى خفية، تعدد الآلهة، اله واحد ..." وهي مرحلة بدائية من تفكير الإنسان.

ب– **الحالة الميتافيزيقية (المجردة):** وفيها يبحث الإنسان عن جواهر الأشياء، وأسبابها الأولى، وغاياتها القصوى بطريقة تجريدية تأملية تحليلية.

ج–**الحالة الوضعية:** تمثل أرقى مراحل تطور الفكر البشري الذي ينصرف عن المواضيع الفارغة، ويكف عن التأملات الميتافيزيقية وتعليل الظواهر بالرجوع إلى المبادئ الأولى، ويقصر اهتمامه فقط على ملاحظة الظواهر والتركيز على العلاقات التي ترتبط بينها، وبذلك يصل إلى القوانين التي تتحكم فيها وتجعلها في متناول الإنسان، لأننا لا نستطيع ملاحظة سوى الوقائع التي تتجلى لحواسنا. وفي هذه الحالة يحصل الاتفاق ويزول الاختلاف وهذا ما تشهده العلوم الوضعية من رياضيات وطبيعيات، حين يتعاون الباحثون ويتفقون عن طريق النظر في هذه العلوم والتعرف على مناهجها، واستخلاص الدروس من تقدمها. فالفلسفة الوضعية عنده لا يمكن أن تقوم إذا بقيت العلوم غارقة في تخصصها بعيدة عن بعضها البعض.

وعليه لا يمكننا في نظر "اغست كونت" أن نصل إلى التقدم والنظام إلا حينما نصل بالتفكير والحياة إلى المرحلة الوضعية تماما، أي المرحلة العلمية التي تؤمن بالتجربة، والواقع في تفسير كل الظواهر سواء الطبيعة أو الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتبتعد في المقابل عن التفسيرات اللاهوتية والتجريدية التأملية.

الفرع الثاني: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي السياسي

من أهم المدارس الاقتصادية التي اعتمدت على أفكار اقتصادية جديدة ومختلفة نوعا ما عن المدارس الاقتصادية القديمة، ما يلي:

أولا: المدرسه البراغماتية.

تعني البراغماتيه في مدلولها الاصطلاحي بأنها تيار فكري ذو نزعة مادية، يرى أن المنفعة العملية للمعارف مصدرا لها ومعيارا أساسيا لصحتها بصورة ، فهي مذهب نفعي أمريكي ظهرت في أمريكا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخلال الربع الأول من القرن العشرين، وأصبحت سمة مميزة للحياة وللثقافة الأمريكية، ظهرت على يد مؤسسها " تشارلس ساندرس بيرس" وتطورت على يد "وليام جيمس" و"جون ديوي"، ومن مرادفاتها: الفلسفة العملية، الفلسفة العلمية، الذرائعية[1].

1- المبادئ العامة للمدرسة البراغماتية :

ترتكز المدرسة البراغماتية على عدة مبادئ من أهمها[2]:

- رفض الفلسفات المثالية والبحث النظري العقيم، وان الفلسفة لابد لها من أن تقوم على أساس العمل والخبرة.
- ربط الفلسفة بالواقع الاجتماعي للإنسان والعمل على حل مشاكله، وتحسين ظروف حياته.
- الإيمان القوي بالمنهج التجريبي العلمي، وجعله أسلوب في البحث والنظر.
- إن الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة والنافعة التي تحققها التجربة، بمعنى أن النتائج المتحصل عليها هي التي تحدد قيمة الفكرة وهي التي بدورها تقطع الشك باليقين، أي أن صدق الأفكار مرتبط بمنفعتها.

---

[1] هاني يحي نصري، دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة ، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص.55.

[2] يعقوب فام، البراجماتزم أو فلسفة الذرائع، ، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص.33.

- القول بنسبية المعرفة وان الحقيقة ليست ثابتة بل في تغير دائم، وأن الإنسان قادر على إعادة تشكيل الظروف بعزمه وإرادته، وأن العقل يبلغ غايته عندما يقود صاحبه إلى العمل النافع.

2- رواد المدرسة البراغماتية وأهم أفكارهم: من أهم رواد هذه المدرسة نذكر[1]:

أ- شارل سندرس بيرس (1839-1914)":

يعتبر المؤسس الأول للفلسفة البراغماتية، حيث ظهرت أولى أفكارها من خلال مقاله الشهير" How to make our ideas clear"، (كيف يمكن أن نجعل أفكارنا واضحة) الذي نشره سنة 1878. في مجلة "البوبيلار ساينس مونتلي" " Poupular Science Monthly"، فالفكرة عند "بيرس" إنما هي مشروع أو خطة للعمل وليست حقيقة في ذاتها، وهذه هي الخطة الأولى في البراغماتية كما وضعها "بيرس"، أي أننا لا ندلل على الموجودات بالمنطق أو بالقضايا العقلية من مقدمات ونتائج ضرورية تبعا لتلك المقدمات وإنما نتوصل إلى إثبات وجودها بالآثار الحسية التي تنتجها.

غير أن التجربة لا تقف عند حدود الحس ذلك أن الإحساس ظاهرة نسبية وذاتية، ومن ثم تكون الحقيقة أمرا مستحيلا. لكن الحقيقة عنده ممكنة، وإمكان الحقيقة يلزم منه أن تكون موضوعية ومطلقة، وعنوان كتابه "تثبيت الاعتقاد" [2]، دليلا على هذا الإمكان، فالاعتقاد حكم أو فكرة تكون أساسا للقيام بالعمل، ولهذا فالاعتقاد عنده مرتبط بالضرورة بنتائج عملية. أي أن المعتقد لا يكون معتقدا إلا إذا كان له تأثير على سلوكنا بحيث ينظم هذا السلوك ويؤدي إليه وهو ما نسميه "بالعادة"، بمعنى أن المعتقد هو عادة سلوكية يطورها كل كائن لنفسه ويحقق بها حاجاته، وهذه العادات هي قواعد السلوك التي تحدد لنا ما يمكن أن نفعله في ظروف معينة، لتحقيق نتائج معينة،

[1] د.هاني يحي نصري، دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة ،ص.57.

[2] د.محمد عزيز نظمي سالم، دراسات و مذاهب، مؤسسة الشباب، الإسكندرية، مصر، 1989، ص.66.

وهي ما عبر عنها بمصطلح "العادة المخبرية للعقل". وفي هذا يقول "ديوي" عن "بيرس" البراغماتية كاتجاه تمثل ما وفق "بيرس" أعظم توفيق في تسميته "العادة المعملية للعقل"، وقد امتدت لتشمل كل ميدان في وسع البحث أن يجري فيه بثمرة وفلاح[1].

ولكن إذا جاء الاعتقاد بنتائج مخالفة لما نتوقعه يكون "البحث" هو الحل، باعتباره وسيلة تؤدي إلى الكشف عن الاعتقاد، والبحث عند "بيرس" يربطه بالمنهج العلمي ذلك لأن البحث ينشأ من عدم الرضا أو عدم الارتياح، وهدفه بلوغ حالة من الراحة والاستقرار، يتم فيها استبعاد المؤثرات المقلقة. فالشخص يلجأ إلى محاولة الهروب من حالة الشك إلى حالة اليقين، بالبحث عن أنجع الوسائل لتكوين الأفكار وترسيخها في ذهنه لتكون معتقدات ومرشدات للسلوك، وبهذا يجعل من طبيعة العقل البشري القدرة على التعرف على الفروض الصحيحة.

ب- وليم جيمس (1842-1910):

إلى جانب "بيرس" يعتبر "**وليم جيمس**" المؤسس الثاني للفلسفة البراغماتية، وقد ذكر"جيمس" أن البراغماتية من جهة أنها منهج فهي معادلة للمنهج التجريبي، ومن حيث هي كذلك فلا تفرض أية نتائج مقدما، وإنما مجرد وسيلة للتعامل مع العالم، وقوام هذا المنهج بوجه عام يقترن الرفض للنظر إلى أية مسألة على أنها يمكن أن تنتهي في أي وقت بصورة قطعية.

أراد "جيمس" أن يوسع ويواصل مجال البحث فيما ما توقف عنده "بيرس " في براغماتيته، فيما يتعلق بمسألة البحث عن الحقيقة ومعيار صدق الفكرة. ومنه فما ما هي الأفكار الصحيحة عنده؟ يقول جيمس: "الأفكار الصحيحة هي تلك الأفكار التي نستطيع هضمها وتمثيلها ودمغها بالمشروعية وتعزيزها وتوثيقها وإقامة الدليل عليها. والأفكار الخاطئة هي تلك التي لا نستطيع ذلك معها. هذا هو الفرق العملي الذي يحدث لنا إذا كانت لدينا أفكار صحيحة، ومن ثم فهذا هو معنى

[1] عبد المنعم الحنفي، الموسوعة الفلسفية المختصرة، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1992، ص33.

الحقيقة."[1]، وبعبارة أخرى الحقيقة هي التصور الذي نحققه فنجعله صادقا، بتصديقنا إياه من خلال العمل الذي يحققه.

لقد طور جيمس مفهوما ديناميكيا وشاملا للحقيقة عرف باسم "التجريبية الأصيلة"، فبالرغم من رفضه للمثاليين الميتافيزيقيين، إلا أنه اعترف بحقيقة التجربة الدينية التي أعطاها مكانة هامة ضمن براغماتيته، تلك النظرة التي أكد عليها ووضحها بصورة كبيرة في كتابه "إرادة الاعتقاد"، حيث يقول:" لنا الحق في اعتقاد أن العالم المادي ليس إلا عالما ناقصا وأن لنا أن نكمله بنظام آخر روحي خفي، ما دام افتراضه يحبب إلينا هذه الحياة ويجعلها تبدو مستحقة لأن يظل المرء منغمسا فيها. ومبرراته في ذلك هي أن الاعتقادات الدينية إذا كانت نافعة فهي تعتبر فروضا صادقة علينا الاعتقاد بصحتها "[2] ، ليس في وسعنا على أسس براغماتية أن نرفض أي فرض إذا صدرت عنه نتائج نافعة للحياة. ف "جيمس" يقول بأحقية الإنسان ومشروعيته في الإيمان، لأن الطبيعة البشرية تتضمن الذهن والوجدان.

ج- "جون ديوي "(1854- 1953) :

يعتبر "جون ديوي" المؤسس الثالث للبراغماتية، التي عرفت عنده باسم الأداتية، والتي تعتبر ضرب من ضروب الفلسفة البراغماتية، التي تؤكد على الجانب العملي التجريبي للتدليل على صدق فكرة ما، ولهذا يقول ديوي: "إني أؤكد على سبيل الجزم أن لفظ "براغماتي" لا يعني إلا قاعدة إرجاع كل تفكير وكل الاعتبارات التأملية إلى نتائجها للمعنى النهائي والاختبار على محك التجريب".

لذلك رأى أن العقل في الواقع ليس أداة للمعرفة، وإنما هو أداة لتطور الحياة وتنميته، ومن هنا أطلق على فلسفته تسمية الأداتية، فالفكر له ميزته الأداتية بحيث يعمل على حل المشكلات، وتذليل

---

[1] وليام جيمس، البراغماتية، ترجمة محمد علي العريان دار النهضة العربية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص.23.

[2] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، الطبعة الخامسة، مكتبة الدراسات الفلسفية، دار المعارف، القاهرة، ص.33.

الصعوبات وتصحيح الخبرة. كما يعمل على تحويل العالم ليساعد على الانطلاق في الحياة داخل المجتمع في إطار العلاقة المستمرة بين الطبيعة والإنسان البيولوجي والعقلي، الذاتي والموضوعي، وينفي عنه صفة التجريد و التحديد.

بهذا المعنى يعتبر الفكر في أصل نشأته خادما للحياة، إذ أن الناس لا يفكرون ما دامت حياتهم سهلة لينة، ولكنهم يضطرون إلى التفكير. وهم بتفكيرهم هذا يحاولون أن يختطوا لأنفسهم خطة يواجهون بها الصعوبات القائمة في سبيلهم ليتغلبوا عليها. أما صحة تفكيرهم فتقاس بمقدار ما يحرزونه من النجاح، وفي هذا المعنى يقول "ديوي": "كل ما هدانا حقا فهو حق. وعلى هذا الأساس آمن بشكل كبير بالخبرة وبالمنهج التجريبي وبخطواته في عملية البحث، وإزالة الغموض والتنافر والفوضى والوصول إلى وضوح الأفكار وانسجامها. وتوظيفه في اصطلاحاته الاجتماعية والتربوية والسياسية"[1].

وعليه فإن جميع رواد المدرسة البراغماتية، اتفقوا على أن صحة الفكرة تكون بنتائجها المرضية أو بنجاحها عمليا في حل المشكلات، واعتبروا أن البراغماتية منهج علمي عملي، يحقق التطور الدائم للطبيعة البشرية، ويربط الفلسفة بالواقع المعاش للإنسان[2].

ثانيا: المدرسة البنيوية.

لقد ظهرت المدرسة البنيوية مع مجموعة من المثقفين أمثال "كلود ليفي ستراوس"، ميشال "فوكو"، "جاك لاكان" وغيرهم ممن نهضوا بهذا الفكر في المجتمع الاوروبي كمحاولة علمية منهجية لدراسة الظواهر عموما، والظواهر البشرية خصوصا.

[1] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، المرجع السابق، ص.35.

[2] أ.وولف، فلسفة المحدثين والمعاصرين، ترجمة: أبو العمر عفيفي، الطبعة الثانية، سلسلة المعارف العامة، مكتبة الإسكندرية، ص.30.

1- تعريف البنيوية:

لغة هي مشتقة من الفعل اللاتيني Structura، ويعني حرفيا هيئة أو تكوين كلي يضم عددا من الجزئيات المترابطة، فبنية الشيء في اللغة العربية هي " تكوينه" وهي تعني أيضا "الكيفية" التي شُيّد على نحوها هذا البناء أو ذاك.

كما ويعرفها "لالاند" في معجمه الفلسفي بأنها: كل مكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته بما عداه، وان الكل لا يساوي مجموع أجزائه بل العلاقة بين أجزائه". لذلك نجد أن من أهم المصطلحات التي تستخدمها البنيوية تدل على العلاقة الموجودة بين عناصر البنية مثل (الشبكة، النسق، النظام، ترتيب التنافر، التجاذب، التواصل ...)[1].

والبنيوية اتجاه عام للبحث في العديد من العلوم الإنسانية، يهدف إلى تفسير الظاهرة الإنسانية بردها إلى كل منتظم، فهي تيار فكري معاصر دخلت حقول معرفية كثيرة، ظهرت في البداية في علم اللغة عند دي سوسير، وفي الفلسفة يمثلها ميشال فوكو، وفي علم الاجتماع " لوسيان غودلمان" وفي الانتروبولوجيا (كلود لفي ستراوس) وفي علم النفس جاك لاكان وغيرهم، وكان هدفهم الأساسي الكشف عن الطابع الرمزي للثقافة البشرية في شتى صورها وإشكالها[2].

2- خصائص المدرسة البنيوية:

للمدرسة البنيوية خصائص من أهمها[3]:

---

[1] عبد الوهاب جعفر، البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشال فوكو، دار المعارف، مصر، 1989، ص.66.

[2] إبراهيم زكريا إبراهيم، مشكلة البنيوية، مكتبة مصر، مصر، دون سنة نشر، ص.56.

[3] عبد العزيز حمودة، من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، مصر، 1998، ص.62.

2- الكلية: أي أن البنية لا تتألف من عناصر خارجية، تراكمية مستقلة عن الكل، بل هي تتكون من عناصر داخلية خاضعة للقوانين المميزة للنسق، وليس المهم في البنية هو العنصر أو الكل، وإنما هو العلاقات القائمة بين العناصر، أي عمليات التأليف أو التكوين، على اعتبار أن الكل ليس إلا الناتج المترتب على تلك العلاقات، مع ملاحظة أن قانون هذه العلاقات ليس إلا قانون النسق نفسه أو المنظومة نفسها.

ب- التحولات: أي أن المجاميع الكلية تنطوي على ديناميكية ذاتية، تتألف من سلسلة من التغيرات الباطنية التي تحدث داخل النسق، أو المنظومة، خاضعة في الوقت نفسه لقوانين البنية الداخلية دون التوقف على أية عوامل خارجية.

ج- التنظيم الذاتي: وهو أن في وسع البنيات تنظيم نفسها بنفسها، مما يحفظ لها وحدتها، ويكفل لها المحافظة على بقائها، ويحقق لها ضرب من الانغلاق الذاتي، إلا أن هذا الانغلاق لا يمنع البنية الواحدة من أن تندرج تحت بنية أخرى، أوسع على صورة بنية سفلية أو تحتية.

3- ظروف نشأة المدرسة البنيوية:

لقد نشأت المدرسة البنيوية في ظروف متباينه نذكر أهمها[1]:

- إن تغير ظروف المجتمع الأوروبي استدعى تغير منهج يتماشى مع الأوضاع الجديدة، فإذا كانت الوجودية نتيجة الحروب التي سادت المجتمع الأوروبي والتي كانت لها آثار سلبية على الإنسان مما جعلها تهتم بالحرية الإنسانية وربطها بالمسؤولية، فإن البنيوية جاءت لتساير الظروف الجديدة لهذا المجتمع في سعيه لإعادة البناء والتعمير.

[1] عبد الوهاب جعفر، البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشال فوكو، المرجع السابق، ص.67.

- ثورة المجتمع الأوروبي على كل جمود مذهبي فكري من شأنه أن يعرقل البناء والتطور، وكذا الشعور بالحاجة إلى اتجاهات فكرية مفتوحة.

- السعي لتطوير العلوم الإنسانية لتلاحق تقدم العلوم الطبيعية، من خلال تحليل البناء الإنساني وكشف العلاقات الموضوعية التي تربط بين أجزائه بهدف التحكم فيها والارتقاء بها.

- توجه وغلو الاتجاهات التجريبية المعاصرة في دراسة الجزئيات المختلفة لأي ظاهرة في تفردها عن غيرها من الظواهر الأخرى، وإهمالها للشكل الكلي، والعلاقات العامة التي تربط الظواهر فيما بينها.

4- قواعد المنهج البنيوي:

إن للمدرسة البنيوية منهجا تتبعه ويعتمد على[1]:

- تحليل كل بناء إلى جزئياته التي يتكون منها، وذلك للكشف عن العلاقات الموضوعية التي تربط بعضها البعض ثم إعادة تركيبها في بناء كلي جديد.

- تحديد اتجاه عملية تحليل وتركيب كل بناء معين وتطوير البني الإنسانية الأخرى.

- اكتشاف الماهيات الكامنة خلف كل بناء، أي العلاقات الموضوعية التي تربط الأشياء.

ثالثا: المدرسة النمساوية: مدرسة فيينا.

ترتبط المدرسة النمساوية بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وقد يراها البعض أحيانا رافدا صغيرا لهذه المدرسة، ولقد سميت بهذا الاسم على الرغم من نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن

[1] عبد الوهاب جعفر، البنيوية وموقف سارتر منها، دار المعارف،مصر، 1980، ص.45.

آباءها المؤسسين نمساويون الأصل. ويعد كارل منجر هو مؤسس المدرسة النمساوية إلى جانب اقتصاديين بارزين آخرين، مثل: لودفيج فون ميسس، ومواري روثبارد، وفردريك حايك.

وترتبط أفكار المدرسة النمساوية بأفكار الحزب الليبرالي الذي ظهر في كلورادو في أوائل السبعينيات بالولايات المتحدة، وهم يؤمنون بفكرة حرية الأسواق، ويعترضون بشدة على التدخل الحكومي.

وإذا كان البعض يرى المدرسة النمساوية مدرسة هامشية في الفكر الاقتصادي، لكن علماءها ساهموا بأفكار اقتصادية أساسية، مثل حايك على سبيل المثال، والذي ألف كتابا شهيرا عنوانه "طريق العبودية"، والذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام1974 .

رابعا: المدرسة المؤسسية الجديد.

ظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة للفكر الاقتصادي امتدادا للاقتصاد الكلاسيكي الجديد في الجزء الأخير من القرن العشرين، وتركز على دور المعايير القانونية والاجتماعية أو المؤسسات في الاقتصاد. وأحد الأفكار الاقتصادية الهامة هو مفهوم تكاليف العمليات، أو التكاليف الإضافية الداخلة في إتمام أي عملية، ويتضمن هذا التكاليف المرتبطة بالبحث عن المنتجات وشروط التفاوض، ولقد حصل أربعة من علماء الاقتصاد بهذه المدرسة على جائزة نوبل للاقتصاد، وأشهرهم رونالد كواز، الذي رأى أن الأسواق الحقيقية وليست النظرية هي التي يجب أن تكون موضوع دراسة علم الاقتصاد[1].

[1] عبد علي كاضم المعموري، أحمد شهاب الحمداني، أهم الطروحات الفكرية للمدرسة المؤسساتية، مجلة الكوت، جامعة واسط، العدد21، العراق، 2012، ص.149.

خامسا: المدرسة النقدية.

تؤمن المدرسة النقدية بحرية الأسواق مثلها مثل بقية المدارس الكلاسيكية الجديدة أو القديمة، وأن ناتج اقتصاد الدولة أو الناتج المحلي الإجمالي، يحدده في المقام الأول المعروض النقدي أو إجمالي النقود في التداول، وعلى الفترات الأطول أو كما يسميها رجال الاقتصاد ''على الأجل الطويل''، فكان المحدد الرئيسي للناتج المحلي بالأسعار الجارية هو الأسعار الكلية بالاقتصاد.

ولقد عرف النقديون بدفاعهم عن سياسة النمو المستمر للمعروض النقدي، وليس استهداف سعر الفائدة، ولقد ذاعت شهرة المدرسة النقدية في السبعينيات عندما اتبع السياسيون الأمريكيون تعليمات وأفكار هذه المدرسة، وبعد ذلك، لم تعد الأفكار النقدية مقبولة لدى قطاع كبير من الاقتصاديين، على الرغم من أن العديد من أفكارهم قد وجدت مكانها في التيار الاقتصادي الرئيسي. ويعد فريدمان رائد المدرسة النقدية، والذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في1979، والذي حمل أزمة الكساد العظيم على أخطاء الاتحاد الفيدرالي[1].

[1] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص.218.

الفصل الثالث:

الأنظمة الاقتصادية

تمهيد:

إن النظام الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية، التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما، ويعتمد النظام الاقتصادي على طائفة من العلاقات والقواعد والأطر التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية المتجددة من جهة، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعد جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

ولقد ساد بين الاقتصاديين مجموعة من الأنظمة الاقتصادية التي تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، ومنها النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط والذي ينطوي النظام الإسلامي تحته.

وسوف نلقي بصيص من الضوء على هذه الأنظمة ثم نبين ماذا قدم النظام الاقتصادي الإسلامي ولماذا تفوق على هذه الأنظمة؟، ثم نعرج على ما سمي حديثا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **المبحث الأول**: النظام الرأسمالي.
- **المبحث الثاني**: النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- **المبحث الثالث**: النظام الاقتصادي الإسلامي.
- **المبحث الرابع**: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومعوقات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

لقد شكل انطلاق الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، البداية الحقيقية لتشكل ملامح النظام الرأسمالي الجديد، وشهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي، وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة فاعلة اقتصاديا واجتماعيا ،في تلك الأيام كانت بريطانيا أكثر البلدان الأوربية تطورا، نتيجة قيامها باستغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في أسيا بشكل عام وشبه القارة الهندية بشكل خاص، حيث أدت هذه العملية إلى توفير فوائض مالية كبيرة جداً، ومستويات ادخار عالية سمحت للرأسماليين بالاستثمار حتى في مجالات رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى استثماراتهم الإنتاجية الرئيسية في قطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة ،في تلك الظروف ساد مفهوم الدولة الليبرالي، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص ، وكان محظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم آدم سميث و ريكاردو التي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص.

إذن من خلال ما سبق ذكره سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على خبايا النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الأول: الإطار ألمفاهيمي للنظام الاقتصادي الرأسمالي

الرأسمالية هي نظام اقتصادي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمبادرة الفردية والمنافسة الحرة وتقسيم العمل، وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة.

كما يؤمن النظام الاقتصادي الرأسمالي بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة والمخاطرة واستثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروات، كما يعتقد أنصاره أن قوة تراكم

رأسمال هي السبيل إلى النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تمويل الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكبرى.

ويراد برأس المال كل الأموال التي يمكن استثمارها بقصد جني الأرباح، ولا يقتصر الأمر على النقود فقط بل يتعداها إلى كل الأصول التي يمكن توظيفها في عملية الإنتاج، من عقارات ومنقولات ومعدات وسلع ومواد أولية وأوراق مالية وحقوق ملكية فكرية، فضلا عن الأصول السائلة.

والنظام الاقتصادي الرأسمالي هو السائد في كل بلدان العالم منذ انهيار الاقتصاديات الاشتراكية والمخططة مع نهاية القرن العشرين، والتحاقها بركب الرأسمالية بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك تفاوتا واضحا في دول العالم على مستوى تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي خصوصا فيما يتعلق بالدور الموكول إلى الدولة في الاقتصاد ودرجة تحرير الأسواق.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الرأسمالي.

تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى، هي: الرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية، والرأسمالية المالية، وفيما يلي نذكر أهم المحطات التي مرت بها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

المحطة الأولى: ارتبط ظهور الرأسمالية في هذه المرحلة بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة وتراكم الثروات.

كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة بدلا من إدانتها كما كان عليه الأمر في القرون الوسطى، في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.

المحطة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج (كالمحرك البخاري وآلة الغزل)، وانتشرت هذه التقنيات في بقية أرجاء أوروبا.

وأدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، وقد لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي والترويج للأفكار الرأسمالية، وإحداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

المحطة الثالثة: دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة مع نهاية القرن التاسع عشر، وتوصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الرأسمالية المالية، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى والشركات القابضة وانتعشت أسواق الأوراق المالية، ووقعت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي، لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للأزمات المالية المتعاقبة نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية.

إن من إحدى الخصائص الهامة التي تميز الرأسمالية هي قدرتها الفريدة على الصمود أمام الأزمات التي تعصف بها، وقابلية التكيف مع التحولات التي تحدث في المجتمع. وقد حالت هذه الميزة دون وقوع ما تنبأ به كارل ماركس من سقوط مُدو للرأسمالية، حيث اعتبر انهيار النظام الرأسمالي وتحول البشرية إلى الاشتراكية حتمية تاريخية بسبب التناقضات التي تحملها الرأسمالية في أحشائها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هناك عاملين اثنين يجعلان الرأسمالية قادرة على التكيف، وعلى تجديد نفسها باستمرار، أولهما الابتكارات والتطور التكنولوجي، وقد أوضح الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر أهمية هذا العامل في كتابه الموسوم "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"[1].

[1] سعيد نجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص.32.

وتتمثل أهمية الابتكارات والتطور التكنولوجي (الإنترنت نموذجا) في خلق فرص جديدة للنمو وتحفيز الاقتصاد.

أما العامل الثاني فيتعلق بقدرة الدول على التدخل في الاقتصاد عبر وضع وتنفيذ سياسات تصحيحية، كما وقع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت الدول سياسات اقتصادية كينزية ساهمت في النمو الكبير الذي عرفه الاقتصاد الغربي، خلال ما عرف بالثلاثين سنة المجيدة.

الفرع الثاني: خصائص النظام الرأسمالي.

يعتبر الفرد غاية هذا النظام وأداته في تحقيق أهدافه، فالفرد هو الوحدة الأساسية التي يقوم عليها تنظيم الحياة، وتتركز حولها كل أنواع النشاط الإنساني في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك كان الإطار العام للنظام الرأسمالي ترجمة لمكانة الفرد في هذا النظام.

وترتكز خصائص[1] وسمات النظام الاقتصادي الرأسمالي حول نوعين من الجوانب، فهناك الجوانب التنظيمية والاجتماعية ، وهناك الجوانب الفنية والاقتصادية .

أولا: الجوانب التنظيمية والاجتماعية للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون، ويركز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم، بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد. ومن أهم الخصائص التنظيمية لهذا النظام الاقتصادي ما يلي[2]:

[1] فتح الله ولعلو،الاقتصاد السياسي،المرجع السابق، ص.106.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية، المرجع السابق، ص.127.

1- مبدأ الملكية الخاصة:

يقر القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية، وحق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

ويمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية، مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

والاعتراف بالملكية الخاصة لأموال الإنتاج ، جعل الرأسماليين في القرن التاسع عشر ينكبون على تكديس رؤوس الأموال في حوزتهم للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وأفقد العامل الحرفي وضعه الذي كان يتمتع به قبل ازدهار الرأسمالية، وفصل بشكل مطلق بين طبقة الرأسماليين المالكين لأدوات الإنتاج وبين طبقة العمال التي تؤجر مجهودها لاستغلال أموال الإنتاج لصالح ملاكها، وأظهر التمايز الطبقي القائم على الانفصال الفني والاجتماعي بين العمل ورأس المال، لذلك تفرض بعض القوانين على ملاك المصانع المحافظة على بيئة العمل في حالة صحيحة، وتدبير الوسائل اللازمة لتأمين العمال

من الحوادث، ثم توالت الحلول التي تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أصحاب الأعمال والعمل في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي[1].

2- مبدأ حرية التعاقد :

إن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد تبادلي يقوم أساسا على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل، ويعتبر العقد ، وهو عمل قانوني يقوم على أرادتين أو أكثر ، هو أسلوب الأفراد في تصريف شئونهم الاقتصادية، ويمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات الاقتصادية[2].

ثانيا: الجوانب الفنية والاقتصادية للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

يقوم النظام الرأسمالي على فن إنتاجي يرتكز على الاختراع، وعلى بنيان اقتصادي يستند إلى حرية القرار. ومن أهم الخصائص الفنية لهذا ما يلي[3]:

1- الفن الإنتاجي:

قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة، وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة. ففي ظل المنافسة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري، د.غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد،الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2005، ص.128.

[2] السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص.110.

[3] مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية، المرجع السابق، ص.130.

فنجاح أي منتج في استخدام وسائل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، وهذا ما يدفع المنتجين الآخرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة، حتى يتمكنوا من البقاء في مجال الإنتاج.

ويجد تقدم الفن الإنتاجي أساسه في الاختراع الذي يعبر عن حركة التطور الصناعي، وقد يأخذ الاختراع شكل الاختراعات الميكانيكية أو شكل تغيير نسب التأليف بين عوامل الإنتاج، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي اعتمد في البداية على أسلوب الإنتاج الذي يستخدم العمل بنسبة أكبر من استخدام رأس المال، ثم أصبح يعتمد على طرق إنتاجية تعتمد على رأس المال أكثر من اعتمادها على العمل.

فالنظام الرأسمالي يضع تقدم فنون الإنتاج في مكانه الصحيح، بعكس النظام الحرفي الذي كان يقوم على العمل اليدوي ولا يعمل إلى التجديد، وقد أدى استخدام الفن الإنتاجي المتقدم إلى

سرعة زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وسيطرت على فنون الإنتاج الآلية والصناعات الكبيرة، وتطورت هذه الفنون دون توقف لتواجه تكاثر الحاجات، وذلك لأن المنظم هو الذي يوجه وينشئ هذه الحاجات، فزيادة الإنتاج خلال فترات قصيرة دعمت النظام الرأسمالي وجعلته قادرا على تحقيق الازدهار.

2- حرية القرار الاقتصادي:

يتم استغلال عوامل الإنتاج نتيجة لتفاعل القرارات التي يتخذها الأفراد، دون إشراف من جانب الدولة. فالجماعة تستمد احتياجاتها من المجهودات التي يبذلها المنتجون دون أن ترسم لهم أي سياسة مشتركة، وذلك يعنى أن الحياة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي لا تقوم على برنامج تضعه الدولة، وإنما تتم المبادلات طبقا لإرادة الأفراد، فالأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يسعون في نفس الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعة[1].

[1] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.95.

وتعترف الرأسمالية الاقتصادية للأفراد بحرية الاستهلاك، فهم أحرار في توزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار، كما أنهم أحرار في تحديد هيكل استهلاكهم، وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسبا لهم، لذلك قيل أن المستهلكين هم الذين يوجهون الإنتاج في النظام الرأسمالي، ويحددون هيكله حسب رغباتهم التي تظهر من كيفية إنفاقهم لأموالهم. فتهافتهم على سلعة من السلع يدل على زيادة تفضيلهم لتلك السلعة، فيرتفع ثمنها وتزداد الكميات المنتجة منها على حساب الكميات المنتجة من غيرها من السلع، التي ينقص الطلب عليها وينخفض ثمنها.

وتعترف الرأسمالية للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج، فلكل فرد في ظل الرأسمالية أن يتصرف في قوة عمله وفي ممتلكاته بإرادة حرة لا تخضع لقيد، فهو حر في اختيار نوع العمل أو المهنة، وفي اختيار المجال الاقتصادي الذي يساهم فيه بنشاطه حسب مؤهلاته وظروفه والفرص المتاحة له، فقد يختار أن يكون مزارعا أو صانعا أو تاجرا أو طبيبا تابعا أم مستقلا، وهو نظام يشجع على المخاطرة، وقد تؤدى مخاطرة المنتج إلى إنتاج سلعة جديدة تحقق له ربحا وفيرا وتحقق للمجتمع إشباعا إضافيا، فإذا فشل في ذلك فإنه يتحمل عاقبة سوء تدبيره بخسارة بعض أمواله. وقد تأخذ المخاطرة شكل التغيير في طرق الإنتاج بقصد تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، التي تنتج عن زيادة الكميات التي يصرفها المنتجون من السلعة، ويستفيد المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج.

ويكمل حرية الإنتاج، وحرية الاستهلاك، حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول الرأسمالية، واتساع حجم المبادلات الدولية، وسيادة مبدأ حرية التجارة، نتيجة ازدهار النظام الرأسمالي، وتطور فنون الإنتاج، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. فحتى تتمكن الوحدات الإنتاجية الكبيرة من الاستمرار في زيادة الإنتاج كان من اللازم لها أن تضمن أسواقا متسعة ومصادر وفيرة للمواد الخام[1].

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.107.

المطلب الثاني: ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي ومساوئه.

إن النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي بحث، له ميزات تجعله يتميز عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما له عيوب ومساوئ تجعل منه نظاما اقتصاديا غير مثالي.

الفرع الأول: ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

من أهم ما قيل عن مميزات هذا النظام الاقتصادي ما يلي:

– عدم تدخل الحكومة: ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي أو السوق الحر يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك، والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها.

وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة، أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها.

- المستهلك الحر: لأنه يعتبر جزءا أساسيا في السوق والعملية الاقتصادية التي تحاول بإيجاد أفضل الحلول للمشكلة الاقتصادية، فان رغبات ونمط الاستهلاك الذي يرغب فيه متروك له لكي يختاره ويسعى لتحقيقه، فللكل له مطلق الحرية في اختيار نوعية السلع والكمية التي يطلبها، والفترة الزمنية التي يرغب في اقتناء السلعة فيها. أي انه ليس هناك أي تأثير إجباري على سلوك المستهلك في السوق.

- المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج: يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي انه لا يمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج، والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلا انه من

حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة

- **حماية الملكية الخاصة:** في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لأخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية.

- **الدور الفعال للسعر:** في الاقتصاد الرأسمالي، يعتبر السوق الملتقى الذي يلتقي فيه المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنهم إذا ما اتفقوا عليه، فان السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج[1].

الفرع الثاني: مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ونوجز أبرز عيوب النظام الرأسمالي في ما يلي:

1- نمو ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب علي ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة علي السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجا إلي تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من

[1] حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.300.

السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وهكذا يؤدي الاحتكار إلي استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

2- سوء توزيع الدخل والثروة:

فإنه من الملاحظ أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقي جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا الذين يحصلون الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون علي دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوي معيشي منخفض.

3- تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

إن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدي إلي ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلي استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلي تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلي زيادة الأزمة حدة.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

إذا كان يؤرخ للنظام الرأسمالي بقيام الثورة الصناعية، والتي تغطى الفترة (1780 – 1820)، فقد سبق النظام الرأسمالي في الظهور أحد أهم عناصر النظام الاقتصادي ، ونعني به المذهب الفكري، وذلك من خلال أفكار وتنبؤات بعض رجال الفكر، والذي كان من أهمهم العالم الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث، والذي ظهر في كتابة الشهير ''ثروة الأمم'' والصادر عام 1776. وبعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض الإطار الإنتاجي الجديد لهجوم شديد، وانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، ففي بلدانهم كانت الأحوال الاقتصادية، أو الطروح الفلسفية، أو التعليقات الشخصية، تذكر الحقائق العظيمة النابعة من المسرح الاقتصادي البريطاني، واعتقادهم أن النظام الرأسمالي أو النظام الكلاسيكي أو نظام اقتصاد السوق كان بريطانيا أكثر مما ينبغي[1]، وذلك بالنظر إلى أن بريطانيا كانت هي القوى الاقتصادية السائدة في العالم طوال القرن التاسع عشر، ومن ثم كان علم الاقتصاد في أغلبه ذا هوية بريطانية.

ولكن كان الهجوم الكبير من جانب اقتصاديين أصبح يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، وهم الذين تشككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوك التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات، والسعي إلى إحراز الثروة، وقد وجد هؤلاء الاقتصاديون، وفي السنوات الوسطي من القرن التاسع عشر لانتقاداتهم وهجومهم، الجذور في التراث الكلاسيكي نفسه، وذلك انطلاقا من فكرة أن القيمة تجد أساسها في العمل والتي نادى بها ريكاردو، وفكرة فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمالي بطريقة خادعة، والرأي القائل بأن كل الحصيلة من البضائع إنما تخص الأيدي العاملة التي تنتجها.

[1] عبد الوهاب أمين،النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية ، الاشتراكية، والإسلام، جامعة الكويت، الكويت، 1986، ص.77.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الاشتراكي.

عرفت الاشتراكية على أنها نظام سياسي اقتصادي شعبوي، يقوم على مفهوم الملكية العامة الجماعية أو المشتركة، التي تلغي حق الفرد في امتلاك وسائل الإنتاج، وتقر حق الجماعات بامتلاكها، وتشمل وسائل الإنتاج هذه المصنع، بالإضافة لكافة الأدوات والآلات المستخدمة لإنتاج السلع المختلفة، بهدف توفير احتياجات الإنسان كافة، ومن الطبيعي أن يتبادر مصطلح (الشيوعية) إلى ذهن أي قارئ فور الحديث عن الاشتراكية، فهما مصطلحان شاملان ناتجان من مدرستين يساريتين للفكر الاقتصادي، ويتشاركان في كونهما النقيض المعارض للرأسمالية، والجدير بالذكر هنا أن الاشتراكية سبقت الشيوعية، إذ أرسى كل من كارل ماركس وفريدريك أنجلز أسسها في عام 1848م.

الفرع الأول:لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الاشتراكي.

على الرغم من كثرة الكتاب الذي انتقدوا وهاجموا النظام الرأسمالي، إلا أن هناك شخصية قد دفعتهم إلى الظل، وهى شخصية الألماني كارل ماركس[1](1818- 1883). وقد وصلت شهرته على المسرح الاقتصادي والتاريخي إلى درجة أن نعت المرء بأنه ماركسيا في الدول الصناعية الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، فذلك يفيد استبعاده من الخطاب الراقي المحترم، ودمغه بعار شديد. وقد تأثر كارل ماركس فكريا بالفيلسوف الألماني هيجل، ومن ثم كان مهيئا لرفض التراث الكلاسيكي أو مفترضات النظام الرأسمالي التقليدي والحديث. فالاقتصاديون الرأسماليون يفترضون

[1] وكان والد كارل ماركس من أكبر المحامين في ترييه بألمانيا، والذي كان مرتبطاً بالمحكمة العليا. كما أن أسرة كارل ماركس من أصول أسرة يهودية عريقة، إلا أن والده، ومنذ مولد كارل ماركس، قد تحول إلى المذهب البروتستانتي. ويقال أن هذا التحول لم يكن راجعاً إلى عقيدة روحية، بل كان لأغراض سياسية، حيث لم يكن من السهل على والد كارل ماركس وهو في منصبه الرسمي في بروسيا أن يكون يهودياً. من جهة أخرى، تزوج كارل ماركس من جيني فون فشتفالن ابنه البارون لودفيج فون فشتفالن، المواطن الأول في المدينة، وكان ذلك تمشياً مع المكانة الاجتماعية المرموقة لكارل ماركس. وهكذا لم تكن نشأة كارل ماركس، مؤسس الفكر الشيوعي، توحي بانشقاقه الثوري العنيد.

وجود توازن بين القوى المختلفة، لدرجة أن أصبح يسمي باقتصاد التوازن، والذي يقوم على أساس أن العلاقة الأساسية بين صاحب العمل والعامل، وبين الأرض ورأس المال والعمل، وهي العلاقة التي لا يمكن أن تتغير أبداً، وإن حدث تغيير في المعروض من الأيدي العاملة أو من رأس المال، وهذا التغيير لا يؤدى إلا إلى توازن جديد ومماثل . وبحث وتحديد هذا التوازن النهائي هو جوهر علم الاقتصاد السياسي.

كما أن من أساسيات النظام الاقتصادي التقليدي والحديث هو وجود قاعدة ثابتة لا تتغير، أيا كانت الاضطرابات أو الأزمات التي يتعرض لها النظام، وأن علم الاقتصاد يبحث ويثقل المعرفة بالمؤسسات الاقتصادية الرئيسية والعلاقات الجوهرية الدائمة والباقية.

ومن جهة ثانية، وقع كارل ماركس تحت تأثير جورج فلهلم فريدريك هيجل (1770-1831)، ومن الفكر اليهجلي جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية، وهى أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون دائما في حال تحول مستمر. وعندما يبرز كيان اجتماعي أو طبقة اجتماعية وتحتل الموقع الأول اجتماعيا، لا تلبث أن يظهر كيان أو طبقة اجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال البارز لهذه الفكرة، هو بروز طبقة الرأسماليون أو الصناعيون الجديدة مكان الطبقة الحاكمة القديمة، وهى مالكو الأرض. ولم يكن الأمر يحتاج إلى جهود لرؤية أن الصناعيين الجدد أو البرجوازية الجديدة، بعد أن تحدت الطبقة الاجتماعية السابقة عليها وهى الأرستقراطيين أو ملاك الأراضي بالقدر الكافي وأنشأت تركيبا جديدا، سوف تتعرض بدورها لتحد كيان اجتماعي جديد وهو طبقة العمال[1].

ومن جهة ثالثة، إذا كانت فلسفة المذهب الفردي أو فلسفة النظام الرأسمالي تطلق، في أحد جوانبها، من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، نجد لكارل ماركس فلسفة أو فكر جديد مخالف،

[1] عمر شابرا، ترجمة محمد زهير السمهوري، الإسلام والتحدي الاقتصادي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،سلسلة إسلامية المعرفة، 1996، ص.93.

وهو نفس فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789 – 1846)، وهى أن الفرد يوجد من أجل الدولة. فالدولة هي التي تمنحه الحماية و إمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا فالدولة يجب أن تتقدم وأن يكون لها الدور الأسمى.

وفي كتابة ''رأس المال''، أشار ماركس إلى إنجازات النظام الرأسمالي في مجال الإنتاج، وأشاد بها، وذكر أن النظام الرأسمالي، وفي فترة لم تتجاوز المائة عام حقق قدرا أكبر وأضخم من كل الأجيال السابقة مجتمعة. كما أشار إلى إنجازات أخرى للرأسمالية، وإن كانت فرعية كخلق المدن الجديدة وزيادة سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس لسكان الريف علاوة على الأسعار الرخيصة للسلع والمنتجات. ولكن بعد هذه الإشارة المقتضبة لمنجزات الإطار الإنتاجي الجديد أو الرأسمالية، وجه ماركس سهامه نحو جوانب الضعف في الرأسمالية والتي أجملها في أربعة عيوب أو مشكلات رئيسية، وهى:

1- التوزيع غير المتكافئ في السلطة:

ذهب ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة، وبالتالي فالسلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي. وأن سلطة الرأسمالي لا تقتصر على مشروعه، بل تمتد إلى المجتمع والدولة. فالجهاز الإداري في الدولة ما هو إلا لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبرجوازية الحاكمة، ويضيف ماركس بأن هذه السلطة الرأسمالية تمتد لتشمل الاقتصاديين، ومن ثم يخضع علم الاقتصاد والاقتصاديون لنفوذ سلطة الرأسمالي.

2- التوزيع غير المتكافئ في الدخل:

إن الفروق الهائلة في توزيع الدخل، كانت محل ملاحظات الاقتصاديين التقليديين أنفسهم. وقد قالوا بمبررات لم تكن كافية وقوية لهذا التفاوت. وقد وجد ماركس تبريراً، من جهة نظره ونظر أنصاره والتي وجد مصدرها في نظرية ريكاردو ''العمل في القيمة''. فقد رأى ماركس أن العامل

الحدي يحصل على مقابل أو على أجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع. ويتناقص هذا الإسهام، وفقا لقانون الغلة المتناقصة مع إضافة عمال جدد، والأجر الحدي يقرر الأجر للجميع، ولكن من هم بعيدون عن الحد يحصلون على الأجر الحدي على الرغم من أنهم يساهمون في المكاسب بأكثر مما يحصلون عليه من أجر، وربما بأكثر منه كثيرا. وإنهم في المراحل قبل الحدية من العائدات المتناقصة يحققون فائدة أكبر وهذه هي القيمة المضافة أو فائض القيمة، والتي لا يحصل عليها من يحققها أو يحققونها، بل يستولي عليها وبطريقة خادعة الرأسمالي.

فإذا كانت هناك قوانين لإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع قد فرضها الإنسان، وليس هناك ما يجبر العمال على الخضوع لمثل هذا الترتيب الإنساني.

3- الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي:

لا يمثل فقط التوزيع غير المتكافئ في السلطة، ولا التوزيع غير المتكافئ في الدخل، عيوب الرأسمالية، بل يهدد بقاء النظام الرأسمالي كذلك الاتجاه إلى الكساد والبطالة. فقد شهد ويشهد النظام الرأسمالي وجود دورة اقتصادية أشبه بالموجة تسبب اختلالا. وقد نظر الاقتصاديون الرأسماليون الأوائل، من أمثال جانب باتسيت ساى، دافيد ريكاردو إلى هذه الموجات بأنها أمر مؤقت لا تغير الأوضاع الأساسية، كما حلل جون مانيارد كينز هذه الدورات أو الأزمات بفكر جديد يخالف قانون ساى، وهو وجوب تدخل الدول لخلق أو تنشيط الطلب الكلي أو الطلب الفعال.

ومع الكساد الكبير وما سببه من تعاسة وشقاء، أي الإخفاق الذريع للنظام الرأسمالي، كان النموذج السوفيتي أو الاشتراكية أو الشيوعية هو البديل الواضح والمتاح والممكن.

إذن نتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي اجتماعية وما نتج عنه من أزمات اقتصادية وكبديل لذلك، أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك فكانت الاشتراكية بديلا.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي.

بدأت الدولة بالتدخل بقوة في توجيه النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة الانهيار الاقتصادي العالمي الذي تلا الكساد الكبير في عقد الثلاثينات، فقد برهنت هذه الظروف على أن القطاع الخاص غير قادر لوحده على تصحيح تلك الأوضاع، كما أن آليات السوق لم تعد كافية للعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي ،هذا الواقع الجديد وفر الأرضية المناسبة لتعميم الأفكار الكينزية الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة وخروجها عن دورها التقليدي والحيادي، كسبيل لمعالجة نواحي النقص أو الفشل في عمل جهاز الأسعار من خلال استخدام أدوات السياسية المالية ، خصوصا بعد أن تبين أن استخدام أدوات السياسة النقدية بمفردها غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، كما أن هذه الظروف سمحت للدولة بالخروج عن مبدأ توازن الموازنة، حيث أصبح بإمكان الدولة التوسع في النفقات العامة وأحداث عجز في موازنتها، إذا كان ذلك العجز يساهم في رفع مستوى الطلب الكلي الفعال ويساهم في العودة إلى حالة التوازن الاقتصادي، وفي ظل هذا الواقع الجديد تطورت وظائف الدولة، في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي ، ولقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات وتوجيه الإنتاج، كما استهدفت تحقيق التوزيع العادل للدخل وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد فأصبح تدخل الحكومة بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ،وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم.

والاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي رأى النور مع بداية القرن الـ19 عشر في أوروبا، كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع.

وقد أدى شيوع النمط الرأسمالي في الإنتاج بفضل التقدم التقني الذي أفرزته الثورة الصناعية وتركز رأس المال في أيدي أقلية (البورجوازية)، إلى حالة استقطاب حاد داخل المجتمع تمخض عنها نشوء طبقتين متعارضتين المصالح هما: البورجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال)[1].

وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع، إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها؛ برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي أقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية ووئام.

وبالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات، فإنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهبا مغايرا: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما واقعا على الأرض.

وقد اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما أنهم يؤمنون جميعا بمنح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، لكن حجم هذا الدور يختلف عند كل من الفريقين[2].

---

[1] عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السمهوري، المرجع السابق، ص.105.

[2] زينب حسين عوض الله وغيرها، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.118.

1- الاشتراكية المثالية:

تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني، والتعليم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال.

ويرى المحسوبين على الاشتراكية المثالية، أن دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص (اقتصاد مختلط)، من أجل تصحيح الاختلالات التي قد تنتج عن اللجوء إلى مؤسسة السوق بغرض تنظيم الإنتاج، ومن جملة هذه الاختلالات أن ينتج السوق عرضا يفوق الطلب بكثير، مما يؤدي إلى تبذير الموارد، أو العكس مما يؤدي إلى ندرة تسبب غلاء الأسعار.

ويؤمن الاشتراكيون المثاليون بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ مرادهم، وتحقيق أملهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، لأن الإنسان في نظرهم كائن عقلاني مجبول على الطيبة، ولا حاجة إلى العنف الثوري لإقناع كافة المجتمع بتبني أفكارهم. وهذا الذي جعل مخالفيهم من بقية الاشتراكيين يصفونهم بالمثالية، ويعد كل من الإنجليزي روبرت أوين والفرنسيين سان سيمون وشارل فوريي من أبرز المفكرين الذين يمثلون هذا التيار داخل الاشتراكية[1].

2- الاشتراكية العلمية:

أنصارها يقولون إنهم يستندون إلى فهم علمي ونقد عقلاني للرأسمالية، فهم يرتكزون على رؤية مادية لحركة التاريخ، باعتباره صراعا مستمرا بين الطبقات وكفاحا متواصلا من أجل نيل الحقوق.

ويرى منظرو هذا المذهب أن الراسمالية ليست إلا مرحلة فقط ولن يتوقف التاريخ عندها، بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها (الإقطاعية والعبودية)، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من

[1] عبد الوهاب أمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، 1986، ص77.

التنظيم الاجتماعي (المجتمع الاشتراكي)، ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا (العمال)، بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود.

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون أي استثناء، وتأميم كل المقاولات المملوكة للخواص. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في الاقتصاد الرأسمالي.

كما أنهم ،خلافا لأصحاب الاشتراكية المثالية، ينظرون إلى المجتمع الاشتراكي الذي تسهر فيه الدولة على تنظيم الإنتاج باعتباره مرحلة تاريخية انتقالية فقط (مرحلة التحول الثوري)، ستقود في النهاية إلى قيام الشيوعية حيث يصبح المجتمع خاليا من الطبقات وتلغى الدولة لانعدام الحاجة إليها حينئذ[1].

المطلب الثاني: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومساوئه.

إن النظام الاشتراكي يتحد مع النظام الرأسمالي في تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة من حيث تقسيم العمل واستخدام الآلات، ولكن التقدم الفني في النظام الرأسمالي يبقى مسئولية المشروعات الخاصة في حين يجب أن تضطلع به الدولة في النظام الاشتراكي .

ففي النظام الاشتراكي تسيطر الحكومة على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج، والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار .

لذا سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على أسس هذا النظام الاقتصادي، ثم نتطرق إلى أهم مساوئه.

[1] مصطفى رشدي شيحة، محد دويدار، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973، ص.61.

الفرع الأول: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي[1]:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج:

في النظام الاشتراكي تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، وتسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب علي ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد.

2- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي:

التخطيط هو أسلوب فني يتم فيه حصر لموارد البلاد، وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، ويعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، حيث ترسم أهداف طموحة ويسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفيا. ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة علي الاقتصاد، ويكون لها الإسهام الرئيسي في عمليات الإنتاج والتوزيع بسيطرتها علي وسائل الإنتاج بالملكية العامة. ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي إلي تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

3- زوال المنافسة الاقتصادية:

أي القضاء على المنافسة الاقتصادية والعمل بدلا من ذلك على تحفيز الأفراد، والمؤسسات من أجل زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

[1] زينب حسين عوض الله وغيرها، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.120.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادية، كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

5- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص:

أي تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، مع توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة...إلخ

6- القضاء على البطالة:

بتوفير أماكن العمل عن طريق إنشاء مشاريع جديدة .

الفرع الثاني: مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

رغم أن النظام الاقتصادي الاشتراكي له بعض المحاسن، إلا أن له كذلك بعض المساوئ التي تغلب عليه ومن أبرزها[1]:

- إهمال الحوافز المادية.
- مبدأ المركزية يضفي على عملية التخطيط درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية.
- تؤدي مركزية التخطيط إلي عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية، ولا سيما تلك التي يصعب التنبؤ بها ومواجهتها مواجهة سريعة وفعالة.

[1] مصطفى رشدي شيحة، محمد دويدار،الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص.66.

إن النظام الاشتراكي نظام ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فتَك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، فبعد إنكاره للإله وللرسالات السماوية، فشت فيه الدكتاتورية، وتفشى الاستبداد السياسي، لذا كان لزاما وجود نظام اقتصادي جديد يصلح ما اقترفه هذا النظام الاقتصادي من أخطاء.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام له ذاتيته المميزة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية، سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من شرعية الله، الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ولذلك فهو نظام دائم لأن مصدره هو الله تعالى أما الأنظمة الاقتصادية الأخرى فهي تقوم على أسس من وضع البشر المخلوق الذي لا يعلم ماذا يكسب غدا ولا يعلم بأي أرض يموت[1].

إذن من خلال ما ذكر، سوف نتعرض في هذا المبحث إلى مفاهيم حول النظام الاقتصادي الإسلامي والأدوات التي يستخدمها، إضافة إلى ذلك سوف نتعرض بنوع من التفصيل إلى خصائصه وقدرته على حل المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار ألمفاهيمي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدا في مجالات الادّخار والإنفاق ويرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق؛ أي يُحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة، وهي الصدق، والأمانة، ومُراعاة الحلال في كافة الأنشطة الاقتصادية. ويعدُ الاقتصاد الإسلامي قريبا من الواقع؛ أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة في الأفراد، ولا يعتمد على أية تقديرات أو خيالات غير حقيقيّة، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى. كما يهتم بالشمولية؛ ولا يهتمّ الاقتصاد الإسلامي بالأمور المالية والمادية فقط، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس، مثل العمل الذي يُعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

[1] حسين شحاته، شبهات وافتراءات حول الاقتصاد الإسلامي والرد عليها، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الإسلامي، مصر، لا توجد سنة النشر، ص. 2.

إذن يهمنا كثيرا من خلال ما قيل، أن نتعرف أكثر على هذا النظام ونعرض لتاريخه.

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن علم الاقتصاد (الوضعي) يخضع للتطور ألإلغائي ألإحلالي المستمر، بمعنى أنه في زمن معين يصل الاقتصاديون إلى نظرية اقتصادية يعتقدون في صحتها، وبعد فترة زمنية معينة، وبسبب التغيرات في الحياة الاقتصادية، وبسبب تراكم المعارف الاقتصادية، يكتشف الاقتصاديون أن النظرية التي سبق أن سلم بصحتها منتقدة، وبهذا يخرجون عليها ويحلون نظرية أخرى محلها.

والاقتصاد الوضعي وبهذا يخضع لقاعدة الإلغاء والإحلال، وبسبب أنه يعتقد أن النظرية الحديثة أرقى من النظرية القديمة، بهذا يكون الاقتصاد.

أما الاقتصاد الإسلامي يمتاز بالثبات والتطور، ومن الأمثلة على ما يخص الثبات كثيرة منها تحريم الربا و أثر الزكاة على شكل وطبيعة ووظائف الميزانية في الدولة الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة تطور الظواهر والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تكون محكومة بأصول وأسس الاقتصاد الإسلامي. لهذا فإن طبيعة تطور الظواهر والمتغيرات الاقتصادية في مجتمع يسير وفق المنهج الإسلامي تختلف عن نظيرتها في الاقتصاديات الأخرى[1].

ولقد تعددت تعريفات الفقهاء للنظام الاقتصادي الإسلامي، وسنوجز أبرزها:

1- **تعريف المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي:** يعرف المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر"[2].

[1] سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية،الناشر غير مدرج، مصر،2001، ص.128.

[2] محمد عبد الله العربي في كتاب الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت، د. ت، ص. 38

2- **تعريف الدكتور عبد الكريم عثمان:** بينما يعرفه الدكتور عبد الكريم عثمان بأنه: " علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة"[1].

3- **تعريف الدكتور محمد شوقي الفنجري:** وعرفه الأستاذ الدكتور شوقي الفنجري بأنه: "مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة".

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الإسلامي.

الإسلام قرر أصول الاقتصاد منذ بداية التشريع الإسلامي ، وكانت حياة الرسول نموذجا حيا لتطبيق هذا التشريع الذي استمر على نهجه الخلفاء الراشدون من بعده، ولمعرفة الاقتصاد الإسلامي أكثر، يجب أن نتعرف على المراحل التاريخية التي مر بها[2]:

أولا: عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

كان النظام الاقتصادي للدولة الإسلامية في مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أساس إشباع حاجات فقراء المسلمين، وكان يستلزم الأمر في ذلك الحين ضرورة الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق من أجل تحقيق هذا الهدف وكان يكتفي في ذلك الوقت بالأموال التي يتبرع بها الصحابة للإنفاق منها على فقراء المسلمين، ولم تكن الزكاة إجبارية بل كانت طواعية واختياراً وعندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أخذ شكل الدولة الإسلامية يظهر بوضوح،

[1] عبد الكريم عثمان ،كتاب معالم الثقافة الإسلامية، الطبعة الرابعة، دار اللواء للنشر، البلد غير مدرج، سنة 1394هـ، ص.234.

[2] علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2010، ص.57-58.

وازداد عدد المسلمين، ونزلت الآيات التي أوجبت على المسلمين الزكاة في أموالهم، وتولت السنة النبوية بيان الشروط التي يجب توافرها في المزكي وفي المال نفسه.

ثانيا: خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله.

حيث نجد : -نفس الموارد المالية، من زكاة، غنائم ، جزية.

- نفس السياسة المالية، في اتخاذ قرارات الإنفاق.

- محاربة المرتدين.

ثالثا: خلافة عمر رضي الله عنه.

إن عمر رتب شؤون الدولة، وأحكم مواردها، وحارب الانحراف، وأعلى كلمة الحق، وكثرت الأموال في عهده (خراج، جزية)، لم يكن هدف عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين، واهتم عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور- تشجيع الزراعة).

يعتبر عمر أول من أمر بسك النقود، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية).

رابعا: خلافة عثمان رضي الله عنه.

لما تولى عثمان الخلافة لم يغير من سياسة عمر المالية، وإن كان سمح للمسلمين باقتناء الثروة، وامتلاك الأراضي كما كان عهده يتسم بالرخاء ، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ولقد كثرت الأموال في عهده وزادت الإيرادات. وقد فرق بين الأموال الظاهرة، والأموال الباطنة.

حيث عهد إلى أصحاب الأموال وعروض التجارة في إخراج زكاتهم بأنفسهم ودفعها إليه ولم يجعل لها جباة مخصوصين حيث اعتبرها من قبيل الأموال الباطنة، واكتفى بجباية الأموال كانت تعرف بالأموال الظاهرة.

خامسة: خلافة علي رضي الله عنه.

إن علي كان أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له.

كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها، وتحول دون خرابها أو إفلاسها.

المطلب الثاني:خصائص الاقتصاد الإسلامي

يفرض الإسلام عددا من المبادئ والأصول الاقتصاديّة التي تسيطر على ما تمارسه الدولة من نشاط اقتصادي، ويعتبر القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة مصدرا لهذه المبادئ التي تواكبُ جميع التغيّرات التي قد تطرأ على النشاط الاقتصاديّ زمنيا ومكانيا، وجاء الإسلام ليقدّم حلولا جذريّة للمشاكل الاقتصاديّة التي قد تواجه المجتمعَ من الجانب الإسلامي.

ومن الجدير بذكره أن المبادئ والأصول التي جاء بها الإسلام غير قابلة للتعديل، أو التغيير بغض النظر عن الزمان والمكان؛ وذلك لموائمتها لجميع الظروف كما هو الحال بالزكاة.

ويشير مفهوم الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعة القواعد الاقتصادية العامة التي تحكم بناء الاقتصاد في المجتمع الإسلامي، ويتم استنباط أحكام الاقتصاد الإسلامي من كتاب الله تعالى، ومن سنة نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم–، وتقوم السياسات الاقتصادية في الإسلام على وجود أحكام شرعية محددة تنظم علاقة الأفراد ببعضهم ضمن المنظومة الاقتصادية بشكل متكامل، ومن الأمثلة

على هذه الأحكام المرتبطة بالشريعة الإسلامية والمختصة بالاقتصاد: تحريم الاعتداء على الآخرين أو أكل أموالهم بالباطل، وتحريم التعامل بالربا، وتحريم السرقة، وإباحة تملك الأرض والانتفاع بما فيها، ووجود عقود المبايعة والمضاربة وغيرها من العقود الاقتصادية في الإسلام، بالإضافة إلى تداخل بعض الأمور المرتبطة بالاقتصاد في العقيدة الإسلامية، فكان إيتاء الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام، وهذا يدل على أهمية الاقتصاد في الشريعة الإسلامية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، ثم نتعرض إلى علاقته بالمشكلة الاقتصادية ، وبعنصر الإنتاج.

الفرع الأول:خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة وقلة، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى ، فالبعض من الفقهاء فصل فيها بالخصائص والبعض أجملها.

إذن من أهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي ما يلي[1]:

أولا: نظام رباني.

إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية، وطالما هو نظام رباني فإن مصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة والإجماع ومقاصد الشارع التي تحدثنا عنها في فصل مستقل.

[1] محمد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، مطبعة دار النفائس، بدون ذكر البلد ولا السنة، ص.54-55.

ثانيا: اقتصاد عقدي.

لأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية، ويتحاكم فيه إلى العقيدة يلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة، والصدقات ونحوها.

1-فيه طابع تعبدي :

لقد قلنا : إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني وكل طاعة لبند من بنود هذا النظام هو طاعة لله تعالى، وكل طاعة لله هي عبادة، فتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عبادة، يقول الله تعالى **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾**[1].

2- الموضوعية:

فرد الأمانات مثلاً خيرٌ يجب أن يتمسك به، سواء كان هذا الخير نائلاً المسلم أو الكافر، الصديق أو العدو، وسواء تحقق على يد مسلم أو كافر، عدو أم صديق، ويقول الله عز وجل **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾**[2]

3-الهدف السامي:

إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية المادية، فإن هدف الاقتصاد الإسلامي زيادة على ذلك: تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان، قال تعالى: **﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾**[3]، فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس، وقال جل شأنه: **﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾**[4] وليس الجهاد بالضرورة أن

---

[1] سورة الذاريات، الآية : 56.

[2] سورة النساء، الآية : 58.

[3] سورة الليل، الآيات: 17-18.

[4] سورة الصف، الآية: 11.

يكون قتالا، بل قد يكون إصلاحا اجتماعيا، أو فكريا، أو تهذيب نفسيا، أو سموا روحيا، وإنما جعل الإسلام هدف الاقتصاد الثراء المعنوي إلى جانب الثراء المادي، لأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا باجتماع الأمرين معا، المادي والمعنوي، وبذلك يتم التوفيق بين حاجات الروح والبدن.

4-اقتصاد بناء:

يحرم كل ما هو ضار بالفرد والمجتمع، فهو يحرم الربا والغش، فهو يحرم الكسب عن طريق الجريمة، والبغاء، والاتجار بالخمر والمخدرات، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا ضرر ولا ضرار**"[1].

5- ترشيد استخدام المال:

والحديث في ذلك طويل ومتشعب ونكتفي بأن نذكر من ذلك:

أ- الاعتدال في الإنفاق.

ب- عدم تمكين السفهاء من المال: فالله تعالى خلق المال ليبني به الكون والنفوس، ولذلك فإنه لا يمكن منه من لا يحسن فيه، ولذلك شرع الحجر على السفيه الذي لا يحسن التصرف بالمال.

ج- عدم استعماله لترويج الباطل: ولذلك حرم الرشوة ونحوها،.

د- عدم استعماله استعمالا مضراً بالغير.

[1] موطأ الإمام بن مالك 745/2.

6- الجمع بين الثبات والتطور:

إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضي شاردة على غير هدى... مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات، وبكل ما يجد في حياته من ملابسات وظروف وارتباطات فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، ومن ثم يظل في الدائرة المأمونة لا يشرد إلى قيمة الثبات وجود مقوم للفكر الإنساني، مقوم منضبط بذاته فلا يتأرجح في الشهوات والمتأثرات، وإذا لم يكن هذا الضابط بذاته فلا ينضبط شيء إطلاقا، إنها ضرورة من ضرورات البشرية أن تتحرك داخل إطار ثابت .

7- الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة:

ينفرد الإسلام بسياسة اقتصادية متميزة وذلك لجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة، أي اعتبار مصلحة الفرد مع عدم إهدار مصلحة الجماعة فهو دين الوسطية والاعتدال، وهي وسطية نسبية لا تعني الوسط بمعنى البينية المعروفة، فالاعتدال سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، فقوام السياسة الاقتصادية هي حفظ التوازن بين مصلحة الفرد، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه، ومن ثم فهو يهتم بمصلحته الشخصية ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها، وهذا هو سر منحه الحق الكامل والمطلق في الملكية والحرية الاقتصادية، ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصالح الجماعة، ولكن هذا التقديم مصلحة الفرد آثار سيئات أهمها: كثرة الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة والتفاوت الكبير بين الدخول وظهور الاحتكارات[1].

[1] سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، طبع مؤسسة الرسالة 1406هـ، دون ذكر البلد، ص.54.

8- الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية:

يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد روحي ومادي، فجميع تصرفات الإنسان المادية لابد أن تتصف بمراقبة الله وابتغاء وجهه فالمسلم حين يعامل الناس معاملة اقتصادية فلابد أن يتذكر حديث "العمل عبادة" وحديث "إنما الأعمال بالنيات" وحين يقرر هذه الفكرة لا يريد من وراء ذلك أنها مقصودة لذاتها وإن قيمة هذه التوجيهات حماية للفرد نفسه.

9- الواقعية:

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال، فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، فلا يكلف الإنسان مالا طاقة به.

10- الإنسانية:

الاقتصاد الإسلامي إنساني حيث أن الحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرم بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل وبامتدادها أيضا إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، مشتريا أو بائعا، مؤجرا أو مستأجرا، عاملا أو متعطلا، كل وحدة من هذه السلوك فيها إما حلال أو حرام، وإما عدل أو ظلم، فمن ثم نستطيع القول بأن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصورا عاما للاقتصاد الإسلامي، كما تضع لنا أصولا كلية نهتدي بها حين التنفيذ. والاقتصاد الإسلامي نظام إنساني لأنه لا يهمل العوامل غير الاقتصادية، كالعوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. فهو يشمل هذه الموارد في المجتمع البشري على هدى المفهوم الأخلاقي للرفاهية في الإسلام في دائرة الحلال .

11- الرقابة المزدوجة:

عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة ، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء، أما في الإسلام النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة، فالرسول "صلى الله عليه وسلم" كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت في الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله – عز وجل – أحل كذا وحرم كذا، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته، وعندما سئل الرسول عن الإحسان قال: "أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك". حديث صحيح.

12- العالمية:

من الخمس التي خص بها خاتم الرسل أنه بعث للناس كافة، وكان كل نبي يبعث لقومه خاصة.

والاقتصاد جزء من هذا الدين الخاتم، ولهذا جاء بأحكام كلية، ومبادئ عامة تناسب كل مكان وزمان، وجمع بين الثبات والمرونة أو التطور، واتسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يعارض نصاً، أو أصلاً ثابتا أو مقصدا من مقاصد التشريع الإسلامي[1].

[1] إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً ، الجزء الثاني، بدون ذكر الناشر ولا سنة النشر، ص. 211.

فالاقتصاد الإسلامي لم يكن لبيئة مكة وحدها، أو المدينة، أو الجزيرة العربية، ولم يقتصر على بيئة تجارية، أو زراعية، أو صناعية.

ولعل الأديان السابقة لم تأت بنظام اقتصادي عالمي متكامل، لأنها كانت محددة الزمان والمكان.

الفرع الثاني: نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

يرى الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الإنسان نفسه (انحراف السلوك الإنساني)، فكسل الإنسان عن العمل الصالح الجاد والمستمر واستسلامه لشهواته وإهماله لاستثمار الطبيعة التي تتسم بالوفرة لا الندرة كما يفترضون، وكذلك ابتعادا الإنسان عن تعاليم الإسلامية بتعامله بالربا وأكل أموال الناس بالباطل بالغش والاحتكار والتدليس، وكذا إسرافه في الإنفاق، وعدم احترام سلم الأولويات، يؤدي لتخلف وعدم تحقيق التنمية ووقوع الأزمات، وكذلك تكبره نتيجة تقدمه الاقتصادي، وطغيان المال على نفسه يؤدي لضعف الإنتاج وسوء التوزيع .

ولحل المشكلة الاقتصادية لابد من تقويم السلوك الإنساني من النواحي التالية [1]:

الأول: الرجوع إلى الإسلام والأخذ بتعاليمه لإنقاذ البشرية من مشكلتها الاقتصادية:
يقول الحق –تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ**﴾ [(24) سورة الأنفال].

إن هذه الدعوة لتتضمن الحياة بكل معانيها، وصورها، لتحرير الإنسان من ظلم النظام الرأسمالي القائم على تنمية الطبقية بين أفراده، فالنظام الاشتراكي الذي استعبد الإنسان وسلب منه

[1] الطيب داودي،مدخل لعلم الاقتصاد من الفكر الرأسمالي– الاشتراكي– والإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،مصر، 2010 ، ص. 60.

الحرية، وحق الامتلاك حتى عاش فقيرا ذليلاً،لا يملك من مقومات الحياة ما يستطيع أن يسد عوزه أو يقضي فاقته.

الثاني: تنمية الموارد البشرية، وتوظيفها التوظيف الصحيح.

- إن توظيف عناصر الإنتاج البشرية التوظيف الصحيح، وتوفير المناخ الأمني لممتلكاته، وحقوقه ومده بحوافز متجددة من خلال ما يطرح من مشروعات وما يتوفر من طاقات، وخدمات أساسية لتشجيع المؤسسات الخاصة على ارتياد مجالات إنتاجية جديدة.

- والمجتمع الناجح يدرك حقيقة توظيف القوى البشرية التوظيف الصحيح، فيهيئ لأبنائه الفرص المتكافئة وفق حاجات الأمة ومتطلباتها، وفي ضوء ذلك يتم اختيار العاملين، فيعين الرجل المناسب في المكان الناسب؛ ليكون الإنتاج أبلغ.

الثالث: التوسع في الإنتاج النافع.

لئن كان الإنتاج بحد ذاته مطلباً أساسياً فان المقدار المطلوب منه هو الأهم، فالإنتاج لا يعني إنتاج أي شيء، وكل شيء مهما كان الطلب عليه؛ لأن الإنتاج ينبغي أن يكون فيما ينفع الإنسان مما هو يدور في حيز الفضيلة الشرعية، فلا ينبغي إنتاج ما يحرم الإسلام استخدامه مهما كان العائد من الربح.

وتعطى الأولوية في الإنتاج للأشياء الضرورية النافعة التي ينبغي استثمارها وفق احتياجات الأمة من سلع، ومواد لازمة.

كما ينبغي التوسع في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، خاصة في البحار التي تشكل نسبة 28% من سطح الأرض، خاصة العمل على تحلية مياه البحر، واستخراج المعادن، والاهتمام بالثروة السمكية.

كما يلزم توجيه الإنتاج الزراعي إلى غرضه الصحيح، وهو الاكتفاء الذاتي للبلدان الإسلامية[1].

الرابع: رفع مستوى المعيشة.

ويتحقق ذلك من خلال النقاط التالية:

- تهيئة فرص العمل.
- تأمين الكسب، والرزق للعاجزين عنه من الأيتام، والأرامل، والمساكين، ومن في حكمهم.
- التوزيع العادل للدخل، فلا يستأثر بالمال طائفة دون أخرى.
- المحافظة على ثروات الأمة من الاختلاس أو النهب أو السرقة، وتوظيفها للتنمية الاقتصادية.
- عدم استنزاف ثروات الأمة من مواد خام وغيرها بشكل سريع والاقتصار على استخراجها وفق خطط محددة مهما كانت الحاجة إليها؛ لأن للأجيال اللاحقة حق في تلك الثروات.

الخامس: الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة التي تساعد على الإنتاج.

التقدم العلمي لا يختص به قوم دون قوم، وهو من العلوم المشتركة التي ينالها من رغب فيها، وأراد الوصول إليها، والإسلام قد أمر بذلك.

السادس: الحد من التبعية للعالم الخارجي وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي.

يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿**وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**﴾ [(120) سورة البقرة].

[1] يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي، خصائصه وأهدافه، أثاره التطبيقية، مكتبة الرسالة، عين شمس، مصر، 2000، ص.100.

الفرع الثالث: نظرة الاقتصاد الإسلامي لعناصر الإنتاج.

يقسم فقهاء [1] الاقتصاد الإسلامي عناصر الإنتاج تقسيم ثلاثي يضم : الأرض، العمل، ورأس المال، كعناصر يتركب منها الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وقد بنيت آراؤهم بعد إخضاع هذه العناصر للأصول الإسلامية العامة والاقتصادية الخاصة، إضافة لمؤشرين اثنين :

- عناصر منتجة أي لديها القدرة على المساهمة في العملية الإنتاجية وتكوين ثروة ما، أو المساهمة في تكوين قيمة تبادلية.
- قدرة العناصر على توليد دخل أو عائد لقاء المساهمة في العملية الإنتاجية، أو عملية تكوين القيمة التبادلية .

وقد قام الفقهاء المسلمون بتنحية التنظيم استنادا للمفهوم الشامل للعمل في الفكر الإسلامي الذي يعد كل جهد، أو عمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا، من أدنى الأعمال النافعة رتبة إلى أعظمها شأنا كرئاسة الدولة مع مراعاة التفاوت بينهما في النوع والمقدرة المؤهلة لها، وبهذا المفهوم يتسع عنصر العمل لعنصري الإنتاج العمل والتنظيم .

ونجد كذلك تقسيم الثنائي لعناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي: العمل ورأس المال، فنجد من الفقهاء من يضم الأرض ضمن عنصر رأس المال، لأنها تحتاج للعمل الإنساني لتصبح رأس مال.

ومن يستند إلى مفهوم الربح مؤيدين رأيهم بصيغة المضاربة، وهي عقد بين اثنين يقدم أحدهما مالا والأخر عملا ويقتسما نتيجة العملية الإنتاجية، إذا كان ربحا حسبما اتفقا، وإذا خاسرة يخسر العامل عمله وصاحب المال ماله[2] .

[1] الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد من الفكر الرأسمالي- الاشتراكي- والإسلامي، المرجع السابق، ص.63.

[2] لبيب شقير، تاريخ الفكر الإسلامي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ النشر، ص.48.

المبحث الرابع: الاقتصاد السياسي المعاصر.

في هذا العصر عرف الاقتصاد السياسي اهتماما بالغا نتيجة التطور العلمي، والأزمات الاقتصادية وتكريس العولمة الاقتصادية، وتأثيراتها القوية على التجارة الدولية التي عرفت أيضا أنماط جديدة من التجارة، منها: معاملات الأوراق التجارية وطرق الدفع والتمويل، والتأمينات الدولية، والعقود الدولية، وتحديات العلامات التجارية والاختراعات والتجارة الالكترونية والنقود الرقمية. مما دفعت بالدول إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى مسايرة التطورات المعاصرة، والتصدي للسياسات الاقتصادية الوافدة عبر الفضاءات الالكترونية.

المطلب الأول: ركائز الاقتصاد السياسي المعاصر.

ارتكز الاقتصاد السياسي المعاصر على آليات اقتصادية للتحكم أكثر في مشكلات الاقتصاد والتجارة ،لتحقيق التنمية لمختلف بلدان العالم، خاصة بعد وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، ثم قيام الحرب العالمية الثانية التي خلفت اثأر اقتصادية مرهقة في أوروبا واليابان، ومختلف دول العالم، فكانت النتيجة ظهور تكتلات اقتصادية عالمية رافقتها مؤسسات مالية كبرى، على رأسها: المؤسسات المالية، والمنظمات الدولية.

الفرع الأول: المؤسسات المالية.

هي مؤسسات مالية أنشأت من طرف دولتين أو أكثر وبالتالي هي خاضعة للقانون الدولي، وهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي، ومن أهدافها الرئيسية[1]:

[1] محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1995، ص.60.

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي .
- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية .

وتتمثل هذه المؤسسات المالية في:

1- صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة مالية عالمية تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب معاهدة "بريتون وودز" الدولية عام 1944م، من اجل بناء نظام اقتصادي دولي جديد مستقر. مقره الرئيسي في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، يضم في عضويته حوالي 189 دولة. وقد تشكل مند إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

كما تنحصر أهدافه القانونية في تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي[1]:

[1] J.M.Sorel, les conséquences sociales et culturelles des activités opérationnelles du F.M.I in, A. Pelle et J.M Sorel, le droit international du développement social et culturel, ed l'Hermès, 1987.p.55.

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها مند تأسيسه.

- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في ميزان المدفوعات، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق، إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: هو أحد المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي، مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في يوليو عام 1944 إثر اتفاقيات بروتون ودز، ومن أهدافه المساهمة في تمويل وإعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب، بالإضافة إلى تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذلك المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء ، وتشجيع الاستثمارات الدولية.

وقد قدم البنك الدولي المساعدة في أعمار أوروبا، وكان أول قرض من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947م. ثم توسعت جهوده لتشمل المساعدات عند الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية في حال النزاعات والفقر. كما يوفر البنك القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل الاستثمارات، وتشجيع النمو الاقتصادي بالاضطلاع بمشاريع المقومات

الأساسية، مثل الطرق والمدارس ، وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين ، وتحسين برامج التغذية للأطفال والحوامل. وقروضه قد تمول كذلك تغييرات في تركيب اقتصاديات البلدان لجعلها أكثر استقرارا وكفاءة وتوجها إلى السوق[1].

الفرع الثاني: المنظمات الدولية.

1- الاتحاد الأوروبي: هو منظمة دولية إقليمية للدول الأوروبية ذات طابع اقتصادي وسياسي، يضم 27 دولة أوروبية تعمل على التعاون والتفاوض المشترك من اجل التنمية، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991، ولكن العديد من أفكاره السياسية والاقتصادية طرحت منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد، نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية التي تحكم بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة، لذا لا يمكن اعتبار الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي، حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

وللاتحاد الأوروبي نشاطات متعددة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور 50 عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما.

حصل الاتحاد الأوروبي في 12 أكتوبر 2012 على جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز السلام، والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. وفي 2016/06/23، قررت بريطانيا عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتم خروجها رسميا بتاريخ 31 يناير2020، ورغم التحديات

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص.77.

الإقليمية والعالمية استطاع الاتحاد فرض سياساته الاقتصادية والنقدية، على العالم حتى أصبحت عملة اليورو تحتل المرتبة الأولى، ومنافسة العملات القوية كالدولار [1].

2- منظمة التجارة الدولية: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول.

تأسست في أول جانفي 1995م، مستخلفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للجات (GAAT)، التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وجاء تأسيسها بعد أن شهد العالم نموا، استثنائيا في التجارة العالمية بزيادة صادرات البضائع، وبعد مفاوضات أو جولات تجارية انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. وأدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في الأوروغواي من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

واستمرت المفاوضات حتى شهر فيفري للعام 1997، حيث تم الوصول إلى اتفاقية خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى.

وفي نفس العام كللت بنجاح مفاوضات التجارة، بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية، يغطى أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص.80.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 57.

أهداف المنظمة:

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، لهذا فهي تصبو لتحقيق عدة أهداف أهمها[1]:

- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية والدولية وإيجاد الحلول للمشاكل المواجهة للتجارة العالمية.
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية، التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- إيجاد التشريع القانوني والمؤسساتي لتنفيذ اتفاقية المنظمة.
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية، خاصة بمنحها فترات أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق.
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

تقدم أي بلد وتطوره يرتبط ارتباطا مباشرا بالاقتصاد، ومعظم البلدان تسعى بلا شك إلى تنمية اقتصادها من خلال إجراءات متبعة لإحداث تغييرات كمية ونوعية في اقتصادها، والموضوع الذي سوف نوليه بالدراسة في هذا المطلب، هو مفهوم التنمية الاقتصادية، والمعوقات التي تتعرض لها.

[1] مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر العدد الثاني، ماي 2005، ص 58.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

هي العملية الاقتصادية التي تصبح من خلالها الاقتصاديات النامية أكثر تقدما، أيّ البلدان ذات مستويات المعيشة المتدنية تصبح من خلالها ذات مستويات أعلى، عن طريق تحسين الصحة العامة، والرفاهية، والمستوى التعليمي.

بعبارة أخرى؛ تشمل التنمية الاقتصادية كل شيء عن تحسين مستويات المعيشة، من رفع مستويات التعليم، ومحو الأمية، ودخل العمال، والصحة العامة.

كما أن تحسن الإنتاجية، والتوجه السكاني من الزراعة إلى الصناعة، ومن ثم إلى الخدمات، كل ذلك من نتائج التنمية الاقتصادية[1].

1- التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

على الرغم من أن مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يعبران عن مفاهيم مماثلة، إلا أن هناك بعض الاختلاف.

- **النمو الاقتصادي:** يشمل كل ما يخص توسع الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع كل الأنشطة الاقتصادية في أي دولة خلال فترة محددة، أيّ القيمة الصافية لجميع المنتجات والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

- **التنمية الاقتصادية:** وتشمل مواضيع أوسع بكثير من إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فالتنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار تأثر مواطني أي بلد بمستويات معيشتهم، وفي الحرية التي يتمتعون بها في التمتع بمستويات المعيشة هذه.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص.55.

- **مؤشرات التنمية الاقتصادية:** أن مؤشر التنمية البشرية يُعدُّ من المؤشرات الكمية التي تغفل الكثير من الاعتبارات الكيفية، أو النوعية التي تلزم لتحديد معنى التنمية والرفاهية؛ لذا فقد تعددت الهيئات والمؤسسات التي تصدر مؤشرات عن مختلف جوانب الأداء الاقتصادي، حيث تنشر المؤسسة العربية– لضمان الاستثماريين بين الحين والآخر– بيانات عن بعض هذه المؤشرات الاقتصادية لعدد من الدول العربية، ومن أهم تلك المؤشرات:

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** ويصدر عن معهد "هيرتاج" الأمريكي بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت"، ويستند إلى عشرة متغيرات تشمل السياسة التجارية ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة، وحجم مساهمة القطاع العام، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، ووضع القطاع المصرفي، وحقوق الملكية الفردية، والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، ومدى انتشار السوق السوداء.
- **مؤشر البيئة:** ويصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف بالتنسيق مع مركز قانون وسياسات البيئة ومركز علوم الأرض لجامعة كولمبيا في الولايات المتحدة، ويعتمد هذا المؤشر على20 متغيرا تغطي أوضاع البيئة.

- **مؤشر الشفافية:** وتصدره منظمة الشفافية في برلين/ ألمانيا، ويستند هذا المؤشر إلى مسوح ميدانية، ولا تعلن بيانات أي دولة ما لم يتم بها ثلاثة مسوح ميدانية على الأقل، والغرض من هذا المؤشر هو تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

- **مؤشر الاستثمارات الأجنبية:** ويصدر عن منظمة التجارة والتنمية "الانكتاد" التابعة للأمم المتحدة، ويحاول هذا المؤشر أن يرصد مدى نجاح الدول في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وينقسم إلى قسمين: الأول يشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والثاني في مدى توافر إمكانيات الاستثمار الأجنبي فيها.

- **مؤشر العولمة:** ويصدر عن مجلة الشئون الخارجية لقياس درجة تكامل واندماج الدول في الاقتصاد العالمي، ويتعلق بترتيب الجدارة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، وعن الشفافية

المالية، واحترام حقوق الإنسان والمرأة. وقد أُعد هذا المؤشر لأربع دول عربية "تونس والسعودية والمغرب ومصر".

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية.

تُعتبر التنمية الاقتصادية من الأمور والمعايير التي من الممكن أن تتغير مع الظروف المحيطة، وكذلك من الممكن أن لا تسير وتجري حسب المخطط المرسوم،فقد تواجه التنمية الاقتصادية العديد من المعوقات التي تعمل على الحد من تطورها وتنميتها، ومن هذا المنطلق فعادةً ما تأخذ الخطط الناجحة المعيقات الاقتصادية بعين والاعتبار وتحسب حسابها، وكذلك تضعها في المقدمة وتعمل على إيجاد الحلول لمواجهتها من خلال استغلال الوسائل الناجحة للتغلب والسيطرة عليها. وفيما يلي نوضح أهم العوائق التي من الممكن أن تواجه التنمية الاقتصادية[1]:

أولا: زيادة عدد السكان.

إنّ الزيادة العشوائية في عدد السكان، والنّاتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تُعتَبر من أشد المعيقات فتكاً بأي خطة اقتصادية تنموّية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصناع القرارات، خاصة الاقتصادية منها. وتتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها.

ثانيا: انخفاض مستوى العامل البشري.

يُعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إيلاء العناية الكاملة للمدارس، والجامعات،

[1] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص.78.

والمعاهد، والكليات، وغيرها، كما ينبغي أيضاً توفير تدريب ملائم لخرّيجيها، إلى جانب بيئات عمل مُحترمة حتى لا تستقطَب من دول أخرى تُوفر لها مثل هذه المقومات.

ثالثا: عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار.

حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب التشجيع على الاستثمار والعناية بالبنية التحتية، ومن أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين الاستثمار والذي يعمل على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج. إن تشجيع الاستثمار، والعناية بالبنية التحتية له، يُعتبر من أهم الوسائل التي تُحقّق التنمية الاقتصادية، وتوفّر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد.

رابعا: عدم وجود شبكة مواصلات متطورة.

تُعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

ولقد عرف النقل بأنه الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية، التي لم تستغل سابقا باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويساهم في انتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعا.

وينظر إلى النقل بأنه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد، باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية، والمتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثله من اختصار لعامل الزمن.

أو لنقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيرا في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستثمار الأفضل لهذه الطاقات البشرية، لذلك فقد شهد قطاع النقل من الاهتمام والتطور ما هو بالشيء الكثير

خامسا: عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة.

تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليديّة لأداء أعمالها، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة، تُصر بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم المتقدمة تنفر منه، وتقلل من استعماله نظرا للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالإنسان على كافة المستويات والأصعدة.

الخاتمة:

إن الاقتصاد يلعب دورا لا يستهان به في بناء العلاقات الدولية وتشكيلها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي مجتمع تحقيق أي تقدم بدون تعاون دولي، لذلك نجد أن العلاقات الاقتصادية تقوم علي مبدأ المشاركة، الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للسياسة الاقتصادية لأية أمة.

لذلك يبدو لنا أنه منذ سبعينات القرن العشرين، أن الفجوة أو الهوة، التي كانت تفصل بين مجالي العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، بدأت تتقلص، فالاقتصاد السياسي ظهر للعيان، علي الرغم من أنه كان في مستهل بزوغه مجالا للعلوم السياسية، وبعض التحاليل النظرية والتجريبية في ميدان سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية، بدأت كذلك تظهر في المجلات والكتب الرسمية المحترفة. غير أن الجزء الأكبر من بناء الجسور المهمة قام به من كانوا يدرسون العلوم السياسية. فقد كانت هناك إشارات وعلامات في طريق هذا التطور، علي أن بعض الاقتصاديين كانوا يلجأون إلى تضمين تحليلاتهم بعض المتغيرات السياسية، وفي نفس الوقت بدأ ينشأ جيل جديد من الطلبة في مجالات وتخصصات متعددة، يعي كل الوعي العلاقة المتبادلة بين العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية؛ وهم يتعلمون منذ ذلك الوقت حتى الآن، كيفيات استعمال وإدماج مواد ووسائل وطرق كلا المجالين . وحصل بعد ذلك الكثير منذ سبعينات القرن الماضي، لتقوية وتدعيم هذا التطور الأكاديمي. وقبل كل شيء آخر نجد أن الاضطراب الذي وقع في الاقتصاد السياسي قد ساعد هو أيضا، علي إلقاء الضوء علي الأبعاد السياسية للعلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، كمشاكل الدولار المستمرة، وتأثير الفتور والركود الاقتصادي علي مستوي العالم، التضخم، الأزمة النفطية العالمية، ودعوة ومطالبة الدول النامية (المتخلفة) من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، هذه، وحزمة أخري من المسائل العالمية، أرغمت الدارسين والمدرسين علي حد سواء، علي إعادة مناقشة الافتراضات (أو الادعاءات) ،التي فرقت بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية علي المستوي المحلي و الدولي لقرن من الزمان.

وفي النهاية يمكن القول :

أن الاقتصاد السياسي هو علم قائم بذاته لوجود قوانين اقتصادية ثابتة نسبيا، ولوجود موضوع يدرس الجوانب الخاصة بالنشاط الاقتصادي ماديا وبشريا، ومنهج باستعمال أدوات وتقنيات في سبيل البحث عن الحقائق الاقتصادية.

ويرتبط هذا العلم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، ونتج عن تطوره مجموعة من الفروع العلمية الجديدة الأخرى مثل الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد التطبيقي، الاقتصاد المالي، التخطيط الاقتصادي.. الخ، كما برزت من خلاله أنظمة اقتصادية ترعرعت وتطورت في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية.

أ- المراجع العامة:

1- أ. وولف، "فلسفة المحدثين والمعاصرين"، الطبعة الثانية، ترجمة: أبو العمر عفيفي، سلسلة المعارف العامة، مكتبة الإسكندرية.

2- إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، 1999.

3- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

4- تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار و الوقائع ، منشورات جامعة حلب، دمشق، 2000.

5- جورج غوريفتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

6- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

7- سعاد عطاء فرج، تاريخ تطور الفكر الاجتماعي، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.

8- سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1977.

9- شارلين وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية ، ترجمة، هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة. دون ذكر سنة النشر.

10- صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008، مصر.

11- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1981.

12- عبد العزيز حمودة، من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، مصر، 1998.

13- عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.

14- عبد الكريم عثمان، كتاب معالم الثقافة الإسلامية، الطبعة الرابعة، دار اللواء للنشر، البلد غير مدرج، سنة 1394هـ.

15- عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (الكلاسيكية)، دار المعرفة الجامعية، 2003، الإسكندرية.

16- عبد المنعم الحنفي، الموسوعة الفلسفية المختصرة، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1992.

17- عبد الوهاب جعفر، البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشال فوكو، دار المعارف، مصر، 1989.

18- عبد الوهاب جعفر، البنيوية وموقف سارتر منها، دار المعارف، مصر، 1980.

19- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

20- غيث عاطف محمد، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

21- كرم حلمي فرحات، إغاثة الآمة بكشف الغمة "تقي الدين المقريزي"، دراسة وتحقق، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 2007.

22- ليفي بريل، "فلسفة أوجست كونت"، ترجمة: تيمور قاسم، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، دون ذكر سنة النشر.

23- محمد المهدي، علم النفس السياسي، رؤية مصرية عربية، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2007.

24- محمد زياد حمدان، نظريات التعلم، تطبيقات علم نفس التعلم في التربية، داري التربية الحديثة، 1997.

25- محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

26- مروان أبو حويج، مدخل إلى علم النفس، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة العربية، 2006.

27- هاني يحي نصري، دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،2000.

28- وليام جيمس، البراغماتية، ترجمة: محمد علي العريان دار النهضة العربية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

29- ويليام ستانلي جيفونس، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة: علي أبو الفتوح،كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد إسماعيل يوسف كرم، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، دون ذكر سنة النشر.

30- يعقوب فام، البراجماتزم أو فلسفة الذرائع، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.

31- يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي، خصائصه وأهدافه، أثاره التطبيقية، مكتبة الرسالة، عين شمس، مصر، 2000.

ب- المراجع المتخصصة :

1- إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً، الجزء الثاني، بدون ذكر الناشر ولا سنة النشر.

2- إبراهيم زكريا إبراهيم، مشكلة البنيوية، مكتبة مصر، مصر، دون سنة نشر.

3- إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الفيزيوقراطية، جامعة حلب، سوريا، 1980.

4- إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية، الأردن، دون ذكر سنة النشر.

5- جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6- جون جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

7- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1974.

8-حازم البيلاوي، عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 1971-1972.

9-حسين شحاته، شبهات وافتراءات حول الاقتصاد الإسلامي والرد عليها، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الإسلامي، مصر، لا توجد سنة النشر.

10- حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

11- خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دون ذكر دار النشر، 2001.

12- رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

13- رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975.

14- روبرت هيلبرونز، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة، مصر، 1989.

15- زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة، مصر، بدون سنة نشر.

16- زينب حسين عوض الله وغيرها، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

17- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،1997.

18- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، الكتاب الثاني، دون ذكر دار النشر، الكويت، 1994.

19- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

20- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002.

21- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، العراق، 2011.

22- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، العراق، 1973.

23- سليمان دنيا، ميزان العمل للإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، 1964.

24- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، الطبعة الأولى، دار الفارابي، لبنان، 2002 .

25- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، مصر، 1977.

26- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمون وعلم الاقتصاد "ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد"، دار معاذ للنشر والتوزيع، مصر، 1993 .

27- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

28- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

29- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد من الفكر الرأسمالي- الاشتراكي- والإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،مصر،2010.

30- عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

31- عباس محمود العقاد، فلسفة الغزالي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

32- عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

33- عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند الماوردي وابن خلدون، مقارنة واستنتاجات، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر، مصر، 2000.

34- عبد العزيز بن علي السد يس، تطور الفكر الاقتصادي، منذ فجر الوعي البشري إلى وهم نهاية التاريخ، السعودية، 2019.

35- عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

36- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

37- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2002.

38- عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1988.

39- عبد الوهاب أمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلام، جامعة الكويت، الكويت، 1986.

40- عبد الوهاب أمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، 1986.

41- عبد الوهاب جودة الحايس، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية، جامعة عين الشمس، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

42- علي عبد المنعم السيد، سليمان عطية مهدي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الجامعة المستنصرية، العراق، 1980.

43- علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2010.

44- عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السمهوري، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة إسلامية المعرفة، 1996.

45- غراب رزيقة، الاقتصاد الجزئي، المرونات، مركز الكتاب الأكاديمي، بدون ذكر البلد، 2015.

46- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، 1981.

47- لبيب شقير، تاريخ الفكر الإسلامي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ النشر.

48- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.

49- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1986.

50- محمد خليل برعى، مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية، مصر، 1992.

51- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار النهضة، مصر ، 1994 .

52- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

53- محمد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، مطبعة دار النفائس، بدون ذكر البلد ولا السنة النشر.

54- محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق، 1995.

55- محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية، الأردن، 2013.

56- محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، الطبعة السادسة، دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2019.

57- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

58- محمد عبد الله العربي في كتاب الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، بالكويت.

59- محمد عزيز نظمي سالم، دراسات ومذاهب، مؤسسة الشباب، الإسكندرية، مصر، 1989.

60- محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988.

61- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

62- مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2005.

63- مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

64- مصطفى رشدي شيحة، محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973.

ج- الأطروحات الجامعية:

1- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنه 1، الجزائر، 2014-2015.

2- نور الدين بوزار، الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت، ماكس هوركهايمر وثيودور ادورنو-نموذجا-، دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2016.

د- المجلات العلمية:

1- عبد علي كاظم المعموري، أحمد شهاب الحمداني، أهم الطروحات الفكرية للمدرسة المؤسساتية، مجلة الكويت ،جامعة واسط،العدد21، العراق،2012.

2- الهام محمد فتحي محمد شاهين، الفلسفة الوضعية عند أغست كونت وأسباب ظهورها،مجلة كلية الدراسات الإسلامية، عدد 36، جامعة الأزهر، القاهرة.

هـ- المحاضرات:

1- الطيب داودي ، محاضرات في الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2006/2005.

2- مصطفى طويطي، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2013.

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية.

- J.M.Sorel, les conséquences sociales et culturelles des activités opérationnelles du F.M.I in, A. Pelle et J.M Sorel, le droit international du développement social et culturel, ed l'Hermès, 1987.

الفهرس:

مقدمة..... 1

الفصل الأول:الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد السياسي 4

تمهيد..... 5

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالقوانين الأخرى..... 6

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي..... 6

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد السياسي..... 7

الفرع الثاني:أقسام الاقتصاد السياسي..... 9

أولا: الاقتصاد الجزئي..... 10

ثانيا: الاقتصاد الكلي..... 14

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى..... 19

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية..... 19

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالسياسة الاقتصادية..... 26

المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي..... 29

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية..... 30

الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية..... 30

أولا: عناصر المشكلة الاقتصادية..... 31

1- الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى..... 31
2- الأموال والموارد الاقتصادية المحدودة..... 34
3- القوانين الاقتصادية..... 36
4- الإنتاج 38
5- النقود 40
6- الاستهلاك 41
الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي..... 41
المطلب الثاني: مناهج علم الاقتصاد السياسي..... 44
الفرع الأول: المنهج الاستنباطي والاستقرائي، والتاريخي..... 44
الفرع الثاني: المنهج الإحصائي والنفساني،والرياضي..... 47
الفصل الثاني:تاريخ الفكر الاقتصادي. 52
تمهيد..... 53
المبحث الأول: التدرج التاريخي للفكر الاقتصادي عبر العصور..... 53
المطلب الأول: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي وأهميته..... 54
الفرع الأول: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي..... 54
الفرع الثاني: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي..... 56
المطلب الثاني: تطور تاريخ الفكر الاقتصادي..... 57

الفرع الأول: التطور المرحلي لتاريخ الفكر الاقتصادي الرأسمالي..... 58

الفرع الثاني: الاتجاهات التجريبية في الفكر الاقتصادي السياسي..... 59

المبحث الثاني: المراحل التاريخية لتطور الفكر الاقتصادي السياسي..... 61

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في الحضارة الأوروبية والعربية..... 61

الفرع الأول: تطور الفكر الاقتصادي في الحضارة الأوربية..... 62

أولا: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى..... 62

1- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة..... 62

أ- الفكر الاقتصادي اليوناني..... 62

ب- الفكر الاقتصادي الروماني..... 64

2- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى..... 64

الفرع الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في الحضارة العربية..... 66

أولا: ابن خلدون..... 66

ثانيا: المقريزي..... 69

ثالثا: الإمام أبو حامد الغزالي..... 71

المطلب الثاني: المدارس الاقتصادية..... 74

الفرع الأول: الاتجاهات التاريخية للفكر الاقتصادي السياسي..... 74

أولا: المدرسة الطبيعية..... 74

ثانيا: المدرسة التجارية..... 79

ثالثا: المدرسة الكينزية..... 87

رابعا: المدرسة التقليدية..... 89

خامسا: المدرسة الماركسية..... 95

سادسا: المدرسة الوضعية..... 99

الفرع الثاني: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي السياسي..... 102

أولا: المدرسة البراغماتية..... 103

ثانيا: المدرسة البنيوية..... 107

ثالثا: المدرسة النمساوية..... 110

رابعا: المدرسة المؤسسية الجديدة..... 111

خامسا: المدرسة النقدية..... 112

الفصل الثالث:الأنظمة الاقتصادية 113

تمهيد..... 114

المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي..... 115

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الرأسمالي..... 115

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الرأسمالي وخصائصه..... 116

الفرع الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي..... 118

المطلب الثاني: ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي ومساوئه..... 123

الفرع الأول: ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي..... 124

الفرع الثاني: مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي..... 124

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي..... 126

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الاشتراكي..... 127

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الاشتراكي..... 127

الفرع الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي..... 131

المطلب الثاني: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي ومساوئه..... 134

الفرع الأول: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي..... 135

الفرع الثاني: مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي..... 136

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي..... 138

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الإسلامي..... 138

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي..... 139

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن النظام الاقتصادي الإسلامي..... 140

المطلب الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي..... 142

الفرع الأول: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي..... 143

الفرع الثاني: نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية..... 149

الفرع الثالث: نظرة الاقتصاد الإسلامي لعناصر الإنتاج..... 152

المبحث الرابع: الاقتصاد السياسي المعاصر..... 153

المطلب الأول: ركائز الاقتصاد السياسي المعاصر..... 153

الفرع الأول: المؤسسات المالية..... 153

الفرع **الثاني:** المنظمات الدولية..... 156

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية ومعوقاتها..... 158

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 159

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية..... 161

الخاتمة 164

قائمة المصادر والمراجع..... 166

الفهرس..... 177